

محمد صلى الله عليه وسلم

محرر البشر من الطغيان

السنة الثانية | يـونـيـو ٢٠٢٣
العدد ١٣ | ذو القعدة ١٤٤٤

أنصار النبي صلى الله عليه وسلم

رئيس الهيئة | د. محمد الصغير
رئيس التحرير | محمد إلهامـي

مجلة أنصار النبي ﷺ
تصدر عن الهيئة العالمية لنصرة نبي الإسلام ﷺ

الهيئة العالمية لنصرة نبي الاسلام
International Organization to support the Prophet of Islam

أهداف الهيئة

تضع الهيئة هدفها الرئيسي على هذا النحو:

«أن يكون جناب النبي ﷺ مصوناً محترماً، وأن تكون الإساءة إليه مجرمة قانوناً في سائر أنحاء العالم» وهو الهدف الكبير الذي يحتاج إلى عمل ضخم ودؤوب على كافة المستويات.

وقبل الوصول إليه لا بد من إنجاز مراحل مهمة في التعريف بالنبي ﷺ، كذلك لا بد من إنجاز مراحل مهمة في حشد الجهود مع المسلمين والعقلاء من غير المسلمين لتجريم الإساءة إلى النبي ﷺ قانونياً في البلدان المختلفة، وهو الأمر الذي يتطلب خبرات متنوعة عالية المستوى.

السياسة العامة لعمل الهيئة

إن قضية نصرة النبي ﷺ قضية كبيرة لا يمكن أن تنهض بها جهة واحدة مهما بلغت من القدرات والإمكانيات، وكذلك فإن «الهيئة العالمية لنصرة النبي ﷺ» اختطّت لنفسها سياسة عامة تقوم على تفعيل الطاقات الإسلامية واستثمارها والتنسيق بينها، بحيث تبلغ المجهودات المبذولة في نصرة النبي ﷺ أقصى نتائج ممكنة.

تضع الهيئة نفسها في موضع التنسيق والتنظيم بين المؤسسات الإسلامية المختلفة لتأدية واجب نصرة النبي ﷺ، فهي تعمل -على سبيل المثال- على استثمار طاقة الجاليات الإسلامية المقيمة في البلاد المختلفة لحصر أهم الشبهات والقضايا المثارة عن النبي ﷺ والتي تحتاج مجهودا علميا وفكريا لتفنيدها، ثم تعمل على حث طاقة المؤسسات العلمية من الجامعات الإسلامية والمعاهد والأكاديميات والروابط العلمائية على معالجة هذه الشبهات، ثم تعمل على تحويل هذا المجهود الفكري والعلمي إلى معالجات فنية متنوعة: مقروءة ومسموعة ومرئية قريبة إلى لغة العصر والمزاج العام السائد لدى الرأي العام المعاصر، وذلك عبر حث الطاقات القائمة في مجال الإعلام والإنتاج الفني لدى المؤسسات الإسلامية على معالجة هذه الأفكار. تستثمر هذه الأطراف جميعها طاقاتها الموجودة فعلاً في تسويق المنتجات النهائية.

وبهذا تتوجه المجهودات والطاقات القائمة نحو هدف نصرة النبي ﷺ بطريقة فعالة ومنسقة، حيث تؤدي كل جهة دورها الذي تحسنه.

أنصار النبي ﷺ

﴿هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾

تصدر عن الهيئة العالمية لنصرة نبي الإسلام ﷺ

محتويات العدد

رئيس الهيئة
د. محمد الصغير

رئيس التحرير
محمد إلهامي

@ ansarunaby@gmail.com

أئمة الهدى

«من تراث علمائنا الراحلين»

الصادعون بالحق

«من تراث العلماء والدعاة الأسرى»

ترحب مجلة « أنصار النبي ﷺ » بمشاركات السادة القراء الكرام على هذا النحو:

١ كتابة المقال، وأن يكون مقالاً لا تنقصه الرصانة العلمية ولا العاطفة الدعوية، على ألا يتجاوز في أقصى الأحوال ١٥٠٠ كلمة، مذيلاً بالاسم الحقيقي لصاحبه.. ويتعلق بموضوع المجلة عن التعريف بالنبي ﷺ وشمائله وفضائله وأخلاقه ورحمته بأمته والتذكير بحقه وواجبات الأمة نحوه، والدفاع عن سنته ومحبة آل بيته وصحابته، ورد الشبهات عنه.

٢ ترشيح مادة كتبها عالم من العلماء الراحلين، أو من المؤسسات الإسلامية العريقة كالأزهر في مصر وهيئة كبار العلماء في الجزيرة وندوة العلماء في الهند تتعلق بموضوعات المجلة.. مع التوثيق الدقيق لهذه المادة: في أي كتاب أو مجلة نشرت بالصفحة وتاريخ الطبعة، أو رابط المادة على الانترنت.

٣ أو ترشيح مادة كتبها أحد العلماء والدعاة الأسرى فيما يتعلق بموضوع المجلة، مع التوثيق الدقيق لمصدرها.

- تفريغ مادة صوتية لأحد العلماء -الراحلين أو الأسرى- مع توثيق مصدرها.

- ولا نستغني أبداً عن مجهود القراء ومساعدتهم في نشر المجلة أو في ترجمتها إلى لغات أخرى أو في طباعتها وتوزيعها في بلدانهم، فحقوق الطبع والتوزيع محفوظة لكل مسلم.

ترسل المشاركات على البريد الإلكتروني التالي : ansarunaby@gmail.com



الافتتاحية

سبل مكافحة الاستبداد



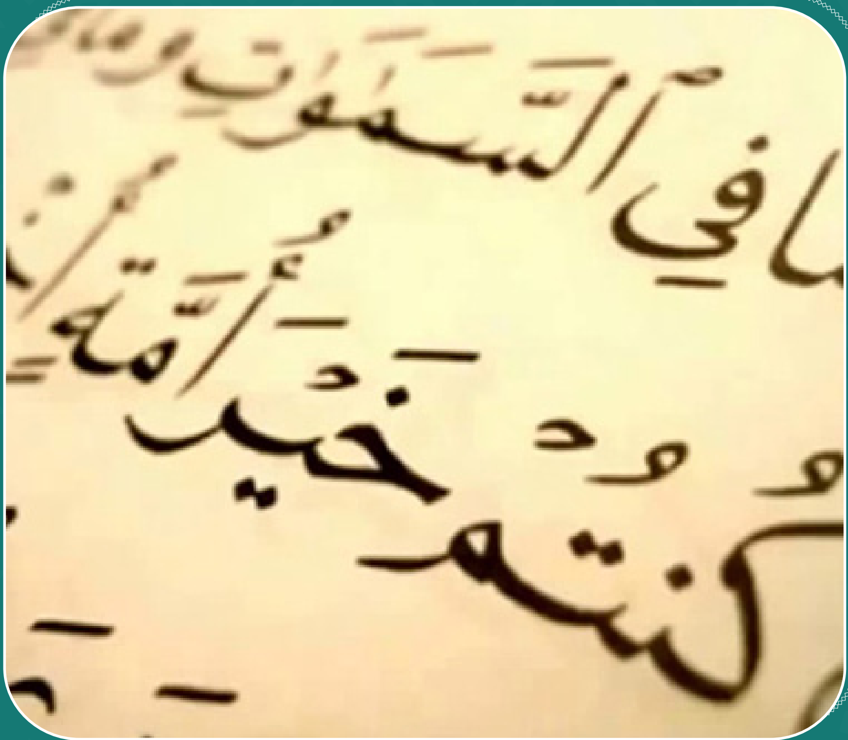
د. محمد الصغير

رئيس الهيئة العالمية لنصرة نبي الإسلام ﷺ

اختلفت ألفاظ الأوائل في التعبير عن معنى أهل الحل والعقد، فقد ذكر الإمام النووي؛ أنهم العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم. وقال الإمام الجويني: إن عقد الإمامة هو اختيار أهل الحل والعقد... وهم الأفاضل المستقلون الذين حنكتهم التجارب وهذبتهم المذاهب وعرفوا الصفات المرعية فيمن يناط به أمر الرعية.

ويعد أهل الحل والعقد أهم الضمانات الحاجزة عن استبداد الحكام، فهم مَن عقدوا له البيعة والولاية، وهم أهل الشورى وأهم مراكز صُنع القرار، وإلى جوار هذه النخبة يأتي دور آحاد الأمة في بذل النصح، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجعل الله ذلك من أسباب خيريتها وعدالتها:

﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۗ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠]



وكان الصحابة رضوان الله عليهم يفعلون ذلك ويؤصلون له، ذكر الإمام البخاري في التاريخ الكبير عن محمد بن النعمان بن بشير، أن أباه أخبره، أن عمر قال يوماً في مجلس وحوله المهاجرون والأنصار: «أرأيتم لو ترخصت في بعض الأمر، ما كنتم فاعلين»؟ فسكتوا، فعاد مرتين، أو ثلاثاً. قال بشير بن سعد: «لو فعلتَ قومناك تقويم القدح». قال عمر: «أنتم إذن أنتم».

وروى البخاري من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى، فأول شيء يبدأ به الصلاة، ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس والناس جلوس على صفوفهم، فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم، فإن كان يريد أن يقطع بعثًا قطعه، أو يأمر بشيء أمر به ثم ينصرف. قال أبو

سعيد: فلم يزَل الناس على ذلك حتى خرجتُ مع مروان وهو أمير المدينة في أضحًى أو فطر، فلما أتينا المصلى إذا منبر بناه كثير بن الصلت، فإذا مروان يريد أن يرتقيه قبل أن يصلي، فجبذت بثوبه فجبذني فارتفع فخطب قبل الصلاة، فقلت له: غيرتم والله! فقال: أبا سعيد.. قد ذهب ما تعلم! فقلت: ما أعلم والله خير مما لا أعلم. فقال: إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة فجعلتها قبل الصلاة.



وفي صحيح مسلم من طريق طارق بن شهاب قال: أول مَن بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة.. مروان، فقام إليه رجل فقال: الصلاة قبل الخطبة! فقال: قد تُرِك ما هنالِك. فقال أبوسعيد: أما هذا فقد قضى ما عليه، سمعت رسول الله ﷺ يقول: من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان». وعند ابن حبان: فقام إليه رجل فقال: الصلاة قبل الخطبة، ومدّ بها صوته.

وفي هذا أبلغ الرد على مرجئة كل عصر، الذين يقولون لا يُنصح الحاكم إذا بدل أو استبد، وإن كانت ولابد ففي ساعة السر!

والفارق بين التصور الإسلامي لهذه القضية وتصور الجامية والمدخلية، أن السلف الأوائل ومَن تبعهم بإحسان يرون الحاكم أجيراً يقوم على حوائج الناس، أما الطوائف المنحرفة فتخلع عليه هالات التقديس، وترفعهم أحياناً إلى منزلة مَن لا يسأل عما يُفعل!

دخل أبو مسلم الخولاني على معاوية بن أبي سفيان، فقال: السلام عليك أيها الأجير. فقالوا: قل السلام عليك أيها الأمير! فقال: السلام عليك أيها الأجير. فقالوا: قل أيها الأمير. فقال: السلام عليك أيها الأجير. فقالوا: قل الأمير. فقال معاوية: دعوا أبا مسلم فإنه أعلم بما يقول. فقال: إنما أنت أجير استأجرك رب هذه الغنم لرعايتها، فإن أنت هَنَأْتَ جَرْباها وداويت مرضاها وحبستَ أولاها على أخراها وفّاك سيدُها أجرك. وإن أنت لم تَهْنَأْ جرباها ولم تداوِ مرضاها ولم تحبِسْ أُولاها على أُخراها عاقبك سيدها[1].

وعن أبي مريم الأزدي رضي الله عنه، أنه قال لمعاوية رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ولّاه الله شيئًا من أمور المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخَلّتهم وفقرهم، احتجب الله دون حاجته وخلته وفقره يوم القيامة». فجعل معاوية رجلًا على حوائج الناس[2].



ومع ظهور التغيير في الأجيال اللاحقة ظهر من يأنف من النصيحة، ومن يرى نفسه فوق الأمر والنهي، ولكن كان السلف يقابلون ذلك بمنتهى الحزم، دخل عائذ بن عمرو رضي الله عنه على عبيد الله بن زياد -وكان جباراً عنيداً- فقال: أي بُني، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن شر الرِعاء الحُطَمة» فإياك أن تكون منهم! فقال له: اجلس.. فإنما أنت من نخالة أصحاب محمد ﷺ. فقال: وهل كانت لهم نخالة؟! إنما كانت النخالة بعدهم وفي غيرهم»[3].

---

١. ابن تيمية: السياسة الشرعية، باب أداء الأمانات.

٢. رواه أبو داود والترمذي.

٣. رواه مسلم.

ويعدّ الإسلام الصدع بالحق أمام حكام الجور، والنصيحة في بلاط السلاطين المستبدين.. من أعلى درجات الجهاد في سبيل الله، ومن لقي الله عز وجل على ذلك فهو بأعلى دراجات الفضل والشهادة، روى جابر بن عبدالله أن رسول الله ﷺ: «سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله»[٤].



وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر»[٥].

وبهذه الضمانات وغيرها وضع الإسلام الأسس التي تمنع تغول الحاكم على الرعية واستبداد الراعي بما تحت يده، وبذلك يكون الحاكم أول مستفيد من ذلك لأنه سيجد مَن يأخذ بيده ويذكّره، أو من يأخذ على يده ويزجره، وبذلك يسلم المجتمع المسلم من عاقبة ترك النصح والغفلة عن الأمر والنهي؛ كما في رواية الترمذي عن أبي بكر الصديق قال: «يا أيها الناس إنكم تقرءون هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [المائدة: ١٠٥] وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه»».

---

٤. حديث صحيح، أخرجه ابن حبان والحاكم.
٥. أخرجه أبو داود والترمذي، وقال: حديث حسن.

أكاديمية أنصار النبي
SUPPORTERS OF PROPHET ACADEMY

أكاديمية أنصار النبي

أكاديمية علمية ودعوية عالمية، منبثقة عن الهيئة العالمية لنصرة نبي الإسلام، تعتمد التقنيات والأساليب الحديثة في التعليم، تنظم وتقدم برامج ودورات علمية، ودبلومات شرعية وفنية ومهارية في مختلف مجالات النصرة النبوية، وتقوم على تخريج وتأهيل متخصصين في فقه نصرة النبي صلى الله عليه وسلم علميا وعمليا، وتعمل على تمكين الشباب المسلم من المشاركة الواعية الفعالة في مجالات النصرة المتعددة.

الشيخ د.محمد الصغير
الأمين العام للهيئة العالمية لنصرة نبي الإسلام

+90 536 491 13 74
@ansaracademy_

الشيخ د. عبد الحي يوسف
عميد أكاديمية أنصار النبي صلى الله عليه وسلم





الانتخابات التركية

شاهدٌ جديد على

تفوق النظام الإسلامي



محمد إلهامي (رئيس التحرير)

عضو الأمانة العامة للهيئة العالمية لنصرة نبي الإسلام ﷺ

يصدر هذا العدد بعد نهاية الانتخابات التركية وقد انقشع الغبار بانتصار أردوغان وحزبه على هذه الديناصورات التي كانت ترجو ويرجو لها أسيادها الغربيون أن تنبعث وتتجدد لتهدم تركيا ولتطعن الأمة المسلمة من جديد.

في مثل هذه الانتخابات عامةً، يقيم الطرف الغالب وأنصاره حفلة كبيرة وينصبون سوقاً فكرياً ضخماً حول مميزات الديمقراطية وقدرة الشعوب على اختيار مصيرها، ويقيم الطرف المغلوب وأنصاره سرادقاً موازياً حول مشكلات الديمقراطية وقدرة الزعماء المستبدين أو قدرة مراكز القوى على خداع الجماهير.. فإذا كان الأمر كذلك فما قولنا -نحن المسلمين- في مجلة مثل هذه المجلة «مجلة أنصار النبي ﷺ» عن حدث ضخم كهذا، وفي سوق فكرية عظمى كهذه؟

نحن المسلمين نؤمن بأن ديننا جاء بالوقاية التامة ثم بالعلاج الشافي لمشكلات البشر، ونؤمن بأن نبينا محمداً ﷺ هو رحمة الله للعالمين وهو البشير النذير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور، وهو الذي إذا أطاعه البشر اهتدوا به.



لقد كانت الانتخابات التركية مناسبة طيبة لنفتح فيها الموضوع الكبير: كيف حرر محمد ﷺ البشر من الطغيان؟

لن يكفي المقام هنا إلا لإشارات سريعة، فاجتهد معي -أخي الحبيب- في القراءة والتأمل، كما قد اجتهدتُ لك في البيان والإيجاز.

١

إذا وُضع أمام الجائع المنهك شطيرة من (البرجر) وزجاجة من (الكولا)، فإنه سينهمر عليها، وله العذر في ذلك، ومهما حاولت أن تحدثه عن أضرارهما فسيكون كل الكلام نوعاً من العبث، على نحو قول شوقي:

لقد أعرتُك أذناً غير سامعة •• ورب مُنْتَصِتٍ والقلب في صمم

إن الحال الشنيعة التي نحياها في بلادنا العربية تجعل الديمقراطية الغربية هي غاية الـمُنى والأحلام، إذ هي المعروضة المتاحة التي يسيل لها اللُّعاب، ويجعل كل حديث عن مشكلاتها وعن تفوق النظام السياسي الإسلامي عليها غير مسموع ولا مفهوم. فالغارق في المأساة الذي لا يملك ترف الاختيار، لا يُحسن أن يميز الأمور كما يُمَيِّزها من نجا من القاع السحيق، إن المصيبة تعطل الحواس، وهذا ما يجعل مهمة بيان النظام السياسي الإسلامي وتفوقه على غيره من النظم، بما في ذلك النظام الديمقراطي، أكثر صعوبة.

٢



لنبدأ بالمشهد المزري الذي كشفت عنه الانتخابات التركية، لنحاول تقريب الصورة بالمثال، هذا الخطاب العنصري البغيض الذي خيَّم على مشهد الانتخابات التركية، لا سيما ضد السوريين والعرب والمسلمين، (ولاحظ معي أنه لم يكن ثمة خطاب كهذا ضد الروس والأوكران وقد امتلأت بهم تركيا في العام الأخير.. ولكن لهذا حديث آخر).. هذه العنصرية هي واحدة من أبرز مشكلات الديمقراطية ومشكلات الدولة القومية الحديثة، ففي هذه الدولة ينمو ويتمدد خطاب يُشَكِّل أفكار الناس على اعتبار أنهم قوم متميزون عن غيرهم، وأن هذه دولتهم وحدهم، وأنه من المقبول تماماً أن نغلق الحدود في وجه قوم يُذَبَّحون وتسيل دماؤهم؛ لأن فتح الحدود قد يؤثر على مستوى رفاهيتنا أو يسبب لنا بعض الصعوبات الاقتصادية!

حتى التجارب الأوروبية والأمريكية، يشكّل فيها هذا الخطاب العنصري حضوراً واضحاً بين أنصار الأحزاب اليمينية وقياداتها، ففي إيطاليا صعدت اليمينية (جورجا ملوني) إلى سدة الحكم، وفي فرنسا كانت (مارين لوبان) قاب قوسين أو أدنى من الفوز أمام (ماكرون) وهي العنصرية المعادية للمهاجرين، وفي هولندا لا يفتأ السياسي اليميني (خِيرت فيلدرز) يتحدث عن المهاجرين وضرورة طردهم، الأمر نفسه في كافة أنحاء الاتحاد الأوروبي تقريباً. وفي الولايات المتحدة الأمريكية كان خطاب الرئيس السابق (دونالد ترمب) يتمحور حول كراهية المهاجرين وقد انتخبه الشعب بالفعل.

لقد شقَّ هذه الانتخابات التركية مرشحٌ صعد بقوة الصاروخ، لا رصيد له إلا هذا الخطاب العنصري الذي يتغذى على طرد الأجانب، وحصل على أكثر من خمسة بالمائة من الأصوات، ولما بدأت جولة الإعادة شهدت الساحة ارتفاعاً ضخماً لهذا الخطاب ابتغاء جذب هذه الأصوات، حتى حزب (العدالة والتنمية) هُزِم أمام هذا الخطاب ولان له.

ولقد بدأت هزيمة الحزب أمام هذا الخطاب منذ أن خسر انتخابات البلدية في إسطنبول وأنقرة، وتسارعت إجراءات التضييق على الأجانب في تركيا، ولا سيما المدن الكبرى مثل إسطنبول، حتى لقد هربت بالفعل كثير من رؤوس الأموال العربية التي كانت تستثمر في تركيا، فالبلد على الحقيقة تخسر جراء هذا الخطاب، ولكن المزاج الشعبي الذي يتغذى على الإعلام والأكاذيب لا يمكن للسياسي إهماله وهو يبحث عن الأصوات في الانتخابات.



سنان أوغان

وهذه إحدى المشكلات في التجربة التركية، التي يشهد نظامها صعوداً قوياً للقوميين، سواءٌ منهم من كان مؤيداً لأردوغان وعنده مفهوم القومية الممتزجة بالإسلام، أو من كان منهم معادياً لأردوغان وعنده مفهومٌ للقومية يرثه من أتاتورك!

في النظام الإسلامي لا يمكن لهذا الخطاب أن يولد ولا أن يتمدد ولا أن يهيمن، فالإسلام حاسمٌ تماماً في هذه القضية، ولا مكان فيه لارتفاع قومية على أخرى لا في النصوص ولا في نظام المجتمع، ولا يمكن في مجتمع إسلامي أن يصعد زعيم يتبنى خطاباً عنصرياً أبداً، بل ولا يمكن أن يكون مقبولاً إغلاق الحدود أمام محتاجين لأن قدومهم سيؤثر على مستوى رفاهيتنا ومستوى الأجور والإيجارات وفرص العمل... إلخ!

٣

هذا النموذج من ارتفاع العنصرية يفتح سؤال: هل الديمقراطية هي بالفعل الحل الإنساني والأمثل لمشكلات الشعوب؟

هنا يفترق الناس في بلادنا؛ يقول قائل: الديمقراطية ليست مجرد الوسائل والآليات، بل لا بد لها من مرجعية فوقية كي لا تكون وسيلة للعنصريين في اضطهاد الأعراق الأخرى، أو وسيلة للمتعصبين في اضطهاد الأقليات الدينية والمذهبية، أو وسيلة للطغاة الدمويين ذوي الزعامة والكاريزما، الذين يستطيعون خداع الناس ثم يوردونهم المهالك، مثل هتلر وموسوليني!

ويقول قائل غيره: بل الديمقراطية هي وسيلة وغاية معاً، وأي محاولة لإيجاد مرجعية فوقية عليها هو بمثابة الاستبداد بالشعب والتحكم في اختياراته، وهذا نوع من الديكتاتورية التي وُجِدت الديمقراطية أصلاً لتجنبها، وبالتالي فللشعب أن يختار الخيار كما يرغب فيتمتع بفضله إن كان قراراً صحيحاً، ويذوق ويلاته

إن كان قراراً خاطئاً، وله أن يصحح مساره في الانتخابات القادمة.. وعلى المتضرر من الديمقراطية -مثل الأقليات والمهاجرين وغيرهم- أن يبحث له عن مكان آخر يذهب إليه، أو فليذهب حتى إلى الجحيم، كي لا يكون وسيلة لسلب شعبٍ حرٍ ديمقراطيته وقدرته على الاختيار الخاطئ.



وأصحاب القول الأول يختلفون حول المرجعية الأنسب للديمقراطية، ولأننا في عصر تفوُّق الغرب فالإجابة السائدة الغالبة تقول: المرجعية هي الليبرالية وحقوق الإنسان (بمفهومها الغربي)، فهي أكمل ما وصلت إليه الإنسانية في ترقيها وحضارتها. ويشاغبهم آخرون من الإسلاميين يقولون: بل الإسلام هو المرجعية المهيمنة على الديمقراطية، فالديمقراطية حلال ما لم تحل حراماً أو تحرم حلالاً، ولن نترك أبناءنا لتكتسحهم موجات الإباحية والشذوذ ودعوات التحول الجنسي، ولن نقبل أن يسلبنا هذا النظام قدرتنا على تربية أبنائنا على الدين والأخلاق والفضيلة!

ومن نافلة القول الآن أن كاتب هذه السطور هو من أنصار هذا الرأي الأخير، فالإسلام عندنا فوق كل شيء وهو المهيمن على كل شيء، وكل وسيلة تخرق نظام الإسلام هي مرفوضة أو يجب تعديلها لتلائمه، ولسنا في هذا بدعاً من الأمم التي توفق سائر الوسائل والآليات بما ينسجم مع أفكارها ومبادئها وروحها وحضارتها.



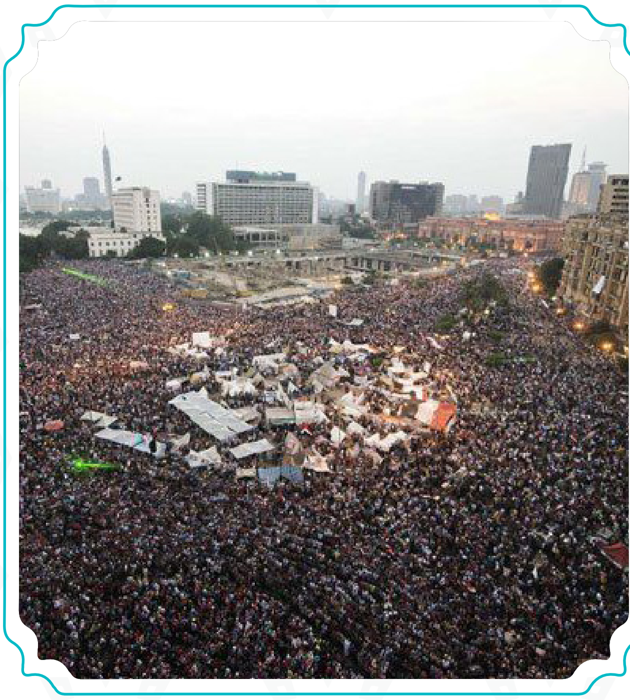
ولكن الأمر أعمق وأعقد من هذه النظرة البسيطة، فالإسلام هو المرجعية الوحيدة التي تضمن العدل وترسخ الأخلاق وتَحولُ دون شهوات البشر الطغيانية؛ كالظلم والعنصرية والتعلق بالمصلحة، وهذا هو مدخلنا إلى الفقرة الرابعة من هذا المقال.

ولكن قبل الدخول فيها نريد أن نؤكد على خلاصة هذه الفقرة الثالثة: الديمقراطية ليست حلاً أخلاقياً ولا مثالياً لمشكلات الشعوب، ولا هي تعصم دون نمو مظاهر العنصرية وتحكيم المصلحة المادية القصيرة ولو على حساب المظلومين والمحتاجين، وهذا واضح ظاهر في كلام مَن يرونها فوق المرجعيات، ولا حكم على رغبة الشعب إلا مزاج الشعب وهواه، ثم هو واضح ظاهر أيضاً في تصرفات وسلوك من يُحكِّمون عليها مرجعية حقوق الإنسان الغربية، فقد رأيناهم وخبرناهم كيف يفعلون بالديمقراطية في بلادنا حين لم تأتهم بما يحبون، وكيف فرحوا وطربوا لمحاولة الانقلاب في تركيا ٢٠١٦م، وكيف هاجت صحافتهم وإعلامهم لتشويه أردوغان في هذه الانتخابات، وكيف هو حال المسلمين والأقليات في بلادهم حيث يُلزمونهم بما ينافي دينهم ويأخذون أبناءهم قسراً منهم، وما لا يتسع له المقام من أنواع المظالم التي تلبس ثوباً قانونياً.

٤

لماذا نقول: الإسلام هو المرجعية الوحيدة التي تحول دون شهوات البشر الطغيانية، التي تدفعهم إلى الظلم، وكيف يكتسي هذا الظلم ثوباً فكرياً وتاريخياً كالقومية والعنصرية، وثوباً سياسياً ومصلحياً كرفاهية المواطنين ومصلحة الأمن القومي ونحوها؟

الجواب ببساطة لأن الإسلام شريعة ربانية لا يملك البشر تغييرها ولا تعطيلها ولا العبث فيها.. فالحقوق التي منحها الله للأقليات من أهل الذمة والمستأمنين وغير المسلمين، أو منحها الله للمهاجرين واللاجئين، أو للضعفاء والمظلومين... إلخ! سائر هذه الحقوق هي تشريع لا يستطيع البشر إلغاءه بدعاوى المصلحة الوطنية ولا الأمن القومي ولا رفاهية المواطن. ولا يستطيع البرلمان أن يجتمع ليعدل فيها.

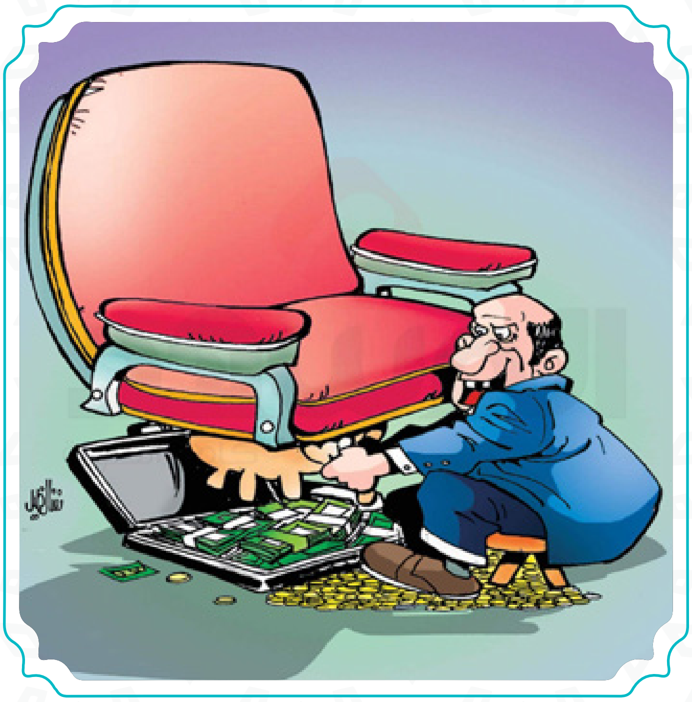


فإذا شاء حاكم ظالم أو عالم سوء أو حاشية منحرفة أن تفعل ذلك، رأى المجتمع المسلم نفسه مكلفاً بمقاومة هذه الرغبة الظالمة والحاشية الفاسدة، وطفق يدافع هو عن حقوق هؤلاء، لأنه بدفاعه عنهم يقيم دينه ويرجو بذلك الدار الآخرة.

وهذا ما جعل الأقليات تبقى في أراضينا وأمتنا بعد أكثر من أربعة عشر قرناً كانت حافلة بالفرص التي يمكن فيها إبادتهم، وما من حاكم مسلم صالح يُروى عنه اضطهاد الأقليات، بل إن الحوادث التي سجلت لبعض حكام المسلمين في اضطهاد الأقليات إنما كانت للحكام الظالمين الذين عمّ ظلمُهم المسلمين أيضاً.

المزية العظمى في الإسلام أنه نزع من البشر حق السيادة، ونزع منهم حق التشريع، وذلك حين وَحَّد مصدر المعرفة، ومصدر الصواب والخطأ، وتلك هي الأمور التي يستعبد الناس بها بعضهم بعضاً، وتلك هي المداخل التي ينشأ منها الطغيان والظلم والاستبداد.

ما من حاكم طاغية إلا وقد جعل نفسه فوق الناس بنوعٍ من الدعاوى التي منح فيها الحق لنفسه في التشريع، وبحق التشريع هذا يجعل رغباته قانوناً وشريعة، وبه يسلب أموالهم، ويجند أبناءهم، وينظم لهم حياتهم وطرائق معيشتهم. فإذا لم يعجبه شيء أو رغب في شيء أصدر قانوناً فجعله تشريعاً يأخذ به ما أراد.



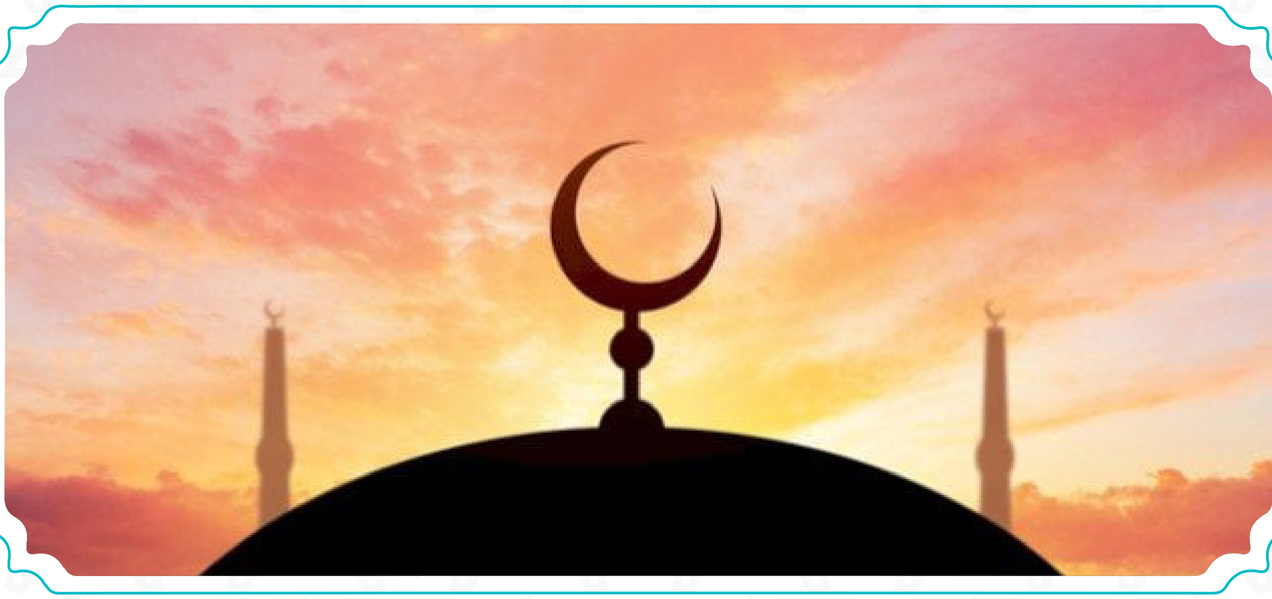
وهذا هو نفسه الواقع الحاصل في الغرب الآن، ولكنه مغلف بغشاء مزخرف من عمل البرلمانات ومعلب في بنود قانونية، وهو ما لا يخفى على منظريهم ومفكريهم، بل يخفى علينا نحن لأننا في قاع المحنة كما سبق بيانه.

الإسلام هو الضمانة الوحيدة للحقوق لأن السلطة في نظامه السياسي غير قادرة على تعديل المبادئ الإسلامية، بل غاية ما تفعل أن تحاول التحايل عليها، وهي في هذا معرضة لسخط الناس ومقاومتهم، ويكون أول الواقفين في وجهها هم علماء الحق.. وهذا أمرٌ لا يوجد في منهج بشري آخر، فكل الأنظمة الأخرى أدخلت بالفعل -وتملك أن تُدخِل- تغييرات جوهرية وأصلية على المبادئ الحاكمة عندهم.

٥

وآخر ما يمكن قوله في هذه العجالة، أن هذا المبدأ العظيم، مبدأ نزع التشريع وحق السيادة من البشر، والذي أغلق الطغيانية في عالم الإسلام لم يكن مجرد مبدأ نظري، لم يكن مجرد نصوص مقدسة في القرآن والسنة، بل كان هذا بناءً عميقاً في أصول المجتمع، ومنهجاً صيغت به حياة الناس الاقتصادية والسياسية والأخلاقية والاجتماعية.

إن الفرد هو من يملك أن يتمتع بالجنسية الإسلامية، هذا إن صحّ التعبير، فالإنسان هو من يملك أن يكون مسلماً فينتمي بذلك إلى أمة الإسلام.. على عكس الواقع الذي تحتكر فيه الدولة حق الجنسية، فمن منحته إياها صار مواطناً له كافة الحقوق، ومن لم تمنحه إياها صار أجنبياً رهينة بما تمنحه الدولة من الحقوق المنقوصة ولا بد عن حقوق المواطن.



لو أن الإنسان في عالمنا هذا يمتلك أن يختار الجنسية التي يريد، لوجدت أكثر الناس قد صار أوروبياً أو أمريكياً، لكن هذه الدول تقيم على نفسها حواجز من التأشيرات والشروط والقيود والالتزامات، وتقيم معها حواجز من حرس الحدود وخفر السواحل والجيوش كذلك. وهذا وحده كفيلٌ أن يجعل الإسلام أعلى من كل هذه المناهج الوضعية، فما من حاكم مسلم يستطيع أن يمنع أحدًا الحق في أن يكون مسلماً ويتمتع بحقوق المسلم وواجباته!

وهذا الأمر نفسه هو ما يضرب العنصرية والقومية في مقتل، فالإسلام حين ينسج أخوّة الإسلام بين أبنائه، فهو يحذف في نفس اللحظة فوارق اللون واللغة والعِرق والمكان، فيجتمع في مساجد المسلمين وفي بيت

الله الحرام مَن لا يربطهم شيء إلا هذا الدين.. وحتى العرب الذين نزل القرآن بلسانهم وفيهم أرسل رسوله، حتى هذه العروبة قد أعلن النبي أنها هُوية لسان لا عرق، فقال: «إنما العربية اللسان»، فدخل في العروبة من تكلم بالعربية ولو لم يكن من نسل قحطان وعدنان، وخرج من العروبة من فقد هذه اللغة ولو كان من آل بيت النبي ﷺ!



هذا حال الفرد المسلم في نفسه، حالٌ تتلاشى معه فكرة القومية العنصرية والمصلحة المادية التي تجعل دولة الإسلام مقتصرة على جنس محدد، فتواليه ولو تضررت مصالح الأجناس الأخرى.

ثم أقام الإسلام بناءً عظيماً للمجتمع، بناء تمتزج فيه العبادات والشعائر والمعاملات والأخلاق، بحيث لا يمكن معه إلا أن يكون المجتمع مجتمعاً قوياً متماسكاً، وتحت هيمنة أخلاقية قوية، وأن تكون صفوته ونخبته هم خير الناس ديناً وكرماً وأخلاقاً، وأن تكون عناصر القوة موزعة بين السلطة والمجتمع والعلماء بما يحول دون الطغيان، وبما يُقَصِّر صلاحية السلطة والحكام إلى أقصى حد ممكن. وذلك أمرٌ كررته من قبل كثيراً، فيستحسن هنا الإحالة إليه[1]، ويضيق المقام عن تكراره.

١. يرجى متابعة الروابط في هذه المقالات والمنشورات: t.me/melhamy/6376 ، t.me/melhamy/4891

بينما في ظل هذه الدولة الحديثة ذات الأساس العلماني الغربي، لا يأخذ موقع الصدارة والنفوذ والقوة إلا وحوش البشر ممن يستطيعون إدارة المال، ثم يستطيعون دعم غناهم وثرواتهم بالهيمنة على ساحة الإعلام والسياسة، ومن خلال هذه القدرات الهائلة يرسمون مسرح الانتخابات ويتحكمون في المرشحين وبرامجهم، وينمو حول العالم تدريجياً شبكة من الحكام الأخفياء الذين يتحكمون بمقدرات الشعوب والأوطان، وعن هؤلاء صدرت كتب بعنوان «السيطرة الصامتة»، و«أفضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها»، و«المتلاعبون بالعقول»، و«السيطرة على الإعلام».. إلى آخر هذه الكتابات التي تئن وتتألم من مسرحية تشعر فيها الشعوب أنها تقول كلمتها، بينما هم مجرد مفعول به منصوب عليه مجرور من شهواته!

يمكن إجمال الخلاصة المقصودة في قول الله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]

ولكننا لا نبصر معالم الجمال التي عندنا ولا نرى الشمس المحجوبة مع أنها في أيدينا، وما ذلك إلا لشدة المحنة التي نحن فيها، فيلُوح لنا ضوء المصباح الذابل الخافت في ليلنا البهيم كأنه غاية المطلوب، وذلك على نحو ما قال المتنبي:

يُقْضى على المرء في أيام محنته •• حتى يرى حسناً ما ليس بالحسن

فلعل هذه التجربة من الانتخابات التركية تكون درساً شاهداً جديداً على تفوق النظام السياسي الإسلامي.

﴿فَٱسۡتَخَفَّ قَوۡمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ﴾



د. عبدالحي يوسف

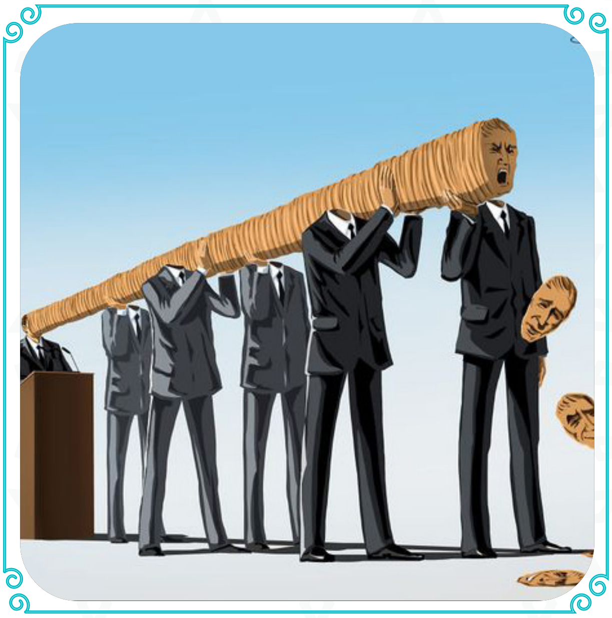
عميد أكاديمية أنصار النبي ﷺ

الناظر في أحوال الأمة المسلمة في زماننا يروعه ما يرى من فساد للعلاقة بين الحاكم والرعية؛ فإن العلاقة بينهما ما بُنيت في الغالب على التراحم والتعاون على البر والتقوى والقيام بالحقوق والواجبات، بل هي علاقة قائمة على الريبة والشك واستيفاء الحقوق مع الإخلال بالواجبات. حتى إنه ليصدق على جُل حكام المسلمين اليوم قول النبي ﷺ: «وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم».



ولذلك أبدأ القرآن وأعاد في الحديث عن فرعون حيث ذُكرت أخبار الفرعون في ثلاث وعشرين سورة من سور القرآن[١]، تارة بإيجاز وأخرى بإطناب مع تقديم وتأخير ومغايرة في الأسلوب وتنوع في اللفظ بديع، حتى استوعبت هذه المواضع جميع ما يحتاج إليه المرء في تصور شخصية هذا المستبد، كيف كان يفكر؟ وكيف كان يعبِّر؟ تصرفاته مع الرعية، معاملته لأنبياء الله ورسله، ضعفه النفسي وجبنه وخوره، إجرامه الذي ما كان يقف عند حد والذي ما سلم منه أحد، العورات الخلقية التي كان يعاني منها في نسيانه وكذبه وقلة حيلته، مراوغته حتى في أحلك الأحوال حين عاين الموت فقال: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٩٠] ثم خاتمة السوء التي خُتم له بها جزاء كفره وإعراضه، وجعله مثلاً لكل طاغية كفور ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً ۚ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ عَنْ ءَايَٰتِنَا لَغَٰفِلُونَ﴾ [يونس: ٩٢]

وهذه الآيات نستطيع من خلالها أن نتبين سمات الحكم الفرعوني القائمة على جملة من المخازي والفظائع والتي منها:



١. الدعاوى الكاذبة

التي لا يؤيدها عقل ولا تدل عليها فطرة يطلقها المستبد وزبانيته، وتصدقه في ذلك رعيته وتشايعه عليها، وإن كانت بعيدة عن الحق.

---

١. في البقرة والأعراف ويونس وهود وإبراهيم والإسراء وطه والمؤمنون والشعراء والقصص والنمل والعنكبوت والصافات وغافر والزخرف والدخان وق والذاريات والنجم والحاقة والنازعات والبروج والفجر.

وذلك كقول فرعون «أنا ربكم الأعلى»، وقول النمرود: «أنا أُحيي وأميت»! وقد علما -يقيناً- أنهما كاذبان في دعواهما، وأن الفرق بين الدعوى والواقع كالفرق بين السماء ذات الرجع والأرض ذات الصدع.

٢. الذهول والنسيان



فإنه لما كان قلب الطاغوت المستبد مظلماً، فلا جرم أن يكون عقله ذاهلاً ناسياً، يطلق الكلام على عواهنه فيناقض آخره أوله، وهو لا يدري أن العقلاء يدركون كذبه ببديهات العقول، لكن هكذا خذلان الله لمن نازعه في كبريائه جل جلاله، فهذا فرعون يزعم أنه إله، ثم في غمرة التحريض على موسى والتحريش عليه يقول: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمۡ أَوۡ أَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ﴾ [غافر: ٢٦] سبحان الله! متى كان الإله يخاف؟ هل خفي عليه أن الإله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لا معقب لحكمه وهو سريع الحساب؟ وفي موقف آخر حين بُهت الفرعون بمعجزات موسى عليه السلام فقال لزبانيته «فماذا تأمرون».. إله يطلب الأمر من عابديه!

٣. المراوغة وقلة الحيلة

المستبد كليل العقل، عليل الفهم، يحسب أن كل شيء بإمكانه أن يحتال عليه، وأن يصوره بغير حقيقته، ولا يبالي في سبيل ذلك بما صنع من كيد أو دبّر من مكر أو ألقى من ساقط قول لا ينطلي سخفه على كل من كانت له مسكة عقل.

ولنتأمل ما قاله النمرود من قبيل الشغب على الخليل عليه السلام «أنا أُحيي وأميت»، وقد علِم أنه أعجز وأحقر وأذل من ذلك، لكنها المراوغة.. وهكذا الفرعون حين يتجهم لنبي الله موسى عليه السلام ويتنكر لرسالته، ما يجد إلا يطرح أمراً لا يتجاوز فيه حدود بيئته ومنطق مدينته ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ﴾ [غافر: ٣٦] وقد كان يدرك هو وغيره أن كلامه يخالف الحس ويجافي الواقع، لكنه يراوغ ويناور لعله يصرف الناس عن الإيمان ويقنعهم بمنطق الطغيان.

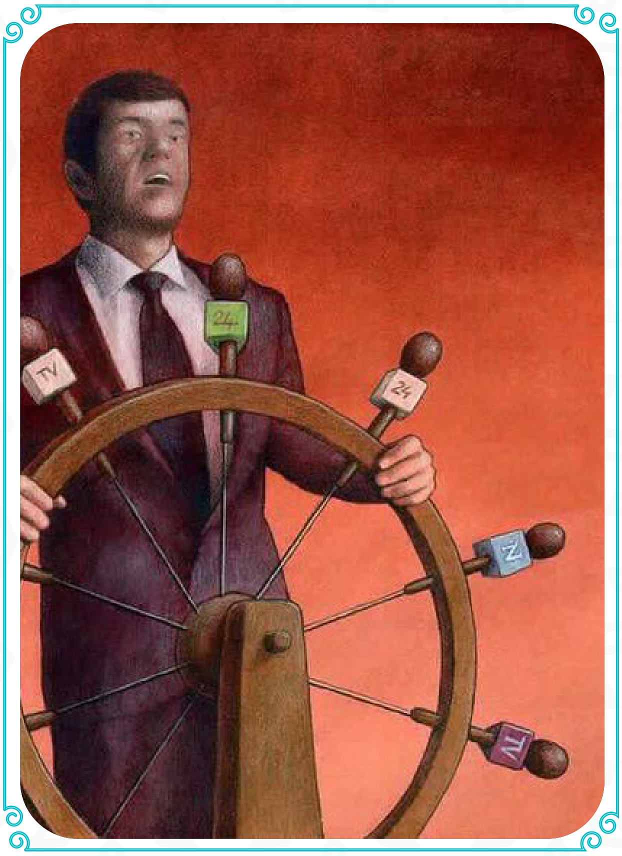
٤. الحجر على الفكر وتقييد الحريات

لما رأى السحرة أن معجزة موسى عليه السلام ليست إلا تأييداً إلهياً لا يمكن أن يسلك في ضروب السحر والشعوذة، أعلنوا إيمانهم بالله فاطر السموات والأرض رب هارون وموسى، والقضية ظاهرة أنهم أهل اختصاص، ومن واقع علمهم عرفوا الحق فاتبعوه، وميَّزوا الباطل فلفظوه وأعلنوا أنهم آمنوا بربهم ليغفر لهم خطاياهم وما أُكرهوا عليه من السحر، لكن الفرعون تعجَّب كيف يجرؤ هؤلاء على مخالفته واتخاذ إله غيره فبدأ يتهددهم: ﴿فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَـٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ [طه: ٧١].



يقول سيد قطب رحمه الله تعالى: «أنَّى لهم أن يدركوا كيف تتقلب القلوب؟ وهم نسوا -لطول ما بغوا وطغوا- ورأوا الأتباع ينقادون لإشارة منهم، نسوا أن الله هو مقلب القلوب، وأنها حين تتصل به وتستمد منه وتشرق بنوره، لا يكون لأحد عليه سلطان».

٥. إطلاق التهم وترويج الإفك



المستبد يسقط في يده حين يرى انفضاض الناس من حوله، أو يشعر أن قوة تنازعه سلطانه، أو أن شعاعاً من أمل تهلل له سبحات الوجوه بدأ يتسرب في غفلة منه، ولذا يخبط خبط عشواء ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِيٓ أُرۡسِلَ إِلَيۡكُمۡ لَمَجۡنُونٞ﴾.

وحين يعجز عن كبح جماح الإيمان في نفوس من أراد الله لهم الخير يتهمهم بأنهم متآمرون: ﴿إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِي عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحۡرَۖ﴾ [طه: ٧١]، ﴿إِنَّ هَٰذَا لَمَكۡرٞ مَّكَرۡتُمُوهُ فِي ٱلۡمَدِينَةِ لِتُخۡرِجُواْ مِنۡهَآ أَهۡلَهَاۖ﴾ [الأعراف: ١٢٣] ومقصد فرعون من هذا إقناع الحاضرين بأن موسى لم يأتِ بما يعجز السحرة إدخالاً للشك على نفوس الذين شاهدوا الآيات، يقول ابن عاشور رحمه الله تعالى: وهذه شنشنة من قديم الزمان.. اختلاق المغلوب بارد العذر، ومن هذا القبيل اتهام المحكوم عليهم الحاكمين بالارتشاء، واتهام الدول المغلوبة في الحروب قواد الجيوش بالخيانة[٢].

٦. إثارة النعرة القومية والعصبية الجاهلية

لما كان المستبد عديم المبدأ يدور حول نفسه ويعبد ذاته، فإنه لا يبالي في سبيل توطيد ملكه تأكيد سلطانه أن يضرب القلوب بعضها ببعض، وأن يثير على الناس ثائرة الفتن في كل حين

---

٢. ابن عاشور، التحرير والتنوير، ١٧/٢٠٤.

فيجعلهم شيعاً يستضعف طائفة منهم يستخدمهم في أخس الأعمال، ويميز طائفة أخرى فيغدق عليها ويصب عليها الخير صباً، ولا يستطيع أن يعيش إلا في جو كئيب كهذا بين ظالم ومظلوم وغالب ومقهور، فإذا دعا داعٍ إلى الحق أثار الفرعون مخاوف الرعية المميزين ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ * يُرِيدُ أَن يُخۡرِجَكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِۦ﴾ [الشعراء: ٣٤-٣٥] ولا يملك الجاهليون أمام الفرعون الذي يستصرخهم أن خافوا على وضعكم وتميزكم ودافعوا عن مكتسبات الجماهير التي حصلوا عليها، لا يملكون إلا الاستجابة والتناغم مع الصيحة ﴿قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ وَٱبۡعَثۡ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ * يَأۡتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٣٦، ٣٧] ويثّبت بعضهم بعضاً بذات الحمية الجاهلية: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ﴾ [طه: ٦٣]

٧. التهديد باستعمال القوة والبطش



لا يملك المستبد حجة ولا برهاناً، فتتصدع أركانه عند الجدال الأحسن والكلمة القوية التي تستند إلى الحق الأبلج، وما عنده إلا أن يبطش بطشة الجبارين ويتكلم بمنطق المجرمين ويستأسد على المستضعفين الذين لا يملكون إلا قلوباً بالإيمان عامرة، وأنفساً بالله مستعلية ﴿سَنُقَتِّلُ أَبۡنَآءَهُمۡ وَنَسۡتَحۡيِۦ نِسَآءَهُمۡ وَإِنَّا فَوۡقَهُمۡ قَٰهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، ﴿حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓاْ ءَالِهَتَكُمۡ إِن كُنتُمۡ فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ٦٨] ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمۡ لَنُخۡرِجَنَّكُم مِّنۡ أَرۡضِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [إبراهيم: ١٣] ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ

مِن قَوۡمِهِۦ لَنُخۡرِجَنَّكَ يَٰشُعَيۡبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرۡيَتِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۚ﴾ [الأعراف: ٨٨]، ﴿قَالُواْ لَئِن لَّمۡ تَنتَهِ يَٰنُوحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمَرۡجُومِينَ﴾ [الشعراء: ١١٦]، ﴿قَالُواْ لَئِن لَّمۡ تَنتَهِ يَٰلُوطُ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُخۡرَجِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٧] ﴿أَخۡرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٖ مِّن قَرۡيَتِكُمۡۖ إِنَّهُمۡ أُنَاسٞ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [النمل: ٥٦] ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنۡ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُۖ لَئِن لَّمۡ تَنتَهِ لَأَرۡجُمَنَّكَۖ وَٱهۡجُرۡنِي مَلِيّٗا﴾ [مريم: ٤٦] ﴿لَئِن لَّمۡ تَنتَهُواْ لَنَرۡجُمَنَّكُمۡ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ [يس: ١٨] وهكذا سلسلة من البغي لا تنتهي.

٨. رعيتهم سفلة أوغاد

لا يتمكن المستبد إلا من قوم غلب عليهم حب الدنيا وكراهية الموت، ودونك أخبار الحسين بن علي وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم أجمعين الذين أبوا أن يجرُّوا الذيول على الأذى، وغضبوا لله غضبة مضرية حين رأوا الاستبداد ينشر رواقه وعهد النبوة لما يزل قريباً، وقدَّموا أرواحهم في سبيل الله رخيصة، وكان مبدؤهم في ذلك أن الموت في عزة خير من حياة ذليلة في ظل مستبد غشوم، الرجال والنساء في ذلك سواء.

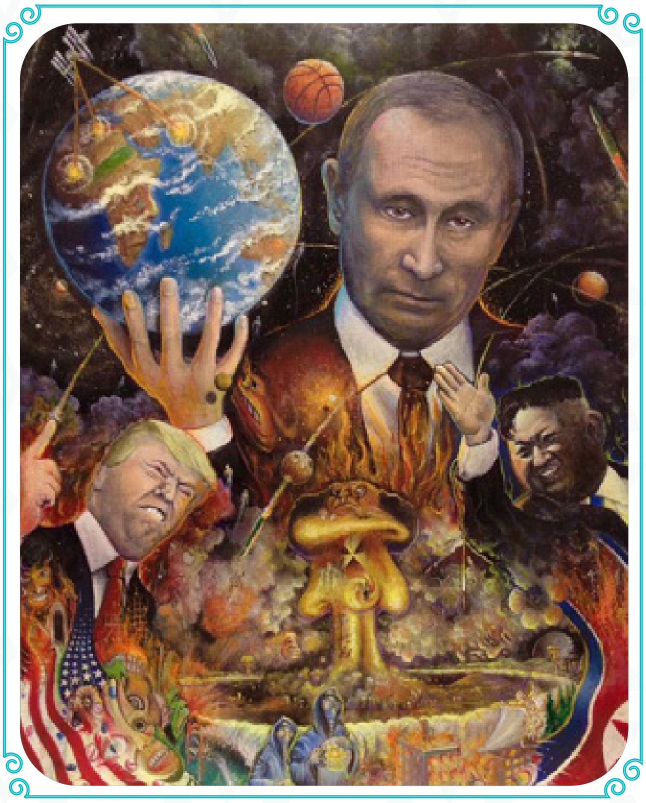


حتى أوصت أسماء بنت الصديق ولدها فقالت: «إياك أن تعرض على خطة لا تقبلها فتوافق كراهية الموت، إني لأرجو ألا تموت حتى تأتي على أحد طرفيك إما أن تقتل فأحتسبك وإما أن تظفر فتقر عيني». وبالمقابل انظر إلى منطق أولئك الرعاع الذين قالوا ﴿أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوۡمَهُۥ لِيُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَيَذَرَكَ

﴿وَءَالِهَتَكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، ألغوا عقولهم وطأطأوا رؤوسهم فاستحقوا من الله المقت ووصمهم بالفسق ﴿فَٱسۡتَخَفَّ قَوۡمَهُۥ فَأَطَاعُوهُۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمٗا فَٰسِقِينَ﴾ [الزخرف: ٥٤] حملهم على خفة الجهل والسفه بقوله وكيده، واستفزهم بالقول واستذلهم وعمل فيهم كلامه، وقيل: المعنى فاستجهل قومه فأطاعوه لخفة أحلامهم، وقلة عقولهم. وقيل: استخف قومه أي وجدهم خفاف العقول.

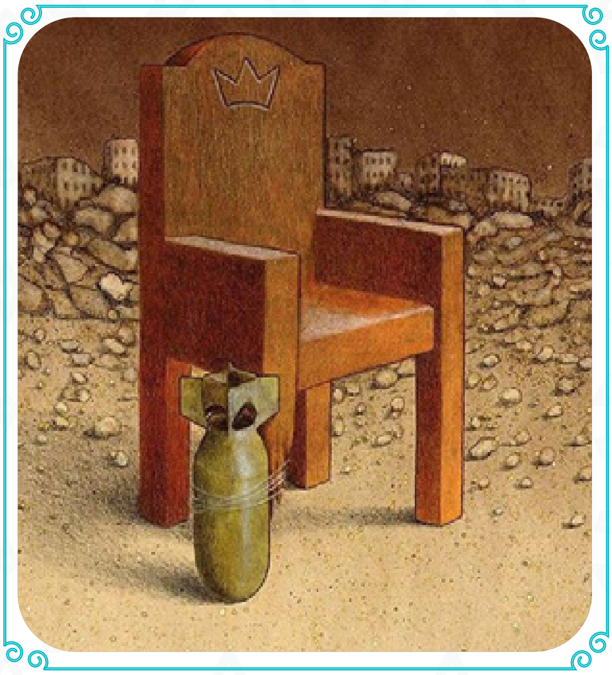
٠٩ نهايتهم أليمة شديدة

بعد حياة حافلة بالكيد والمكر، وعمر ذاهب في الإجرام والبطش، تكون النهاية اللائقة والجزاء الوفاق: ﴿وَدَمَّرۡنَا مَا كَانَ يَصۡنَعُ فِرۡعَوۡنُ وَقَوۡمُهُۥ وَمَا كَانُواْ يَعۡرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧]، ﴿فَٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ فَأَغۡرَقۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡيَمِّ بِأَنَّهُمۡ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُواْ عَنۡهَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٦]، ﴿فَكُلًّا أَخَذۡنَا بِذَنۢبِهِۦۖ فَمِنۡهُم مَّنۡ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِ حَاصِبٗا وَمِنۡهُم مَّنۡ أَخَذَتۡهُ ٱلصَّيۡحَةُ وَمِنۡهُم مَّنۡ خَسَفۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ وَمِنۡهُم مَّنۡ أَغۡرَقۡنَاۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظۡلِمَهُمۡ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٣٩-٤٠]



والأمم الحاضرة ممن تنتسب إلى الإسلام -وأغلبهم يعيش في فساد عقدي وانحراف أخلاقي يظهر لكل ذي عينين- حالهم غني عن البيان؛ حيث الجبابرة من عتاة البشر يتسلطون على كل ذي رأي حر وقلب حي يسومونه سوء العذاب، وبقية الناس متفرجون أو متسلقون. يقول الشيخ الغزالي رحمه الله تعالى: «ولو أن سوط الظلم إذا مس جسد مسكين تأوه له ألوف، وسرى الألم إلى

جلودها فلسعها، فبدلاً من أن يصرخ للعدوان صوت فذ، تجاوب بالوجع والغضب أصوات جمهور غفير.. إذن لفكر الظالم ألف مرة ومرة قبل أن يفكر في الانفراد بمخلوق لينهشه»».



إن بيئة يضعف فيها الإيمان وتنتشر فيها المعاصي ويروج فيها سوق النفاق لهي تربة خصبة لإنبات الشر والاستبداد والظلم والفساد، وإن قوماً يجعلون كتاب الله وراءهم ظهرياً ويستبدلون بهديه فكراً فاسداً.. لهم جديرون بأن يسلّط عليهم مَن لا يعرف ولا يرحم خلقه، لأن الظالم يسلطه الله على مَن كان مثله أو شراً منه. «إن الأمة التي ترونها فقيرة ذليلة معدمة مهينة، لا يمكن أن تكون متقية لأسباب نقم الله وسخطه بالجري على سننه الحكيمة وشريعته العادلة، ولم يكن من سُنة الله تعالى أن يرزق الأمة العزة والثروة والقوة والسلطة من حيث لا تحتسب ولا تقدر ولا تعمل ولا تدبر، بل يعطيها بعملها ويسلبها بزللها... ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ﴾ [الأنفال: ١٢٥]»[٣].

٣. ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٢٠٤/١٧.



أثر القيم المعيارية

في تحقيق الرشد السياسي



د. عطية عدلان

عضو مجلس أمناء الهيئة العالمية لنصرة نبي الإسلام ﷺ

الحمد لله.. والصلاة والسلام على رسول الله.. وبعد:

فلا يوجد نظام في حياة البشرية -قديماً كان أو حديثاً إسلامياً كان أو جاهلياً- لا يقوم على منظومة من القِيَم التي يرتضيها المجتمع السياسيّ الذي يُطَبَّق فيه هذا النظام، بغضّ النظر عن مدى استقامة هذه المجموعة من القيم أو تلك على منهج الله تعالى الذي ارتضاه للناس.

فعلى سبيل المثال لا الحصر توجد في المجتمع الغربيّ المعاصر قِيَم عليا عامّة تحكم في نظم الحياة كلها سياسية واقتصادية وتعليمية واجتماعية وغيرها، وهي مجموعة القِيَم الحداثية التي تقضي بتجاوز الإله، كما تقضي بأنّ الإنسان -ولاسيما الغربي الأبيض- سيد هذه الطبيعة، وبأنّه حرّ حرية مطلقة في اختيار منهج حياته، وبأنّ الفرد مقدم على المجتمع وعلى الدولة، وهكذا..

ثم تنبثق من هذه القيم العليا قيم سياسية بعضها رئيسي وبعضها فرعيّ، فالرئيسية مثل: السيادة للشعب، والأمة مصدر السلطات، والحريات الفردية وحقوق الإنسان، والفرعية مثل: المواطنة والتعددية السياسية والفصل بين السلطات، وهكذا..



والأمة الإسلامية لها قِيَمُها المستمدة من الكتاب والسنة، هذه القيم تنقسم إلى قيمٍ عليا معيارية، حاكمة على كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وقيمٍ أخرى مركزية يختص كل ميدان بحزمة منها، كالقيم السياسية المختصة بالنظام السياسي وبالممارسة السياسية.

فأمّا القيم المعيارية العليا فأهمها: الإيمان بالغيب - التوحيد - الإسلام - الإحسان - الاتباع - الاستخلاف - الأمانة – الإنسانية، **وأمّا القيم السياسية المركزية فأهمها:** سيادة الشريعة - الشرعية السياسية وسلطان الأمة - الشورى - العدل - الحرية - الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان - التكامل بين الحاكم والمحكوم - التوازن بين قوة الدولة وقوة المجتمع - خضوع الدولة للقانون، والقيم تستمد سماتها من جذرها اللغوي الدال -بحسب استعمالات العرب- على المعيارية والثبات والاستقرار والاستقامة.

وحديثنا هنا منصبٌّ على القيم العليا المعيارية، وأثرها في تحقيق الرشد السياسيّ على مستوى البناء والتنظيم وعلى مستوى الممارسة العملية، وربما اتسع المقام بعد ذلك لنتطرق إلى القيم السياسية المركزية، وسنكتفي هنا بالحديث عن جملة من هذه القيم المعيارية: (التوحيد - الإسلام - الإحسان – الاتباع - الاستخلاف)، مع بيان أثرها في الميدان السياسيّ، والله المستعان.

أولاً: التوحيد



لا إله إلا الله.. كلمة ملك بها المسلمون العربَ والعجم، ودانت لهم بها الشعوبُ والأمم، كلمة أعادت في لحظة من عمر الزمان رسم الخريطة البشرية على هذا الكوكب؛ فلم تعرف الدنيا على طول امتدادها وكثرة ما غشاها من نوازل تحولاً مفاجئاً، يزيل حضارات كبرى ويقيم على أنقاضها بناءً حضارياً إنسانياً غاية في العظمة والشموخ؛ كهذا التحول العبقريّ الفريد، الذي وقع بسحر «لا إله إلا الله»، إنَّها بحق معجزة لا تقل روعة وجلالاً عن معجزة القرآن نفسه، كيف وقع هذا الانقلاب الكونيّ بهذه السرعة المذهلة وبهذا العمق وهذا الاستغراق؟! الآن وقد رأينا وسمعنا وخبرنا التاريخ ندرك بعمق أبعاد صيحة النبيّ ﷺ في أول بعثته: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ تُفْلِحُوا»، «يا أيها الناس قولوا لا إله إلا الله تفلحوا، وتملكوا بها العرب، وتذل لكم بها العجم».

لقد أدرك الناس -المؤمنون منهم والمعاندون- أنّ هذه الكلمة منهج حياة وطريق نجاة، وأدركوا كذلك أنَّها تعني تحرير الناس من كل العبوديات الزائفة، وأنَّها أوسع باب وأسلم طريق إلى الحرية، إنَّ كلمة «لا إله إلا الله» تخط طريق الحرية الحقيقية، وتخط بذلك طريق الحضارة الكاملة الراشدة؛ لأنَّها -عملياً- تحطم أكبر معوقات التقدم الإنسانيّ، وهو الطاغوت؛ لذلك جاء أعظم بيان لكلمة «لا إله إلا الله» في قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لا انْفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة:٢٥٦]، فالحرية التي هي أساس الحضارة الإنسانية وأصل الرقيّ الإنسانيّ، ركنها الأول الكفر بالطاغوت والبراءة من الآلهة المزيفة، وركنها الثاني هو العبودية والتسليم لله وحده: (لا إله إلا الله).

كما يتبدى أثر التوحيد في أمر غاية في الخطورة، له أثره في حفظ الإنسانية من التخبط والارتباك، وصيانتها من السفول والانحطاط، وحمايتها من تسلط المنتفعين الجشعين عليها وركوبهم على ظهرها، وهو توحيد مصدر التشريع، وجعل السيادة لله وحده بلا شريك، من هنا كان توحيد الحاكمية ضرورة إنسانية وحضارية إلى جانب كونه ضرورة شرعية ودينية، وهذا ما يقرره القرآن في كثير من آياته، منها هذه الآية البالغة الدلالة على ما نحن بصدده: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورى: ٢١].



وهذا ما حاولت الحداثة أن تتجاهله وتفرّ منه، إنّ الإنسان في النظرة الحداثية هو محور الكون والطبيعة والوجود، وليس هناك أيّ

مجال لهيمنة الميتافيزيقا التي تُخضع الإنسان لمحور واحد وقطب متفرد بالسيادة خارج هذا الكون ولو كان الله جل جلاله، ولا مانع بعد ذلك أن يكون للناس معتقدات دينية لا علاقة لها بمنهج الحياة الإنسانية، طالما أنّهم يعتقدون ما يعتقدون ويمارسون ما يمارسون دون مساس بمنهج الحياة القائم على أساس من رفض ألوهية الله وسلطانه على العباد، وعلى أصل تمّ تثبيته في الحياة وهو أنّ الإنسان سيد الكون، وأنّه بلغ رشده بما يستوجب رفع وصاية السماء عن الأرض.

ثانيًا: الإسلام



الإسلام هو دين محمد بن عبد الله ﷺ، تلك هي الدلالة العَلَمِيّة لهذه الكلمة العظيمة، لكن الكلمة لها مدلول معنويّ كبير هو بالطبع السبب في اختيارها لتكون علماً لهذا الدين، فالإسلام هو الاستسلام والخضوع والانقياد والدينونة والتسليم والاستجابة والطاعة، والإسلام بهذا المدلول هو دين كل الأنبياء، ومنهج كافّة الحنفاء من لدن آدم إلى أن يرث الله الأرض والسماء، والإسلام بهذا المعنى قيمة عظيمة، قيمة إسلامية وإنسانية وحضارية راسية وعالية، قيمة معيارية كبيرة تنبثق عنها جملة عظيمة من المبادئ والقواعد والأسس والأخلاق والأحكام الكلية والجزية، قيمة محورية حاكمة تؤسس لمنظومة من النظم الحياتية الرشيدة في جميع مناحي النشاط الإنسانيّ، ويكفي في هذا الصدد أنّ هذه القيمة هي التي ينبثق منها منهج الحياة وطريق النجاة، وقد لخَّص هذا المنهج -في كلمة بسيطة وتلقائية كأنفاس الفطرة- إسماعيل عليه السلام، عندما أجاب إمام الحنفاء قائلاً: ﴿يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾.



هذا هو المنهج الذي يقيم الحياة على أساس من التسليم لله، إنّه منهج حياة للإنسان يؤسس لنظام سياسيّ يردّ الأمر كله لمنهج الله تبارك وتعالى، الأمر في هيكلة وتسيير النظام السياسي وإقامة الدولة، والأمر في وضع الدساتير والقوانين واللوائح التي تنظم حياة الناس وتحكمها، والأمر في تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والأمر في تحديد القواعد التي تقيم العدل وتحقق الخير وتضمن حقوق الآدميين وحريات العباد، والأمر في رسم منهج الحياة كلها بكافة أنشطتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

ومن هذه القيمة ينبع مبدأ سيادة الشريعة، ومن مبدأ سيادة الشريعة ينشأ الحكم بما أنزل الله عزّ وجل، وعنهما وعن قيم التوحيد والإيمان بالغيب والاتباع وغيرها تنبثق القوانين التي تنظم الحياة على أساس من التسليم لألوهية الله وسلطانه على عباده، ويوم أن تقوم الأمة الإسلامية بدورها في إقامة الحجة الرسالية على العالمين، وبدورها كذلك في الجهاد حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله بالخضوع لأمره والاستسلام لشريعته، يومها فقط سيتحقق الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان.

ثالثًا: الإحسان

الإحسان من الحُسْن، وهو ضدُّ الْإِسَاءَة، هذا هو المعنى في لغة العرب التي نزل بها القرآن ووردت بها السنة؛ لذلك فإنّ معناه في الشرع لا يبعد عن هذا المعنى اللغويّ، لكنّه ينطلق منه ثم

يتسع ويرتفع ويَتِمّ ويَعُمّ؛ ليصوغ قِيمَةً شرعية إسلامية واسعة الامتداد بعيدة الآماد، ولِيَتحول لفظ (الإحسان) من مفردة لغوية لها مدلول تدل عليه اللغة بأصل وضعها إلى مصطلح شرعيّ يقوم الشرع بتحديد معالمه وبلورة مقاصده، وقد رسم رسول الله ﷺ هذه الحدود وخطها بنفسه، فقال: «الإحسان: أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك»، فالإحسان كما في هذا الحديث تحسينٌ وتجويدٌ وإتقان، تحسينٌ للعبادة وإتقانٌ لفنّ التعبد، إلى الحدّ الذي يبلغ بالعبادة قمةَ الجمال وغاية الكمال.



والعبادة ليست محصورة -كما هو معلوم- في الشعائر التعبدية، ولكن العبادة في الإسلام تمتدّ وتتسع لتشمل كل ما يرضي الله تعالى من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة، وها هو رسول الله ﷺ يبسط رداء الإحسان على كل سلوك ونشاط إنسانيّ، فيقول: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ، وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، فَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ»، وهكذا يكون الإحسان ببلوغ المنتهى في الإجادة والإتقان أثناء القيام بعمل من الأعمال الدنيوية ونشاط من الأنشطة الاعتيادية التي يمكن أن تكون عبادة إذا صلحت فيها النية.

والإحسان بهذا يُعَدّ أرقى معايير الجودة، في كافّة أنشطة الخير والصلاح، بما في ذلك النشاط السياسيّ، سواء كان هذا النشاط بممارسة العمل السياسيّ، أو كان بإنشاء النظم السياسية والمؤسسات السياسية، وبهذا يكون الإسلام قد أوفى على الغاية في حسن البناء، ولا ريب أنّ بناء المؤسسات وتفعيلها وتطويرها

ومأسسة أدائها من الإحسان، وأنّ انتهاج المؤسسية في عمل الدولة بكافّة أنظمتها ومرافقها من الإحسان، والذي يعرف الإسلام حقّ المعرفة يوقن أنّه أرسى المؤسسية بكافة أركانها في جميع أنشطة العمل الجماعيّ بما فيها العمل السياسيّ، والذي يَطَّلِعُ على تاريخ الإسلام في عهد النبوة وفي عهد الخلافة الراشدة يوقن أنّ الإسلام دين المؤسسية والمؤسسات.



رابعًا: الاتباع

لست أعني بالاتباع ذلك المعنى الاصطلاحيّ الضيق الذي وُضع لاحقاً في مقابلة الابتداع، بل أعني الاتباع بمعناه الذي جاءنا في الكتاب والسنة، اتباع المنهج الربانيّ، اتباع سَنَنِ الأنبياء والأولياء والحنفاء، اتباع الحق الذي أوحاه الله تعالى إلى رسله: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، هذا هو الاتباع بالمعنى الذي يؤسس ويؤصل لمنهجية لا تدع العقل وحده يستقل بتحديد الوجهة وضبط البوصلة، منهجية علمية معرفية أبستمولوجية تضع العقل في إطاره وتضبط حركته في فلكه ومدَاره، وتوقفه من الوحي موقف العين من الشمس؛ منهجية تضع النقل والعقل على طريق واحد، وتصوغ من صحيح المنقول وصريح المعقول سبيكة معرفية متماسكة آخذ بعضها برقاب بعض.

والسياسة بكافّة ميادينها -وإن كانت مساحة العفو التشريعيّ فيها واسعة بما يُسَوِّغ الاقتباس من التجارب البشرية المختلفة- تخضع قطعاً لمنهج الله الذي يجب اتباعه، غير أنّ التفريق الدقيق بين ما

هو من قبيل المبادئ والأحكام وما هو من قبيل الآليات والوسائل والأدوات هو الذي يساعدنا على تحديد وتصنيف ما يكون منافياً للاتباع إن اقتبسناه من الغير وبين ما وسع الله علينا فيه وتركه لإنجاز العقول وإفراز التجارب، وهذا ليس من المعضلات التي تستعصي على أمة لديها من قواعد الفقه والنظر ما تباري به الخلق وتباهي به العالمين.



خامسًا: الاستخلاف

بأيّ حقٍّ وعلى أيّ وجه ولأيّ سبب أو حكمة جاء وضع الإنسان مع الطبيعة مِنْ حَوْلِه؟

إنّ الإنسان ليس سيداً لهذه الطبيعة ولا مالكاً لها، وليس ثَمّ دليل أو برهان فيزيائيّ أو غير فيزيائيّ على زعم كهذا، إن هي إلا أسطورة من أساطير الإنسان المعاصر! ولا تزال الطبيعة تفاجئ الإنسان كل يوم بالجديد الذي لم يكن يعرفه، ولا يزال الإنسان يلهث باحثاً عمّا تُكنّه من أسرار وما تخفيه من مفاجآت، ولا يزال عاجزاً عن مواجهة الأخطار وتذليل الكائنات وإخضاعها، ولازلنا نرقب العلماء الكبار في جريهم وبحثهم وتقليبهم، وقد سجدت عقولهم وعلومهم لما في هذه الطبيعة من إعجاز في الخلق والتركيب والتنظيم.

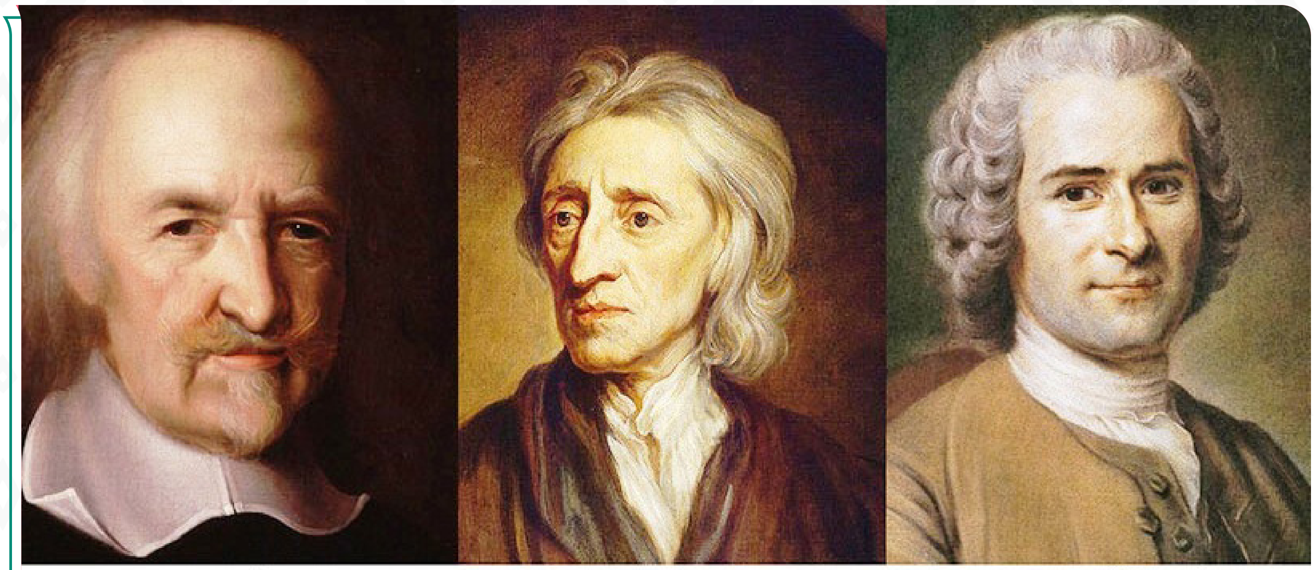
لكنْ مع ذلك نرى الإنسان -على نحو ما وبدرجة ما- مُسَلَّطاً ومميزاً، مسلطاً على هذه الطبيعة ومميزاً بين ما تحتويه من مخلوقات وأحياء؛ فما وجه هذا التميز؟ وما علة هذا التسليط؟ وكذلك نرى الطبيعة -رغم استعصائها وأنفتها- مَذَلّلة ومسخرة للإنسان؛ فما وجه ذلك أيضاً؟ وما تفسير كل هذه الظواهر المتقابلة؟

عن هذا الأسئلة الكبيرة الخطيرة يجيبك القرآن، ولا يجيبك غير القرآن، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠].



إنّ الاستخلاف قيمة عظيمة، قيمة إنسانية تؤسس وتؤصل لنظم إنسانية تحقق الغاية من خلق الإنسان، وتحقق الانسجام بين هذا الإنسان وبين ما حوله من الطبيعة والكائنات والأحياء، إنّها قيمة لها دور كبير في حسم الكثير من القضايا الكبرى التي حيرت الفلاسفة والمفكرين ولم يهتدوا فيها بعد طول البحث والنظر إلى قول تطمئن إليه القلوب، وعلى رأس تلك القضايا قضية الأصل لنشأة الدولة، هو السؤال الكبير الخطير الذي تحدد الإجابة عليه شكل الحياة السياسية وهيكل النظام السياسي، ولم يرد عن أحد ممن تطرق إلى هذه المسألة أنه اتبع منهجاً من المناهج الحديثة كالمنهج التجريبي مثلاً، أو المنهج الاستقرائي، ولم نرَ أحداً منهم أتى على ما يقول بمستند تاريخي أو وثيقة إنسانية، ولم نجدهم -على اختلاف أمصارهم وأعصارهم- إلا متبعين لسَنَنٍ واحد، وهو الفرض المدعوم ببعض القرائن.

ومن تَتَبَّع دوافع القائلين بهذه النظريات كافّة -من خلال استقراء التاريخ والواقع الذي نشأت فيه تلك النظريات وما ترتب عليها من نتائج- يتبين له أن وراء كل نظرية دافع سياسي مُلحّ، وحسبك من هذا أن تعلم أن اختلاف «توماس هوبز» و«جون لوك» و«جان جاك روسو» في تفاصيل النظرية التي اتفقوا عليها إجمالاً -وهي نظرية العقد الاجتماعي- كان مَرَدُّه حسب تحليلات علماء السياسة الغربيين هو الواقع السياسي لكل منهم، أمّا الأصل العقدي لنشأة الدولة في الإسلام فهو الاستخلاف، أمّا العقد الذي قامت به الدولة في المدينة فليس عقداً اجتماعياً بالمعنى والمفهوم الغربيّ؛ وإلا لترتب عليه أن تؤول السيادة للشعب لا للشرع، وهذا محال، وإنّما هو عقد شرعيّ وعهد سياسيّ بين الأمة والإمام، لكنّ الأصل الفكري العقدي التصوري لنشأة الدولة فهو الاستخلاف.



جان جاك روسو | جون لوك | توماس هوبز

تلك كانت تطوافة سريعة في فلك السياسة الشرعية، ولكنّها في الفلك العلويّ منها، فلك القيم العليا المعيارية الحاكمة، ولعلنا نردفها بمقال آخر عن القيم السياسية المركزية، والله يهدي إلى سواء السبيل.



نور الحق

وظلام الاستبداد



الشيخ مختار بن العربي مؤمن

عضو مجلس أمناء الهيئة العالمية لنصرة نبي الإسلام ﷺ

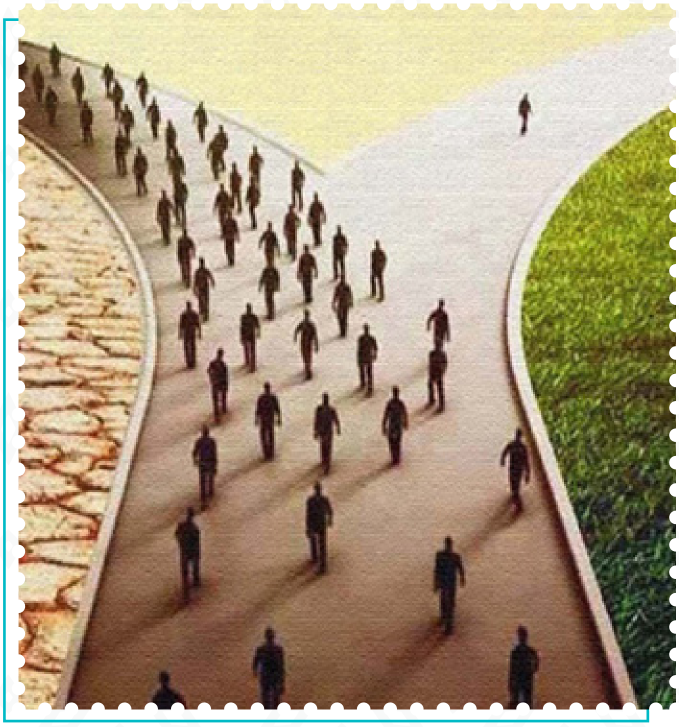
لم يكد يسطع النور المحمدي على البسيطة حتى بدأت جحافل ظلام الاستبداد والطغيان ينكمش بساطها، ويُطوى سلطانها، وتهوي أركانها، وما ذاك إلا لأن الباطل بناؤه هشّ، وأرضيته متهالكة، ولقد شاءت قدرة الله وإرادته أن يكون في الأرض صنفان متمايزان:

أحدهما: يمثل جند الله عزّ وجلّ، ويؤمه الأنبياء والرسل والمصلحون في كل صقع وحين.

وثانيهما: جند الباطل والاستكبار، ويقوده إبليس وأتباعه من البشرية.

وما دام هذان الجندان، فإنّ سنة التدافع قائمة ولابد، سُنّة من الخالق العظيم، تسير قوانينها عبر الزمن، قال تعالى: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [البقرة: ٢٥١]

معالم في طريق الحق



لقد فسدت أنفس أهل الباطل حتى دفعت الحق وحاربته بكل وسائل الدفع، وحاولت تشويه صورته الوضاءة، وتسلط جند إبليس على أهل الحق عبر مديد الأزمان، وفي كل بقعة من أرض فوقها سماء، فهذه البشرية كانت على التوحيد الصافي ردحاً من الزمن حتى تمكن الشيطان وجنده من تحريف التوحيد في نفوس بني آدم بطرق تزين الباطل في ثوب الحق، والمكر في لباس النصيحة، فعن عِياض المُجاشعي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال ذات يوم في خُطبته: «ألا إن ربي أمرني أن أعلّمكم ما جهلتم مما علمني يومي هذا: كل مال نَحَلْتُه عبداً حلال، وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالَتْهم عن دينهم، وحَرّمتْ عليهم ما أحللتُ لهم، وأَمَرَتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً...»[١].

---

١. رواه مسلم، ٢٨٦٥.



أرأيتم كيف استطاع العدو أن يثقب جدار أهل الحق، إنه حاول عبر قرون من الزمن فلم يستطع ولكنه لم ييأس حتى ظفر بما أراد، إنه يمثل الباطل الذي يتشبث بكل أمل للبقاء رغم أنه باطل، بعكس كثير من أهل الحق الذين يَمَلّون من طول المسافة، وييأسون إذا تأخر عنهم النصر.

جاء النبي ﷺ على فترة من انتشار ظلام الشرك، والاستبداد السياسي، والتعفن المالي، جاء حينما أصبح الإنسان يعبد الإنسانَ والشيطانَ، ويستعبد البشر بعضهم بعضا استكباراً واحتقاراً، قال ﷺ: «وإنّ الله نظر إلى أهل الأرض، فَمَقَتهم، عربهم وعجمهم، إلا بقايا من أهل الكتاب، وقال: إنما بعثتك لأبتليك وأبتلي بك، وأنزلت عليك كتاباً لا يغسله الماء، تقرؤه نائماً ويقظان. وإن الله أمرني أن أحرق قريشاً، فقلت: رب، إذن يَثْلَغوا رَأْسِي فَيَدَعُوه خُبْزَةً، قال: استخرجهم كما استخرجوك، وَاغْزُهُم نُغْزِكَ، وأنفق فسننفق عليك، وابعث جيشاً نبعث خمسة مثله، وقاتل بمن أطاعك من عصاك»[٢].

نماذج من الاستبداد

١ بعث الله سبحانه وتعالى إبراهيم عليه السلام إلى النمرود، وكان رمزاً للاستكبار والفساد، فحاجَّه وأقام عليه الحجّة، قال له إبراهيم عليه السلام: رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ فردّ عليه قائلاً: أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ، فقال له إبراهيم: فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ، فكان الردّ القرآني مصوراً حال هذا المستبد ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

٢. من حديث عياض آنف الذكر.

وهذا فرعون المتعالي والمستكبر يقول: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤]، فكان جزاؤه ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَغَافِلُونَ﴾ [يونس: ٩٢].

٢ ولقد كان فرعون رمزاً للكفر والطّغيان في زمنه، وكان قارون رمزاً للمال الفاسد، وكان هامان عمود الوزارة المجرمة، فجاءهم موسى عليه السلام بالتّوحيد وإرشادهم إلى طريق التعبد لرب العالمين، فما كان منهم إلا الجحود والاستكبار ومحاربة الحق بقوة الحديد والنار، ﴿قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء: ٢٩]

لقد قامت عليهم الحجة، وبانت لهم المحجة فما كان منهم إلا أسلوب المساومة أو الحرب، والتي بدأت بمحاولة تشويه سمعة النبي الكليم ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ * يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الشعراء: ٣٤-٣٥]، وقال تعالى في شأنهم: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ [غافر: ٢٦].



أرأيتم كيف أصبح المستبد الظالم القاتل حريصاً على شعبه، يريد أن يبين لهم أن ظهور الحق في شخص موسى إنما هو محاولة يائسة لتبديل دين الدولة والشعب، وأنكم باتِّباعه ستفسد الأرض، كيف أصبح الطاغية واعظاً يحدد طريق العدل والطهر، إنه لسان كل طاغية عبر التاريخ، وفرعون ما هو إلا نموذج واحد في سلسلة الظلم والفساد والاستبداد المتجدد، ﴿أَتَوَاصَوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [الذاريات: ٥٣]



وإذا فسد الرأس فسدت البطانة ﴿إِنَّ فِرۡعَوۡنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُواْ خَٰطِـِٔينَ﴾ [القصص: ٨]، ومن هنا جاء الإسلام يحذر من المشي في ركاب الظالمين المستبدين، أو إعانتهم، حتى لا تحرقه النار المستعرة والتي جعلها الله لكل متكبر جبار، قال تعالى: ﴿وَلَا تَرۡكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [هود: ١١٣]

بعثة النبي ﷺ لطمس الاستبداد

كانت العرب عامة -وقريش على وجه الخصوص- تمارس الطبقية المقيتة بين السادة والعبيد، فالعبد حقير ولو كان أصله عربياً، وتشكّلت عبر السنين ظاهرة السادة والعبيد والتمايز باستعباد الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً.

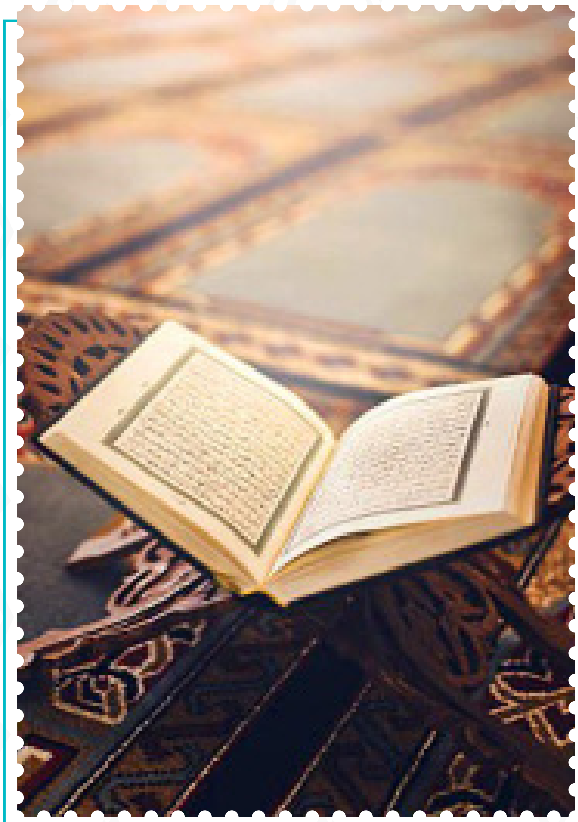
لقد بنى الإسلام نظاماً يقوم على نبذ الظلم والاستبداد ويحارب التفرقة والاستعباد، وجعل معيار التفوق هو تقوى الله عزّ وجل، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ﴾ [الحجرات: ١٣]

وقد قصّ علينا القرآن ما كان يجري بين النبي ﷺ وبين المستبدين، فهذا الوليد بن المغيرة المخزومي، هذا هو طاغية العرب وكبيرها الأسنّ وعظيمها، يقول: يا عجباً لما يقول ابن أبي كبشة، فو الله ما هو بشعرٍ ولا بسحرٍ ولا بهذي جنون، وإنّ قوله لمن كلام الله[٣].

---

٣. تفسير الطبري: ج٢٩، ص٩٨ .

قاله على ملأ من قريش، وذلك بعد أن سمع القرآن لأوّل مرّة على أفواه المسلمين يُرتّلونه ترتيلاً، فأعجبه قرآنه وبهرته جذبته، قاله لأنه سمعه بالفطرة التي لم تدنسها رواسب الجاهلية، ولكن قريشاً هابت تلك المفاجأة الخطيرة، ومِن ثَمّ تآمرت على أن تحول دون إشاعة النبأ، فقالوا: لئن صبأ الوليد وهو ذو حسب ومال لتصبأنّ قريش كلّها.



ولا زال وراءه أبو جهل -فرعون هذه الأمة- يردّه حتى ارتد عن كلامه وبقي على كفره واستبداده.

وقد ذكر القاضي عياض أن الوليد بن المغيرة لما سمع من النبي ﷺ قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠] أَعجَبته فقال: «والله إنّ له لحلاوة، وإنّ عليه لطلاوة، وإنّ أسفله لمُغدق، وإنّ أعلاه لمثمر، ما هذا بقول بشر»[٤].

وأيضاً روى الحاكم بإسناده الصحيح أنّ الوليد بن المغيرة جاء إلى النبي ﷺ فقرأ عليه القرآن، فكأنّه رقّ له، فبلغ ذلك أبا جهل فأتاه فقال: يا عمّ، إنّ قومك يَرون أن يجمعوا لك مالاً! قال الوليد: لِمَ؟ قال: ليعطوكه، فإنّك أتيت محمّداً لتتعرّض لما قبلَه! قال: قد علمتْ قريش أنّي من أكثرهم مالاً، قال أبو جهل: فقل فيه قولاً يبلغ قومك أنّك منكرٌ له أو أنّك كارهٌ له، قال: وماذا أقول، فوالله ما فيكم رجل أعلم بالأشعار منّي

---

٤. الشفاء للقاضي عياض: ص٢٢٠، وراجع الشرح للملّا علي القاري: ج١، ص٣١٦ .

ولا أعلم برَجَز ولا بقصيدة منّي ولا بأشعار الجنّ، والله ما يشبه الذي يقول شيئاً من هذا، ووالله إنّ لقوله الذي يقول حلاوة، وإنّ عليه لطلاوة، وإنّه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله، وإنّه ليعلو وما يُعلى، وإنه ليُحطّم (أو ليحكم) ما تحته، قال أبو جهل: لا يرضى عنك قومك حتّى تقول فيه، قال: فدعني حتى أفكر، فلمّا فكّر قال: هذا سحرٌ يُؤثر، يأثره عن غيره، فنزلت: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١][٥].

وهكذا ائتمروا فيما يصنعون عندما تَفِد العرب في مواسم الحج فيستمعوا إلى قرآنه فينجذبون إليه انجذاباً، فتوافقوا على أن يترصّدوا لقبائل العرب عند وفودها للحجّ في مداخل مكّة، ويأخذوا بسبل الناس، لا يمرّ بهم أحد إلاّ حذّروه من الإصغاء إلى ما يقوله محمّد بن عبد الله ﷺ، فيقولوا: إنّه لسحرٌ يُفرّق به بين المرء وأخيه وأبيه وبين المرء وزوجه وولده.

بمثل هذا وغيره واجهت قريش دعوة النبي ﷺ لأنهم لم يرضوا أن يكونوا في مستوى عبيدهم، بل مِن بغضهم عَرَضوا على النبي ﷺ أن يطردهم من مجلسه حتى يتسنى لهم أن يجلسوا له، فجاءه النهي من الله سبحانه ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢].



---

٥. المستدرك على الصحيحين: ج٢، ص٥٠٧ وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط البخاري.



وهكذا كان النبي ﷺ يسوّي في مجلسه بين السادة والضعفاء، بل يقدم الضعفاء السابقين للإسلام على الكبراء المتأخرين، فهذا ابن أم مكتوم الضرير رضي الله عنه، كان رسول الله ﷺ يكرمه وإذا رآه قال: «مرحباً بمن عاتبني فيه ربي». ويقول: «هل لك من حاجة»[٦].

ولقد حثَّ النّبيّ ﷺ أتباعه على الوقوف في وجه المستبدين، فقد روى الإمام أحمد عن أبي بكر أنّ النّبيّ ﷺ: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابِهِ»[٧].

نعم إنه تحرير المسلم من اتخاذ البشر أرباباً من دون الله، بل عليه أن يكون عبداً خالصاً لله تعالى.

---

٠٦ تفسير القرطبي: ١٩/ ٢١٣. وفي الحديث ضعْف.

٠٧ إسناده صحيح على شرط الشيخين، أخرجه أبو داود (٤٣٣٨)، والمروزي (٨٦) و(٨٧)، والبزار (٦٥)، وأبو يعلى (١٣٢)، وابن حبان (٣٠٤).



الإسلام والفرعونية العالمية



د. حسن سلمان

عضو مجلس أمناء الهيئة العالمية لنصرة نبي الإسلام ﷺ

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

من القصص العظيمة التي ورد ذكرها كثيرا في كتاب الله تعالى قصة موسى وفرعون ﴿نَتۡلُواْ عَلَيۡكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرۡعَوۡنَ بِٱلۡحَقِّ لِقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ [القصص: ٣] وقضايا القصص هي من علوم النبوات ومن قضايا الحق في القرآن الكريم، ومن خلال التتبع لهذه القصص في القرآن الكريم يشكل المسلم صورة متكاملة عما نسميه بالظاهرة الفرعونية في كافة أبعادها السلطوية أو المجتمعية وما هي جذورها ومظاهرها وآثارها.

أولا: اهتمام القرآن بالظاهرة الفرعونية

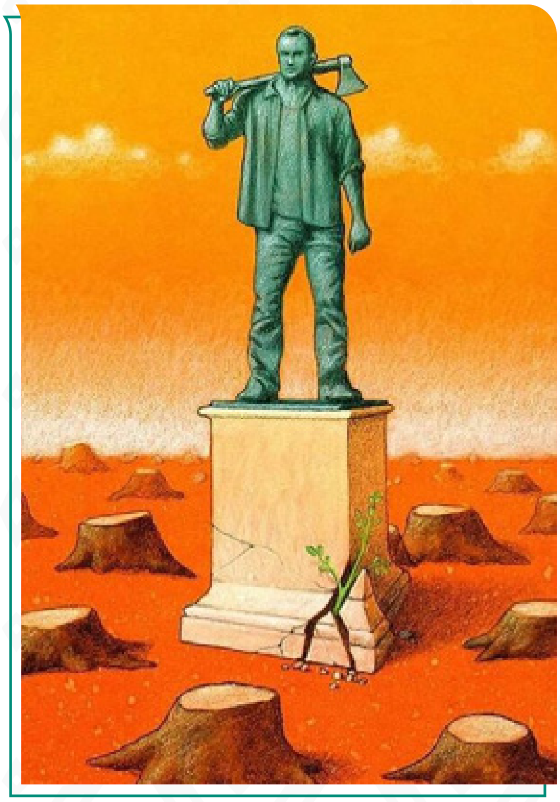
كلما رأيت ظاهرة تناولها القرآن بكثرة وبطرائق متعددة ومتنوعة فاعلم أنها ظاهرة عميقة في النفس والسلوك البشري ومتكررة مع الدهور والعصور وأنماط الحياة مهما تجددت. وحقيقة الظاهرة الفرعونية في القرآن الكريم هي محاولة لمنازعة الله في أخص خصائصه المتمثلة في الآتي:

١ **الطاعة المطلقة حيث لا تكون إلا لله تعالى** ويريدها الفرعون لنفسه من خلال ادعائه الألوهية ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَأُ مَا عَلِمۡتُ لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرِي﴾ [القصص: ٣٨] وحقيقة التأله هو الطاعة المطلقة.



٢ **الملكية المطلقة (السيادة) والتي لا يملكها على هذا الوجود إلا الرب**، والفرعون يريد أن ينازع في ذلك من خلال ادعاء السيادة المطلقة على العباد والبلاد ﴿فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤] وكلمة الرب في العربية تعني السيد.

٣ **الفردية المطلقة وعدم قبول الشريك في الحكم**، وهي صفة للإله الرب الخالق ويريد الفرعون المنازعة في ذلك ليتفرد بالحكم بحيث لا يشاركه أحد في القرار، أي وحدانية التسلط أو الاستبداد قال تعالى: ﴿وَلَا يُشۡرِكُ فِي حُكۡمِهِۦٓ أَحَدٗا﴾ [الكهف: ٢٦].



٤ التصرف المطلق دون أن ترتبط إرادته بإرادة أحد؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] والفرعون لا يريد أن تحول دون تحقيق إرادته أي إرادة أخرى مهما كانت، إمعاناً في المنازعة والتشبه بالإله.

٥ علوه عن المحاسبة والمساءلة، قال تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] فالله متعال عن المحاسبة والمساءلة؛ لأنه إنما يتصرف في ملكه وخلقه والخالقية تقتضي ذلك، والفرعون يريد أن يتقمص هذه الصفة فيجعل من نفسه متعالياً عن المحاسبة والمساءلة.

ولو تأملنا كل طاغية عبر التاريخ وإلى يومنا هذا يحرص على هذه الصفات التي فيها تجاوز للحد البشري إلى حدود الربوبية والألوهية، فقد وصف الفرعون بالطغيان وسُمي بالطاغية؛ ولذا لما أرسل الله موسى إلى فرعون قال له: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾ [طه: ٢٤]؛ فالفرعونية ظاهرة ترتبط بالطغيان المتولد عن الشعور الداخلي الكاذب الذي يتوهم فيه الطاغية أنه صاحب السيادة والملكية والطاعة والتصرف والتفرد المطلق، دون مساءلة أو محاسبة من أحد في كافة شئون البلاد والعباد! وسواء سلك في ذلك الأسلوب المباشر لادعاء الربوبية والألوهية، أو حاول أن يستخف بالرعية فغطى هذا الادعاء ببعض الأوضاع والمراسم التي لا تغير من واقع الأمر شيئاً.

وخلاصة القول فإن الفرعونية تتأسس على السلطة المطلقة الناشئة عن الوهم الكاذب والتصور المغلوط للذات والآخر، وتتولد عن هذه السلطة المطلقة الفساد المطلق ﴿ٱلَّذِينَ طَغَوْا۟ فِى ٱلْبِلَـٰدِ * فَأَكْثَرُوا۟

فِيهَا ٱلْفَسَادَ﴾ [الفجر: ١١، ١٢] وبالتالي الفرعونية هي الطغيان والاستبداد ولكن ليس أي طغيان ولا أي استبداد بل هو تمامه وكماله؛ لأنه منازعة لحق الله تعالى ومناقضة للتوحيد، وهو كذلك سلب لحقوق العباد ففيه ضياع لحقوق الله وحقوق العباد، وبالتالي فهو أصل لكل داء وبلوى تصيب العباد وتحل بالبلاد، ولئن كانت العبودية الحقة لله تعالى تقوم على الإيمان والتصديق والطاعة والتسليم.. فإن الفرعونية تقوم على التكذيب والإباء والعصيان، وبالتالي فهي خروج عن الولاية الإيمانية عقيدةً وعبادة وتصورات، والولاية السياسية تشريعاً وتنظيماً ومعاملات إنسانية (كذب وعصى/ كذب وأبى/ إنه طغى) فهو الكفر في كماله والعصيان في منتهاه.



ثانيا: هيكل الظاهرة الفرعونية وروافعها

الظواهر الإنسانية التي تفرض نفسها على المجتمعات والشعوب والأمم، غالباً ما تقوم على مرتكزات أساسية تشكل مصدر قوتها وبقاء سلطانها، ولقد ذكر القرآن الكريم مفردة (الأوتاد) باعتبارها صفة لازمت الفرعونية كما في قوله تعالى: ﴿وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ * ٱلَّذِينَ طَغَوْاْ فِى ٱلْبِلَٰدِ * فَأَكْثَرُواْ فِيهَا ٱلْفَسَادَ﴾ [الفجر: ١٠-١٢]؛ فما هي أوتاد وروافع الظاهرة الفرعونية التي تبسط سلطانها على الخلق من خلاله وتتجذر في المجتمعات والأمم مهيمنة على السلطات والموارد كلها؟

١ الفرعون الذي هو رأس السلطة السياسية والمتسلط عليها وصاحب الأمر والنهي فيها بما سبق من حجج زائفة ومفاهيم مغلوطة (تضخم الذات بالوهم الكاذب والجهل الفاضح والاتباع الأعمى من الرعية) هذه أهم رافعة ووتد من الأوتاد.

٢ السلطة الثقافية والدينية والتي على رأسها هامان متزعماً السحرة، وهم جهاز التضليل والشرعنة والتزوير وصناعة الوهم والجهل ومحاربة المعرفة والعلم والتنوير (دين / ثقافة / إعلام / فنون / تراث)؛ فنادراً ما تتأسس الظاهرة الفرعونية دون سلطة ثقافية ودينية تعمل على تخدير الشعوب وتضليلها وتكسب الفرعون القدسية والمهابة والتأليه الزائف.

٣ المؤسسة المالية والاقتصادية التي تحتمي بالسلطة الفرعونية وتتكسب من ورائها وتعمل على مساندتها والتخادم معها، وهي دوماً انتهازية بلا قيمة أو مبدأ أو انتماء؛ بل هي متنكرة لكل انتماءٍ للشعب والمجتمع، مع أنها حازت على ثرواتها من خلال النهب والفساد والصفقات المشبوهة، ورمزية هذه المجموعة في الظاهرة الفرعونية هو (قارون) الذي تنكر لقومه وانحاز للسلطة الفرعونية قال تعالى: ﴿إِنَّ قَـٰرُونَ كَانَ مِن قَوۡمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيۡهِمۡۖ وَءَاتَيۡنَـٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ أُوْلِي ٱلۡقُوَّةِ إِذۡ قَالَ لَهُۥ قَوۡمُهُۥ لَا تَفۡرَحۡۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَرِحِينَ﴾ [القصص: ٧٦].



٤ المؤسسة العسكرية المطيعة بقيادتها وجنودها التي هي في خدمة الفرعون وحمايته وتثبيت ملكه وسلطانه؛ فهذه هي عقيدتها العسكرية، وهي لا تنتمي للشعب والمجتمع بل هي معزولة عنه في شكل طبقة من طبقات السلطة الحاكمة في منظومة الفرعون ﴿إِنَّ فِرۡعَوۡنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُواْ خَٰطِـِٔينَ﴾ [القصص: ٨]



٥ الملأ وهم مجموع قيادة المؤسسات الأربع الذين هم قمة الظاهرة الفرعونية ورأس هرمها تحت الفرعون؛ قال تعالى: ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِ فِرۡعَوۡنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٞ﴾ [الأعراف: ١٠٩].

٦ عامة الشعب المغلوب على أمره والمشغول بقوت يومه وحياة الشقاء والتعاسة التي يدور في فلكها حد النسيان لمآله الدنيوي والأخروي (الفقر المنسي)، وغالباً ما يعيش تضليلاً ممنهجاً بعيداً عن الواقع البئيس الذي يعيشه، وبسبب الاستخفاف السلطوي الهائل بكافة أدوات القهر النفسي والمادي نجده تحت هذا التأثير يقوم بطاعة الفرعون دون وعي وإدراك، وهو محل التخريب والفساد والضياع والتيه والجهل؛ قال تعالى: ﴿فَٱسۡتَخَفَّ قَوۡمَهُۥ فَأَطَاعُوهُۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمٗا فَٰسِقِينَ﴾ [الزخرف: ٥٤].

ثالثاً: مظاهر الفرعونية وآثارها

بعيداً عن الإطالة التي لن يحتملها المقام والمقال نذكر بصفة عامة بعض المظاهر التي تنتج عن حقيقة الفرعونية التي سبق توصيف منازعتها لله تعالى في خصائصه وذلك فيما يلي.

١ **الاستعلاء والاستكبار:** الاستعلاء والاستكبار الناتج عن الهيمنة على كافة السلطات من أهم مظاهر الفرعونية، وهو شعور كاذب لا يتناسب والحالة البشرية للإنسان الضعيف في خلقته والمحدود في قدراته، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ٨٣] ويترتب على ذلك الخوف والرعب والذل والعبودية والنفاق وغياب المسؤولية.

٢ **ممارسة العنف والفساد على المستضعفين:** وبناء على العلو والاستكبار المذكور ينتج مظهر آخر وهو ممارسة العنف والفساد والطغيان على المستضعفين، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: ٤].

وينتج عن ذلك تمزيق المجتمع وتوزيعه إلى طبقات، واستثمار التناقضات المصطنعة من أجل البقاء في السلطة وسيادة الأحقاد والضغائن والشحناء والحروب والشتات والتهجير عن الديار.

٣ **الاستحواذ على الثروات:** ومن مظاهر الفرعونية كما وردت في القرآن الكريم هو الاستحواذ على الثروات وخيرات الأرض، والتصرف فيها تصرف المالك دون شريك أو ضابط يلتزم به؛ فيسود الإسراف والتبذير من طرف الفرعون وحاشيته ويقابل ذلك الفقر والحاجة في عموم الرعية، قال تعالى على لسان فرعون: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الزخرف: ٥١]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾ [يونس: ٨٣].

ويترتب على الهيمنة على الثروات من قبل السلطات طغيان السلطة وتسلطها على المجتمع قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ * أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: ٦-٧] ويصاحب ذلك ضعف المجتمع وهشاشته وغياب فاعليته؛ لأنه مشغول بقوت يومه؛ فهو خارج الذاكرة المؤثرة و(الغِنى المطغي/ الفقر المنسي) هو الذي تعوذ منه النبي ﷺ.

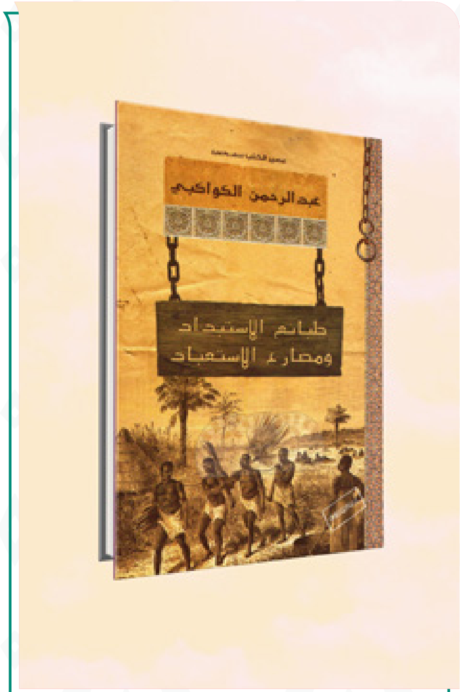


وغياب التوزيع العادل للثروات تغيب معه مهمة الاستخلاف والتمكين المحقق لصلاح الكائن المستخلف، الذي سخرت له الموارد الطبيعية كلها ليقوم بالقسط ولكنه قد سلب أدوات المكنة والقوة فصار عاجزاً مقهوراً.

٤ **الاستبداد ومصادرة الحريات:** ومن السمات التي تمتاز بها الظاهرة الفرعونية احتكار صواب الرؤية، وأنَّ أيَّ رؤيةٍ تنبثق في المجتمع وتنافي رؤيته فلابدَّ من تصفيتها، يقول القرآن على لسان فرعون: ﴿مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى﴾ [غافر: ٢٩]

ويكون ذلك مصحوباً بالإرهاب الفكري، والتنكيل والتعذيب الجسدي وتشويه الفكر المضاد، فحين خرج موسى عليه السلام بدعوته، أي شيء فعل فرعون؟ وكيف خاطب الذين اتبعوا موسى؟ قال: ﴿آمَنتُم بِهِ قَبْلَ أَن آذَنَ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، وهكذا يمارس فرعون أسلوب الإرهاب الفكري، وأسلوب التشويه للفكر المضاد، ﴿إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ﴾. وحيث إنه علم أنهم لن يقتنعوا بذلك مارس معهم الإرهاب والوعيد بالتنكيل والتعذيب فقال: ﴿فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾ [طه: ٧١]

ويترتب على ذلك الفتنة وهي فرض الخيارات الدينية والفكرية بالإكراهات السلطوية، بعيداً عن منطق النقل والعقل والعلم، وجرياً وراء استرضاء نزوات السلطة ورغباتها، مما يعطل الإبداع والتجديد ويسود التبعية والجهل والجمود والتخلف.



وللظاهرة الفرعونية تأثير بالغ في كافة مجالات الحياة الدينية والفكرية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية والسلوكية وغيرها وقد تناولها عبد الرحمن الكواكبي في كتابه (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد) ولكن نكتفي بذلك خشية الإطالة وطلباً للاختصار.

ولئن كانت هذه مظاهر وآثار الفرعونية في النطاق المحدود مكاناً وزماناً وإنساناً، فكيف عندما تحول هذه الظاهرة إلى نظام عالمي يغطي كافة الساحات ويفرض رؤاه وأفكاره على الجميع، وبذات الأدوات القهرية حتى ولو تلبست بلبوس الحريات والديموقراطية وحقوق الإنسان ولكنها تمارس الاستكبار والطغيان بنطاق واسع، بما يمكن تسميته بالفرعونية العالمية التي تجتاح جيوشها الشعوب المقهورة وتعمل على سرقة الموارد وتثير الفتن والقلاقل في كافة أرجاء المعمورة، وتمارس الغواية والفحش والرذيلة وتعمل على تقنينها، وتلاحق الأحرار ودعاة الإصلاح بحجة الإرهاب، وتمتلك من الأدوات التي تشرعن بها أفعالها من قوانين ومؤسسات ومجالس أممية، ما يجعل العالم كله يعيش بلطجة مقننة في لبوس النظام العالمي الذي هو في حقيقته (طاغوت العصر) الذي يجب الكفر به ومقاومته بكل السبل؛ لأن ذلك من مقتضيات الإيمان والتمسك بالعروة الوثقى؛ قال تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦]

رابعاً: معالجة الظاهرة الفرعونية

من خلال ما سبق يتضح لنا بأن الظاهرة الفرعونية ظاهرة معقدة ومركبة وليست ظاهرة بسيطة؛ إذ يتداخل فيها البعد الديني والفكري مع البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع البعد العسكري،



وبالتالي فإن محاربة ومواجهة هذه الظاهرة تتطلب العمل على كافة هذه الجبهات ومحاولة سد جميع الثغرات، خاصة في ظل تشكل الظاهرة الفرعونية في بعدها العالمي وبأدوات متطورة ونظام عالمي محكم، ولا يمكن بطبيعة الحال أن يكون هذا المقال المحدود مستوعباً ومستوفياً لكافة المعالجات المطلوب في مواجهة الظاهرة الفرعونية وتفكيكها؛ بل هذا يتطلب جهوداً جبارة ومؤسسات بحثية كبيرة لها القدرة على جمع المعلومات وتحليلها وتصنيفها ودراستها وتقديم الحلول اللازمة لها بحسب الإمكان، ولكن نشير في هذه المقالة لأمرين هامين في مقاومة الظاهرة الفرعونية ومعالجتها عامةً دون تفصيل مطول وهما:

١. حاكية الشريعة ٢. سلطان الأمة

١ حاكية الشريعة: ونعني بحاكمية الشريعة انفراد الإله بالملك والحكم والتشريع والطاعة، وأن الله هو الملك والرب والإله المعبود الذي خلق الخلق وله الأمر والحكم ولا معقب لحكمه ولا منازع له في ملكه، وأن الناس كلهم مستخلفون في الأرض لتحقيق العبادة والعمران ثم المسؤولية في الآخرة عما كانوا يعملون في دنياهم، ثم الجزاء بالجنة أو النار، هذا التصور العقدي والمعرفي يبطل الفرعونية من جذورها القائمة على التأله وادعاء الربوبية والسيادة ورفض المساءلة واحتكار الحقيقة والسيطرة على الموارد وتملكها؛ فحاكمية الشريعة في التصور الإسلامي أصل أصيل وركن راسخ في مواجهة الظاهرة الفرعونية؛ لأنها لا تعطي الحكم في التشريع الابتدائي لأحد سوى الله.

وبذلك فالصراع حول تقرير الحقوق والحرمات والحريات لا مجال له في المؤسسات العامة، وبالتالي لا مجال للأقليات والأكثريات في فرض خيارات تشريعية تناقض الحكم الشرعي وتجعل من فئة مستعبدة للأخرى ومكرهة على تقبل تشريعاتها لأنها شكلت أكثرية في المؤسسات التشريعية، وربما كانت هذه الأكثرية مصنوعة بالمال والإعلام، وهذا ما عبر عنه القرآن الكريم بالأرباب في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

٢ **سلطان الأمة:** وفي ظل الأصل الأول وهو حاكمية الشريعة، فإن الأمة تمارس حقها في السلطة من خلال اختيار مَن يتولى أمرها، بعيداً منطق الإكراه الديني والسياسي، وهذا الحق لا يستطيع انتزاعه أحد بل للأمة الحق في القتال دونه، فلا يُفرض عليها حاكم دون اختيارها ورضاها؛ بل يكتسب الحاكم شرعيته السياسية من خلال الشورى العامة للناس بحكم الشرع الذي جعله كذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى: ٣٨] ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].



فهم مستخلفون في الأرض بأمره فلا مجال للتفويض الإلهي الذي عرفته الكنيسة في أوربا وقامت عليه الدول الدينية، كما لا مجال للولاية عبر التوريث والنقاء العرقي والسلالي أو السطوة المالية والعسكرية بل ولاة الأمر هم من الناس.

ومن خلال هذين الأصلين تأسست دولة المدينة بقيادة رسول الله ﷺ والخلافة من بعده، بعيداً عن الإكراه والسيطرة والجبروت، فكان ذلك النموذج النبوي والراشدي هو المعبر عن حقيقة الإسلام تأصيلاً وتنزيلاً، الذي يشكل المرجعية العملية للأمة المسلمة في بناء نظامها السياسي وولايتها العامة، والذي من خلال تحقق المشاركة السياسية بديلاً عن وحدانية التسلط والاستبداد وبناء الدكتاتوريات المعبرة عن الظاهرة الفرعونية وتجلياتها .

وختاماً: لا بد أن نشير إلى أن الأمة تواجه اليوم الظاهرة الفرعونية في سياقها المحلي، المتمثل في الأنظمة المستبدة التي تمثل وكيلاً وظيفياً للمحتل الخارجي بأدواته المختلفة، المعبرة عن الظاهرة الفرعونية في سياقها العالمي الذي لم تعهده البشرية في تاريخها كله؛ حيث هيمنت وتحكمت على البقعة الأرضية وفق منظومة ترصد كل شاردة وواردة، وفق تعاون دولي محكوم بدقة، حتى أنه لم يعد للمستضعفين مكانٌ يأوون إليه؛ لأن الجميع يخشى من الفرعون العالمي وأدواته المالية والعسكرية وغيرها، بينما كانت الفرعونية سابقاً تسيطر على نطاق جغرافي وبشري محدود ويمكن الخروج عن نطاق حكمها والعيش بسلام وأمان، كما كان الحال مع موسى عليه السلام عندما غادر مصر وتوجه تلقاء مدين والتي تعتبر نسبيا قريبة من مصر الفرعونية حينها.

وبالتالي فالتعامل اليوم مع الظاهرة الفرعونية أشد تعقيداً في شمولها وعمومها وعمقها، وهذا يتطلب من العاملين لمواجهة الفرعونية قدرات هائلة وخبرات عالية وأمة متماسكة وعقيدة راسخة، واستعداداً منقطع النظير في العطاء المادي والبشري، وقبل ذلك كله ثقة بالله تعالى وتوكلاً عليه واستمساكًا بكتابه الهادي إلى الصراط المستقيم في الدنيا والآخرة، والأمل الفسيح في أن الظهور العالمي الثاني لأمة الإسلام قد اقترب، وأن البشرية كلها على موعد مع هذا الميلاد الإسلامي الجديد، بعد أن بلغت الفرعونية ذروتها وأذاقت البشرية ويلاتها العسكرية والاقتصادية والنفسية، وبدأ العالم يتململ متطلعا لنظام عالمي أكثر عدلاً.



النظام الإسلامي

خلاص من الاستعباد والاستبداد



د. يونس الأسطل

عضو رابطة علماء فلسطين

الحمد لله الذي تفرَّد بالخَلق والأَمْر، وما اختلفتم فيه من شيءٍ فَحُكْمُه إلى الله، وإِنِ الحكم إلا لله، أمر ألَّا تعبدوا إلا إياه، ذلك الدين القيم، والصلاة والسلام على مَنْ أمره ربُّه أن يحكم بين الناس بما أراه الله، وألَّا يتبع أهواءهم، وأن يحذرهم أن يفتنوه عن بعض ما أنزل الله إليه، فقد جعله على شريعةٍ من الأمر، وأمره أن يتَّبِعَها، ونهاه أن يتبع أهواء الذين لا يعلمون، ولولا فضل الله عليه ورحمته لَهَمَّتْ طائفةٌ من المنافقين أن يُضِلُّوه، وكان فضل الله عليه عظيماً. **وبعد:**

فقد أتى علينا حينٌ من الدهر ونحن خاضعون كَرْهاً للاستبداد والاستعباد تحت أنظمة الحكم الجبري، تلك التي أعقبتْ قروناً من المُلْكِ العَضُوض الوراثي، ولسوف ترثها قريباً الخلافة على منهاج النبوة، وهي آخر المراحل السياسية لأمة الإسلام، وقد لاحتْ تباشيرها منذ صعود حركات الصحوة الإسلامية، والانخراط في الحياة السياسية بتدشين الأحزاب، والشروع في المزاحمة السياسية؛ إنْ في الانتخابات التشريعية، وما يترتب عليها من الشراكة في الحكومات، وإنْ لم تكن إسلاميةً من حيث الدستور والقوانين المنبثقة عنه، أو في الاقتراع على رئاسة الدولة، خاصةً إذا كان رئيس الدولة واسعَ الصلاحيات، كما الحال في مصرَ وغيرها.



وانظروا إلى المعركة حاميةِ الوطيس المشنونة بصورةٍ مجنونة على حزب العدالة والتنمية ذي المنطلقات الإسلامية بما ظهر من مواقف رئيسه المحنَّك (رجب طيب أردوغان)؛ فقد أنفقوا مالاً لُبَداً، وقلَّبوا له الأمور، ولفَّقوا له المزيد من الإفك، لعلهم يخرجونه من الحلَبة السياسية، بعد أن فَشِلوا في أن يقتلوه، أو أن ينقلبوا عليه؛ لينقلبوا على أعقابهم إلى الحقبة الأتاتوركية التي وَأَدَتِ الخلافةَ الإسلامية، وقلَبَتْ ظهر المِجَنّ للشريعة الإسلامية، وأوغلتْ في الإلحاد المَقيت، والعلمانية المتوحِّشة التي تنكَّرتْ لعقيدة الأمة، ولم تُطِقِ احتمال صور التدين؛ كحجاب المرأة المسلمة، أو رفع ذكر الله بالأذان للصلاة التي كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً.

وقد شاء الله أن يفرح المؤمنون بنصر الله من الجولة الأُولى للانتخابات التركية؛ حيثُ اكتسح حزب العدالة والتنمية وأحلافه مقاعد البرلمان، بما لم يكن لهم في الحسبان، كما أوشك أردوغان أن يجاوز حاجز الخمسين في المائة، غير أن إرادة الله الغالبة، وحكمته البالغة، قد أرجأتْ هذا للجولة الثانية؛ لتكون نسبة الشرعية أعلى بمراحلَ منها في الجولة الأُولى، وبذلك يمضي ذلك الرئيس الطيب في برامج النهوض؛ وليعود بتركيا سِيرتَها الأُولى بفضل الله ورحمته، وهو أصلبُ عُوداً، خاصةً مع وُشُوكِ التحرر من الآصار والأغلال التي كَبَّلَتْ هذا البلد مدة تسعٍ وتسعين سنةً عِجافاً منذ كبوة الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤م، وتوقيع اتفاقية الإذعان في لُوزان.

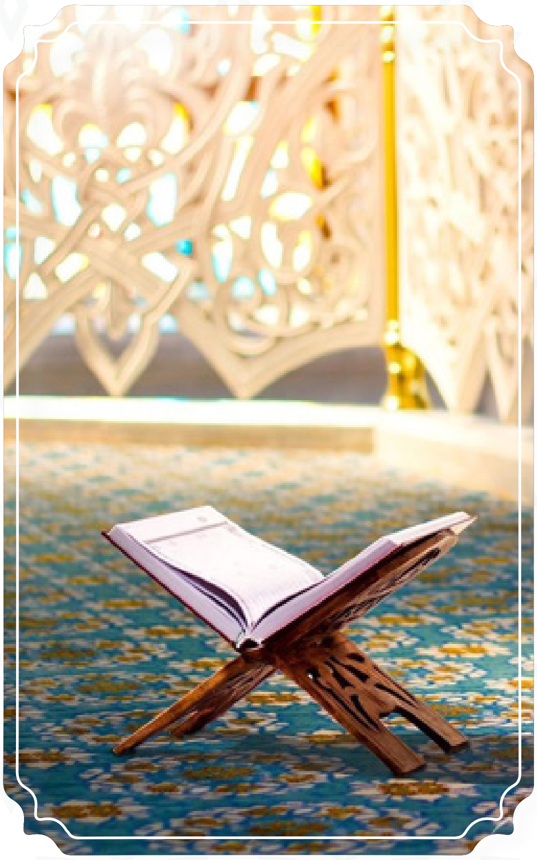


وقد انتهزتْ (مجلةُ أنصار النبي ﷺ) هذا الانتصار؛ لتسلط الضوء على السياسة الشرعية التي انتهجها النبيُّ ﷺ، لمنح الحرية للأمة، ومنع الاستبداد في الحكم الذي كان يحاكي نهج فرعون؛ فقد أضلَّ قومه وما هدى، حين قال لهم: ﴿مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩]، ثم استخفَّ قومه فأطاعوه حين قال: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي﴾ [القصص: ٣٨]، ثم صدَّق عليه إبليس ظنَّه، وغَرَّه بالله الغَرور، فإذا به ينطق بأبشع كلمةٍ للكفر حين أدبر يسعى، فحشر فنادى، فقال: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، وساعتئذٍ أخذه الله نكال الآخرة والأُولى، ونجَّاه ببدنه؛ ليكون لمن خلفه آية، وما زادهم ذلك إلا طغياناً كبيراً.

وقد تعدَّدتْ وجوهُ السياسة النبوية التي قذف الله عزَّوجلَّ بها على الباطل؛ ليدمغه، فإذا هو زاهقٌ نافِقٌ؛ ليضرب به أساس طغيان الطغاة، واستبداد المستبدين، فَيَخِرَّ عليهم السقف من فوقهم.

وقد اخترتُ أن أكتبَ عن حرص النبيِّ ﷺ على تثبيت مرجعية الشريعة الربانية الموسومة بالشمول، والواقعية، والوسطية، والثبات، والتوازن، والعموم، والجمع بين الجزاءين الدنيويِّ والأخرويّ، وأنه ليس للبشر من أمرهم شيءٌ؛ إلَّا الإقرار بوحدانية الله في الحاكمية والتشريع، حتى لا يتخذ الناس بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله، وليكون الدين كلُّه لله.

إن النصوص التي تؤكد وحدانية الله عزوجل في حاكميته، ووجوب التوجه إلى شريعته فيما شجر بيننا، مع التسليم التام ظاهراً وباطناً للحكم الصادر عن المحاكم الشرعية، وحرمة التحاكم إلى الطاغوت، أو ابتغاء حكم الجاهلية، وفيما يتعلق بالتقاضي والبينات والشهود... في الكتاب والسنة لا تكاد تُحصي كثرةً، ويمكن إيجاز أهمِّ ما جاء فيها في النقاط العشر التالية:



١ إن الحكم بما أنزل الله هو أحد مقاصد إنزال القرآن؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، والآية صريحة في ذلك.

٢ إن قبول التحاكم لشريعة الله، والتسليم لحكمه، هو شرط الإيمان؛ لقوله سبحانه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]؛ حيث شرط التحكيم والرضا والتسليم؛ لنكون من المؤمنين.

٣ إن المؤمنين يتلقَّوْنَ الدعوة إلى الله ورسوله ليحكم بينهم بالسمع والطاعة؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [النور: ١٥]، وليكونوا من المفلحين الفائزين.

٤ لا يجوز للمؤمن أن يختار بين حكم الله وهواه، وإلَّا فإنه الضلال المبين؛ قال عزوجل: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].



٥ إن الكافرين والمنافقين هم الذين إذا دُعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم يتولون عنه، ويُعرِضون، ويصدون، وهَاؤُم اقرؤوا هذه الآيات:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [آل عمران: ٢٣].

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١].

﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ *وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾ [النور: ٤٨، ٤٩]

٦ إن الحكم بغير ما أنزل الله دائرٌ بين الكفر، والظلم، والفسق، بحسب الدافع لذلك، فإذا كان جحوداً لشريعة الله، أو للاعتقاد بأن التشريع البشري أحقُّ بالاتباع؛ فهو الكفر المُخْرِجُ من الملة، وإذا كان الاحتكام أو الحكم بغير ما أنزل الله، مع اليقين بأن حكم الله أحقُّ أن يُتَّبَعَ؛ فهو الظلم للنفس وللعباد، وهو

الفسوق عن أمر الله، وحالئذٍ فإنه من الكبائر التي لا تخرج من الملة، ولكنها تستوجب التوبة، والرجوع إلى الحق، وعدم التمادي في الباطل، وإلَّا فلينتظروا مصيبة تصيبهم ببعض ذنوبهم؛ كما قال سبحانه: ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٢]؛ أيْ ما أردنا بالتحاكم إلى يهوديٍّ بدل الرسول إلا توفيقاً بين المتخاصمين؛ بسبب عُزُوفِ بعضهم عن التحاكم لشريعة الله، واستبدالهم الذي هو أدنى بالذي هو خير، وما أشبه آيةَ النساء هذه بآية [المائدة: ٤٩]: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾



٧ إن جميع الناس سواسية في جريان الحكم عليهم، لا فرق في هذا بين شريفٍ وضعيف، ولذلك فقد غضب النبيُّ ﷺ حين دفع الناس بأسامةَ بنِ زيد؛ ليشفع في امرأةٍ مخزوميةٍ سرقت، أن يعفوَ رسول الله ﷺ عنها، وأخبره بأنه قد أهلك من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيه الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحدَّ، ثم أقسم أنه لو سرقتْ فاطمةُ بنتُ محمدٍ لقطعتُ يدها، ذلك أنه لا فضل لعربيٍّ على أعجميٍّ، ولا لأبيضَ على أسودَ؛ إلا بالتقوى، وعسى أن يكون الضعيف خيراً من الشريف عند الله.

٨ إن الله عزوجل قد أرسل رسله بالبينات، وأنزل معهم الكتاب والميزان؛ ليقوم الناس بالقسط، كما في [الحديد: ٢٥]، وقد صرَّح بتكليف سيدنا داوود بذلك في قوله سبحانه: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]

ولذلك فقد قال له خصمان بغى بعضهما على بعض: ﴿فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَىٰ سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾ كما في قصة من له تسع وتسعون نعجة، ولخصمه نعجة واحدة، فأراد الأول أن يأخذها في حقٍّ له عليه، وَيَذَره صِفْرَ اليدين، وهي في [ص : ٢١ – ٢٤].

بل إن سيدنا سليمان قد ورث أباه داوود عليهما السلام، وكان أحذقَ منه في القضاء، كما في قصة الحرث الذي نفشت فيه غنم القوم، وهي مسطورة في [الأنبياء: ٧٨ - ٧٩].



٩ سجَّل القرآن العظيم أن المشركين في الجاهلية قد ازدادوا كفراً إلى كفرهم؛ حين شرعوا من الدين ما لم يأذنْ به الله، فأنسؤوا حرمة الأشهر الحرم، فأحلُّوها عاماً، وحرَّموها عاماً، فأحلُّوا بذلك ما حرَّم الله، وكان هذا من تزيين الشيطان لهم، كما زين لكثيرٍ منهم استحلال قتل أبنائهم، لا سيما البنات، كما أقدموا على قسمةٍ ضِيزَى؛ حين جعلوا لله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً، فقالوا: ﴿هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَائِنَا﴾، كما حرَّموا ما رزقهم الله افتراءً على الله، وقد سجَّلت عليهم ذلك [الأنعام : ١٣٦ – ١٤٠].

١٠ إن اليهود والنصارى قد اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله؛ إذْ أَحَلُّوا لهم الحرام، وحرَّموا عليهم الحلال، فأطاعوهم، كما في حديث عديٍّ بن حاتم الطائيّ، وقد جاء ذلك في سياق التحريض على قتال اليهود والنصارى حتى يُعْطُوا الجزية عن يدٍ، وهم صاغرون، واقرؤوا ذلك [التوبة : ٢٩ – ٣١].

ولذلك، فإن النبي ﷺ قد دعاهم إلى توحيد الله، ونَبْذِ هذا الحُوبِ الكبير من العدوان على حاكمية الله المطلقة، قال سبحانه: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤].

وفي الختام؛ فإن هذا المقال لا يتسع لكل ما جاء في الكتاب والسنة من أن التشريع حقٌّ خالصٌ لله، وأن الحاكم لا يملك أن يستبدَّ بالتشريع واتّباع الهوى، ليظلَّ الناس أحراراً في ظلِّ شريعة الله، ورحمته للعالمين، ولئلا يقال لهم ما قاله فرعون لسيدنا موسى عليه السلام: ﴿لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء: ٢٩]، وحتى لا يقول الحكام ما قاله الطغاة لرسلهم: ﴿لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [إبراهيم: ١٣].

ولقد بلغ بأنظمة الإلحاد والوثنية في زماننا النكد أن تُضِلَّ الناس باتباع السبل المُفَرِّقة عن سبيل الله، حتى بما لا يتصور في عالم البهائم من المثلية في قضاء الوطر، وإلغاء الفوارق بين الرجال والنساء المسمى بالجندرة، فضلاً عن تشريع كثيرٍ من الموبقات باسم حقوق الإنسان، والحرية الشخصية، فبدَّلوا بذلك نعمة الله كفراً، وأحلوا أقوامهم دار البوار، فقد انفرط عقد الأسرة، وغلبت عليهم الأثرة، فازداد الطغاة ثراءً وتسلُّطاً على رقاب العباد، وازدادت شعوبٌ كثيرةٌ فقراً إلى فقرهم، وضعفاً إلى ضعفهم، ولا مخرج من هذا الشقاء، والضنك إلا بالرجوع إلى الله، وتحكيم منهاجه.

وربنا الرحمن المستعان على ما يصفون، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

حصن الإسلام

من تسلُل الطغيان



محمد بن محمد الأسطل

باحث في العلوم الشرعية

الحمد لله رب العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسانٍ إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنَّ الإسلامَ هو الدينُ الوحيدُ الذي حكم العَالَمَ لقرونٍ متطاولةٍ بمنهج الرَّحمةِ والهدى، ومن المدهش أنَّ أكثرَ الأخلاقِ أُخِذَت من نبيِّنا ﷺ وهو في أرض المعارك وساحة الحروب كما يُعلَمُ ذلك من كتب السيرة النبوية بأدنى تأمل.



وباجتماع الرَّحمةِ إلى القوة دخل الناسُ في دين الله أفواجًا، وذلك حين رأوا أنَّ المسلمين يفتحون بلادهم من أجلهم هم لا من أجل مصادرة ثرواتهم والسيطرة على ممتلكاتهم، وحينئذٍ رأينا معجزةً تُبهِرُ كلَّ ناظرٍ تمثَّلت في دُخولِ المغلوبِ في دين الغالب، بل وتنازله عن العناية بلغته وثقافته ليصبح شغله وعنايته بلغة الفاتحين وثقافتهم وهي لغة القرآن الكريم وثقافته!

وفي معركة التنافس الحضاري بين الأمم فإنَّ من أهم المعارك التي تخوضها الأمة الإسلامية اليوم هي التصدي لمحاولات الغرب الرامية لكسر مواضع القوة في هذا الدين، والتي تهدد المشروع الغربي في قيادةِ العالم تهديدًا حقيقيًّا لا مبالغة فيه.



وقد تناولت في كتابٍ لي لم يصدر بعد اسمه: «**سبائك الشيطان**» الخصائص التي جعلت الإسلام دينًا عصيًّا على التطويع فبلغت سبعًا، منها أنه دينٌ توسعي، يجمع بين الدعوة والدولة، ومن ثم فإنه ينتهج أن يتوسع ويسود ولكن على قاعدة الرحمة والهدى.

ومن لازم هذا أنه دينٌ لا يرضى بالطغيان في الأرض، ولو في الأمم الكافرة، ولهذا قامت سياسته على ألا يكون في الأرض إلا مسلمٌ أو مسالم، تقريرًا لرسالة الرحمة كما قال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

ويلخص هذا المعنى بأجمل تعبيرٍ وأجوده ربعيُّ بن عامر رضي الله عنه حين قابل رستم قائد الفرس في بدايات المعارك معهم، فقال له رستم: ما جاء بكم؟!



فقال: الله ابتعثنا وجاء بنا لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله تعالى، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الآخرة، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، فأرسلنا بدينه إلى خلقه لندعوهم إليه، فمن قَبِلَه قَبِلْنَا ذلك منه ورجعنا عنه وتركناه وأرضَهُ يليها دوننا، ومن أبى قاتلناه أبدًا حتى نفضي إلى موعود الله.

قال: وما موعود الله؟

قال: الجنة لمن مات على قتال من أبى، والظفر لمن بقي»[1].

وإذا كان هذا سلوك المنهج الإسلامي مع الطغاة.. فإنه سيكون أكثر حزمًا إزاء تسلل الطغيان إلى المجتمع المسلم نفسه، ومن ثم قام التصور الإسلامي على تحصين المجتمع من ذلك تحصينًا تامًّا؛ لأنَّ الإسلام والطغيان لا يلتقيان.

وهذه المقالة تقف عند بعض التدابير الإسلامية التي تُحصِّن المجتمع من تسلل الطغيان إليه، وقد بلغت سبعة تدابير كما يلي:

---

١. الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء لأبي الربيع الأندلسي (١٧٣/٤-١٧٤).

أولًا: ذم الطغيان والتنفير منه وتوعد أصحابه

فقد جاء ذمُّ الطغيانِ في بدايات القرآن المكي كما قال سبحانه في أوائل سورة العلق أول سورة في القرآن: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ *خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ *عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ *كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى * أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى * إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى﴾ [العلق: ١ - ٨].

وهذا على مستوى الطغيان الفردي فكيف بالطغيان الذي يعم أقوامًا ودولًا ومجتمعات!

وأكثر القصص ذكرًا في القرآن الكريم هي قصةُ موسى عليه السلام؛ لأنها القصة التي اكتملت فيها نظرية الطغيان بكامل أركانها وما ينبغي تجاهها، وهي الأزمة التي ستبقى الأمة في مدافعةٍ معها على امتداد تاريخها، فتتناثر فقه التعامل مع الطغيان في جنبات القصة بمختلف أماكن ذكرها في القرآن الكريم.

والله سبحانه كان يرسل الوحي لأنبيائه بواسطة جبريل عليه السلام، لكنه كلم نبيه محمدًا ﷺ وكلم موسى عليه السلام من قبل، ولا يكون هذا إلا لأمرٍ عظيم، وقد وجدنا أنه كلم محمدًا ﷺ ليفرض عليه الصلوات الخمس، فضلًا عن أنَّ الكلام جاء في رحلة المعراج التي جاءت مواساةً له وتثبيتًا وتعزيزًا لليقين الذي عنده، ووجدنا أنه كلم عبده موسى عليه السلام ليقول له: ﴿اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ [طه: ٢٤].



ولهذا من أعظم ما يشتغل به المرءُ في الدنيا كثرةُ الصَّلاةِ ومقاومةُ الطغيان، ليكون ذليلًا بين يدي الله، سيفًا على أعداء الله.

ومن التنفير عن الطغيان توعدُ الطغاة والتذكير بمصائرهم، خذ هذه العينة من الطغاة في قوله سبحانه: ﴿وَقَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مُوسَى بِالْبَيِّنَاتِ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانُوا سَابِقِينَ *فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَغْرَقْنَا وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٣٩، ٤٠].

وهذا أمرٌ قد لا يردع الطغاة، لكنه يؤثر عليهم، ويجعلهم عبرة، ويبقون حديث الناس ليبقى شائعًا أن هذا مآل الطغاة ومصير الظالمين.

ثانيًا: العمل على استقلالية الأمة دون ربطها بأي سلطانٍ خارجيّ أو داخلي

وبالمثال يتضح المقال: حين وصل النبي ﷺ المدينة وجد أنَّ الماء العذب بيد اليهود، بمعنى أنَّ اليهودي صاحب البئر لو مكث أيامًا في سخطٍ علينا فيمكن أن يتحكم بالماء الذي نشربه!

وعندئذٍ أراد النبي ﷺ أن تكون الأُمَّةُ ذاتَ استقلاليَّةٍ في شأن عيشها ومُقَدَّرَاتِهَا، فأعطى صفقةً فوريَّةً من أعجب الصفقات، تنص على أنَّ من يشتري البئر فإنَّ له الجنة التي وعد الله عباده بالغيب!

نعم؛ الجنة مقابل بئر؛ وذلك لئلا تبقى أساسيات عيشنا بيد عدونا يتحكم بنا كما يشاء.

ولكنه ﷺ اشترط شرطًا في الصفقة التقطه بفطنتك من الحديث الذي سجَّل الواقعة:

روى الترمذي والنسائي أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَلَيْسَ بِهَا مَاءٌ يُسْتَعْذَبُ غَيْرَ بِئْرِ رُومَةَ فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِي بِئْرَ رُومَةَ فَيَجْعَلُ فِيهَا دَلْوَهُ مَعَ دِلَاءِ الْمُسْلِمِينَ بِخَيْرٍ لَهُ مِنْهَا فِي الْجَنَّةِ»[٢]، فاشتراها عثمان بن عفان رضي الله عنه من صلب ماله.



ولعلك لاحظت أنه ﷺ اشترط أن يكون دلو المشتري واحدًا مع دلاء المسلمين؛ وذلك لئلا يتحكم بأساسيات حياتنا أحدٌ من الناس حتى لو كان مسلمًا، فالتبعية تكون للمنهج، والمالُ والمقدرات تكون لمجموع الأمة، فلا تخنع لأحد، وتبقى محفوظةَ المنهج بذلك.

ثالثًا: تقرير نظام الشورى

وذلك أنَّ أمر الأمة إذا خرج من الأمة فهذا عاصمٌ من الاستبداد والطغيان، وقد كان النظام السياسي في الجزيرة العربية قبل الإسلام يتمثل في النظام القبلي، فرأس القبيلة بيده الأمر، يسالم أتباعه من سَالَمَ ويعادون من عادى، لا يسألونه لم قاتلت كما لا يسألونه لم سالمت؟!

ولما جاء الإسلام جاء بالشورى، ليُعظِّم من شأن الأفراد، فلا تخضع الأمة كلها لشخصٍ واحد، ويظهر خطر هذا التفرد حين ضعف الأمة أو فسادها أو سريان الترف فيها، فتبقى محفوظةً معصومةً عن الضلالة بالرأي الناتج عن المجموع.

---

٢. سنن الترمذي، رقم الحديث: (٣٧٠٣)، سنن النسائي، رقم الحديث: (٣٦٠١). وقد صححه الألباني.



ومما ينبغي استحضاره أن النبي ﷺ حين جاء بالشورى وطبقها وصار لا يكاد يقطع أمرًا حتى يستشير الناس كان هذا مثار عجبٍ عند الناس؛ لأنه أمرٌ جديدٌ غيرُ متبعٍ فيهم.

وحين جاءت غزوة أحد وحصل الخلاف هل نخرج لملاقاة العدو أم نبقى في المدينة نتحصن فيها ونتصدى لهم؟ كان رأي النبي ﷺ أن نبقى في المدينة، لكن الرأي الذي اجتمع الناس عليه هو الخروج.

وحين خرجنا وحصل ما حصل عاد بعض الناس بذم فكرة الشورى؛ إذ إنَّ مخرجاتها لم تُؤَدِّ لنصرٍ، بل أدَّت لوعكةٍ عسكريةٍ شديدة، ولكن العاقل يدرك أن عدد الخطأ في اجتهاد الفرد أضعاف عدد الخطأ في اجتهاد الجماعة.

ومن ثم نزل القرآن يأمر بالشورى حين اختلف الناس فيها، فقال سبحانه: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

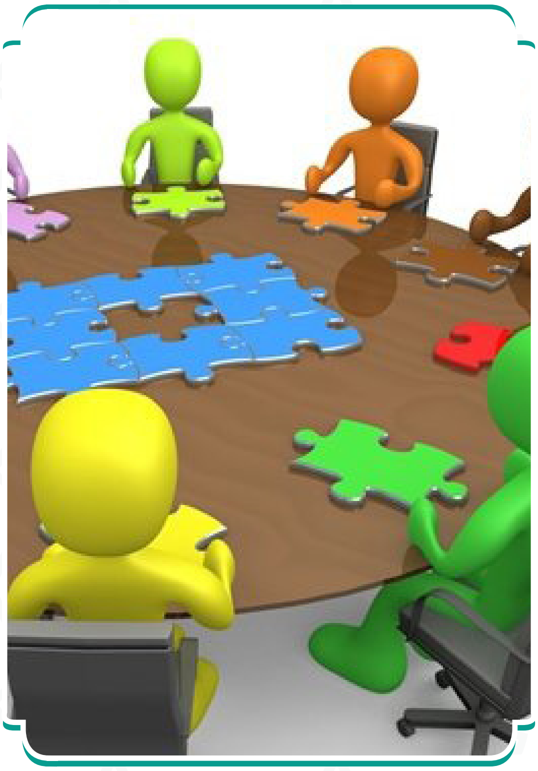
إذن فالشورى أحفظ للأمة من اجتهاد الفرد، وقد سجلت لنا السيرة أكثر من رجوع للنبي ﷺ عن اجتهاده لشورى صحابته، كما رأينا يوم بدر ويوم خيبر، يختار النبي ﷺ مكانًا فيأتيه الحباب بن المنذر فيقترح غيره فيصير النبي ﷺ إليه.

ونختار واقعة بدر، فقد جاء الحُباب بن المنذر رضي الله عنه للنبي ﷺ فقال: أرأيت هذا المنزل أمنزلٌ أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخر عنه أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟

قال: «**بل هو الرأي والحرب والمكيدة**».

قال: يا رسول الله، فإنَّ هذا ليس بمنزلٍ، فانهض بنا حتى نأتي أدنى ماءٍ من القوم فننزله ثم نُغَوِّر ما وراءه من القُلُب ثم نبني عليه حوضًا فنملأه ماء ثم نقاتل القوم فنشرب ولا يشربون.

فقال النبي ﷺ: «**لقد أشرت بالرأي**»، فنهض ونهض الناس معه حيث قال الحُباب رضي الله عنه[٣].



وتخيل مشاعر المسلمين وهم يرون رجلًا مغمورًا منهم يمضي قوله على المجموع، ويتحرك الجيش كله بناءً على رأيه!

ورأينا النبي ﷺ يوم الأحزاب يفاوض غطفان على أن يأخذوا ثلث ثمار المدينة على أن يتركوا القتال، وذلك سعيًا منه ﷺ لتفكيك جبهة الكفار، ولكنه علَّق إمضاء الاتفاق على استشارة أهل المدينة.

فالمنظومة التي تسودها الشورى الحقيقية، وتبعد عن نجوى السوء والتوافقات المصلحية الداخلية تستعصي على وجود طاغية يُرَدُّ إليه الأمرُ كله.

٣. الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء لأبي الربيع الأندلسي (٢/١٧).

رابعًا: جعل اختيار الولاة موكولًا للناس بحسب ما في نفوسهم

فالسياسة الشرعية تفتي بأن يلي أمرَ الناس من قامت زعامته في النفوس، فلا يتسلط عليهم أصحاب النفوذ والمال والبأس الشديد.

ومن شواهد ذلك: أنَّ النبي ﷺ يوم بيعة العقبة الثانية -وهي بيعةٌ سياسيةٌ- قال للأنصار: «أخرجوا إليَّ منكم اثني عشر نقيبًا يكونون على قومهم».



فلم يتولَّ النبي ﷺ إخراجهم بنفسه، ولم يجعل معيار ذلك بحسب الأقدمية في الإسلام، وإنما جعل الولاية بحسب الذي من قامت زعامته في نفوسهم.

وسبحان الله، فإنَّ البراء بن معرور رضي الله عنه كان ممن وقع عليه الاختيار وما مضى على إسلامه إلا أيام!

وهذا الأمر مركوزٌ في فِطَر الناس لا يمكن أن يُضبط.

وتقريبه: لو دَخَلْتَ ناديَ قومٍ وهو ما يُعرف في لسان الناس بالديوان.. فإنك تجد الذي يجلس في الوسط كبيرُهم، وبجانبه من يليه في الفضل، فإذا كان الأول بمنزلة الأمير فإن من بجواره بمنزلة الوزير، ويتسلسلون في المجلس بحسب رتبتهم في النفوس.

ويظهر هذا حين يدخل داخلٌ؛ فلو كان هو الكبير فإن مكانه في الوسط يكون محفوظًا، فإذا كان الوزير فسحوا له في الموضع الذي يوافق منزلته في نفوسهم، فإذا كان من غمر الناس جلس حيث انتهى به المجلس.



هذه الهرمية تشبه قوة الضوء حين يبدأ قويًّا ثم يتسلسل في الضعف حتى نصير إلى الظلام، ولا يمكن لهذا الأمر أن يُضبط بسهولة.

وزيادةً في التأكيد على هذا المبدأ وباعتماد نفس المثال: فإنك ترى من يريد السفر أو الزواج أو البتَّ في قرارٍ مهم.. فإنَّه يقصد كبير القوم ولو لم تكن له رتبةٌ معلومة، ولو لم يكن ذا علمٍ، بل لو فعل أحد الأفراد شيئًا من مهمات الأمور دون استشارته.. فلربما اعتذر إليه بأنَّ أمضى قراره على عجل لباعثٍ على ذلك!

وهذا الأمر جاء الإسلام بتقريره؛ فالمسلمون اختاروا أبا بكر رضي الله عنه خليفةً وهو ليس من بني مخزوم مثلًا، بل كان من قبيلة تيم ولم تكن لها المنزلة، ولكن المنزلة كانت للفرد، ثم كان عمر رضي الله عنه من بني عدي ولم يكن من بني مخزوم كذلك، ولكن كان يستقر في خلد الصحابة رضي الله عنهم أن أفضلهم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، فكانوا كذلك في الخلافة.

وأي منظومة تريد جمع الأتباع على قائدٍ ويمتثلون لكل ما يُطلب منهم.. فبوابة ذلك أن يختاروا أميرهم بحسب الذي في نفوسهم، من غير مؤثراتٍ تحجبهم عن تحقيق مرادهم.

ولو كان الذي اختاروه ضعيفًا شيئًا ما.. فإنه يقوى باجتماعهم معه، ومساندتهم له، ولو كان الذي فرض عليهم قويًّا.. لانفضوا عنه، ولما اتبعوه إلا في القدر الواجب عليهم وجوبًا لا سبيل للانفلات منه، وحينئذٍ فإن الأمير يَتعب ويُتعب، ويَتعب الأتباع ويُتعبون.

وهذا المنهج حين يُطبَّق فإنه يعصم من وجود طغاةٍ داخل المجتمع الإسلامي، ولو جاء طاغية وفرض نفسه فإنَّ سقوطه مسألة وقتٍ ولو طال الزمان؛ لأنَّ قرار إسقاطه يكون في الأذهان، ومستقرٌّ تمام الاستقرار في النفوس، ويبقى تهيؤ الأحوال ليتم في الواقع.

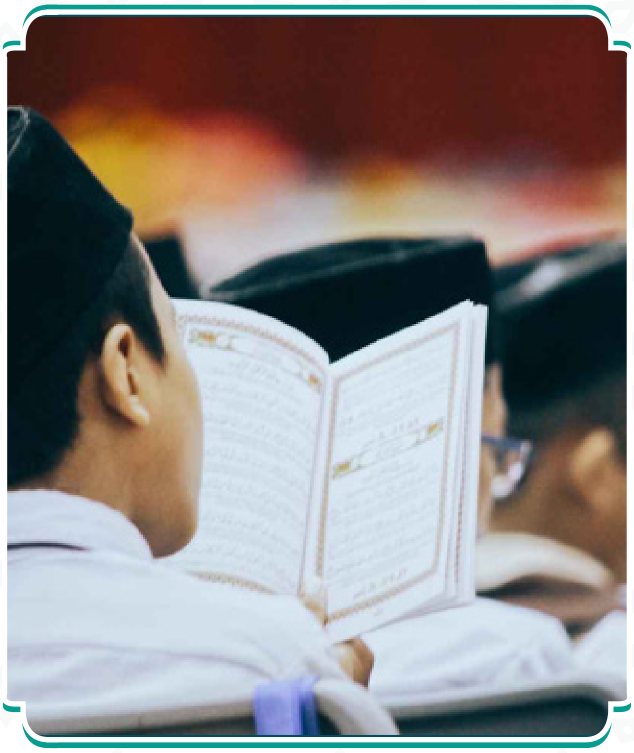


خامسًا: ربانية التشريع وتماسك المنهج التشريعي

فالدستور في الإسلام ليس من شأن السلطان، بل استأثر الله تعالى بالتشريع، وهذا المعنى يؤخذ من كلمة التوحيد: «لا إله إلا الله»، وهي أعظم كلمةٍ في تاريخ البشر، وهي تؤذن بأنَّ أمر الله هو الذي يحكم في كل شأن، في السلم والحرب، في السياسة والاقتصاد والأحوال الشخصية والعلاقات الدولية وغير ذلك.

وهذه الكلمة تقي من عبودية البشر للبشر، فلا يكون الإنسان عبدًا إلا لله، فالمسلم بهذه الكلمة يكون حرًّا تام الحرية، لا يخضع إلا لجهةٍ واحدة هي جهة الخالق سبحانه.

ونشأ التشريع على ذلك؛ أعني فقه الحلال والحرام المعروف بعلم الفقه، ومن هنا كانت المذاهب الفقهية عصيةً على التطويع، فلا يمكن أن يعبث بها سلطان ولو بلغت قوته ما بلغت، وسار المسلمون على ذلك.



ولهذا لا يستطيع طاغيةٌ أن يتسلل إلى الدين إلا من خلال علماء سلاطين يدَّعون أحقيتهم بالاجتهاد؛ ليتحللوا من سلطان المذاهب.

والأهمُّ من ذلك أنَّ علم الفقه تحصَّن بعلم أصول الفقه، ليبقى منهج الاستدلال عصياًّ على العبث، فلا يمكن أن يصل طاغيةٌ أو ظالمٌ إلى مراده إلا بتأويل القرآن أو برد السنة.

ولهذا نجد كل من أراد أن يُمرِّرَ حكمًا لم يجد من بدٍّ من مهاجمة الإمام الشافعي ورسالته في الأصول؛ لأنه دوّن فيها منهج الاستدلال الذي يحكم عملية الاستنباط والتأويل، فلم يعد الأمر متاحًا لكل ذي هوى، وكذلك مهاجمة الإمام البخاري؛ لأنَّه حصن مهمات مسائل الشريعة على مستوى التفاصيل؛ وذلك لما تشدد في شروط قبول الأحاديث ومن ثم تلقَّت الأمة صحيحه بالقبول، فكلما أراد صاحب هوى تمرير شيء وجد أمامه حديثًا تفصيليًّا يصعب تأويله أو العبث بمعناه.

والأمة بقبولها لرسالة الشافعي وصحيح البخاري تكون قد أغلقت الباب في وجه كل ذي هوى، فلم يبق مجال لأي طعن إلا ما يكون من اللغط الذي لا يضر إلا بصاحبه.

وقد حكم الإسلام أكثر من ألف سنة، وبنى المسلمون حضارةً ضخمةُ تتلمذ عليها العالم كله، وكان المسلمون طيلة ذلك على رسالة الشافعي وصحيح البخاري، فمن ادعى أن طريق النهضة والحضارة يمر بتجاوز هذين السِّفرين فقد أوتي من قبل التوهم النفسي ليس إلا.

سادسًا: العظمة للأفكار لا للأشخاص



المنهج القويم أن يجتمع الأشخاص والأشياء في خدمة الأفكار، وعلى هذا جاءت التربية الشرعية، وبهذا يتسم منهج التفكير بالعمق والشمول، وتدور اهتمامات الأمة بالقضايا الكبرى، ويتسلم مراكز القيادة الأذكياء والمخلصون؛ لغلبة الفكرة في النفوس.

أما إذا صارت الأفكار والأشخاص في خدمة الأشياء.. فهنا تجف الروح، وتطغى المادة، وتصبح الغلبة للمظاهر والأمور الشكلية والشعارات المنمقة وغير ذلك من الإفرازات المهلكة.

وأما إذا صارت الأفكار والأشياء في خدمة الأشخاص.. فهنا ينتج الطواغيت ويحل الطغيان، وتصبح السمة الغالبة على المجتمع هي هيمنة محبي الجاه والنفوذ وأصحاب القوة، وهؤلاء يُسَخِّرُون الأفكارَ والأشياءَ لمصالحهم الشخصية أو لطوائفهم وخاصتهم.

ومن بركات التربية الشرعية على تعظيم الأفكار أنَّ الشخصَ لو طغى وبلغ من النفوذ ما بلغ.. فإنَّ المركزية تبقى في المجتمع، فيتداعى العلماء والدعاة وأصحاب الكلمة والرأي بالإنكار على صاحب المنكر.



فتزكية المجتمع من خلال فُضَلائِه وكبرائه هي عامل العصمة، فلا يمكن تمرير طاغية في ظل التربية التي تجعل العظمة للأفكار لا للأشخاص.

وقد شَهِدَتِ الساحةُ الإسلامية رفعة قومٍ سنين عددًا، ثم إنهم فعلوا أفعالًا وقالوا أقوالًا أسقطتهم بإسقاط المجتمع لهم.

ولو رجعنا إلى التاريخ فإنَّ معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه هو الذي انتهى إليه الأمر بعد مقتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه ومع ذلك، ورغم أنه المنتصر وصاحب السلطة إلا أنَّ المجتمع العلمي زكَّى عليًّا رضي الله عنه واعتبره أولى الطائفتين بالحق، بينما عدَّ معاوية رضي الله عنه هو صاحب الفئة الباغية.

فالمجتمع يُشكِّل مناعةً خاصة، وهذا من فضل الله على هذه الأمة، ولو أن عالمًا واحدًا التحق بالسلطان وجاراه في أهوائه.. فإنَّ العالم هو الذي يسقط ولا يُمرَّر من قوله حرفٌ واحد.

ومن روائع التربية السلفية أنَّ العالم يتوقى مجالس السلطان، والسلطان هو الذي يسعى خلف العلماء ليأخذ التزكية لنفسه ولأعماله منهم، وما من طاغيةٍ إلا وحرص أن يحتف به قومٌ من المحسوبين على فئة أهل العلم ليمرر من خلالهم ما يريد، ولكن هَيهات هيهات؛ فإنَّ الارتفاع بباطلٍ يتبعه السقوط بحق.

سابعًا: رقابة أهل الحل والعقد وقوامة الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر

هذان عاملان ولكنهما لما كانا يلتقيان عند نقطةٍ واحدةٍ جعلتهما معًا.

إنَّ من مفاخر الفقه السياسي وجود فئة لها الكلمة في العقد لأي سلطان، كما لها الكلمة في حلِّ هذا العقد، وبغض النظر عن مدى التطبيق في الساحة السياسية إلا أنَّ هذا المبدأ يجعل تفريخ الطغاة أمرًا متعسرًا.

فثمة فئة من العلماء وأعيان المسلمين تكون فوق المطامع هي التي تمثل رقابةً عليا على شخص الأمير والحاكم، ولو طغى فإنها بالإمكان أن تعزله.

فإن لم تقم بدورها فإنَّ الأمر لم يضع؛ لأنَّ الله جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبًا شرعيًّا متأكدًا لا يُحصر بفئة، بل هو أهم سمةٍ لهذه الأمة، كما يُشعِرُ بذلك قولُ الله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

فالمسلمون يأخذون على يد من يتولاهم إذا بدل وغير، ولو أوذي المحتسب فإنه مأجور، ولو قتل فإنه من أعظم الشهداء مرتبةً عند الله تعالى؛ روى الحاكم في المستدرك عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَرَجُلٌ قَامَ إِلَى إِمَامٍ جَائِرٍ فَأَمَرَهُ وَنَهَاهُ فَقَتَلَهُ»[٤] صححه الألباني.

هذا وصلِّ اللهم وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

والحمد لله رب العالمين.

٤. المستدرك على الصحيحين، رقم الحديث: (٤٨٧٢).



الحركات الإسلامية

وغياب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

عبد الله الطبلوهي

باحث شرعي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.. وبعد:

- فإن عامة الحركات الإسلامية المعاصرة انطلقت في عملها دفاعاً عن الإسلام ضد هجمات الأعداء العسكرية والثقافية والاجتماعية... متبنيةً ما اختارته كل حركة منها من طرق عسكرية أو سياسية أو دعوية أو تربوية أو تعليمية.. لتحقيق مصلحة الإسلام والمسلمين.

ولكن مع الأيام تحولت وسائل بعض الحركات إلى غايات، وتغير عملها من النظر إلى الغاية -وهي تحقيق مصلحة الإسلام والمسلمين- إلى الحرص على الوسيلة وإن لم تحقق المقصود بل وإن ناقضت المقصود.



- فبعض الحركات تحول عملها العسكري من جهاد في سبيل الله تعالى إلى قتال في سبيل الوطن أو الحزب أو الارتزاق..
- وبعض الحركات تحول عملها السياسي من تحقيق مقاصد الشريعة إلى منافسات سلطوية محضة..
- وبعض الحركات تحول عملها الدعوي إلى نشاطات ترفيهية واجتماعية مجردة عن الروح..

وهكذا تصبح كلمات: الوطن، والمواطنة، والنضال، والتعايش، والسلم، والسعادة، والاستقرار، والرخاء، والتنمية، والتنوع، والحريات، والتطوير.، هي مفردات الخطاب الجديد بصبغته المادية الخالية من الروح لتلك الحركات التي نشأت إسلامية ثم فقدت هويتها مع الأيام.

ولا يعدم من يفعل ذلك أن يذكر تبريرات تتعلق بـ: الواقع، والمنظومة الدولية، وضرورات المرحلة، والاستطاعة..، وهي تبريرات تكون في العادة: منفكة عن الواقع، مبتعدة عن مسيرة رواد الحركة الأوائل الذين شقوا الطريق مدركين حقيقة هذه العوائق وسبل التعاطي معها، متجاوزين تحديات كانت أصعب كثيراً من تحديات اليوم، «أي أن الأفراد المسلمين نظرياً سيظلون يقومون فعلاً بتقوية المجتمع الجاهلي

الذي يعملون نظرياً لإزالته، وسيظلون خلايا حية في كيانه تمده بعناصر البقاء والامتداد! وسيعطونه كفاياتهم وخبراتهم ونشاطهم ليحيا بها ويقوى، وذلك بدلاً من أن تكون حركتهم في اتجاه تقويض هذا المجتمع الجاهلي لإقامة المجتمع الإسلامي!»[1].



- وعادة ما يرافق هذا التغير في تلك الحركات:

تراجع الالتزام الديني في نخبة الحركة. تفكك الحركة وانشقاق كثير من قياداتها عنها.. ضعف التدين الشديد في طبقة الأتباع.. هجر البرامج الشرعية السابقة للحركة.. خسارة الحركة لكثير من الجمهور المؤيد لها والمتعاطف معها.

وكثيراً ما يستفيق الناس على نزول كارثة كـ: استباحة عدو للبلاد أو خسارة حكم أو انتشار موجات انحراف.

ففي بلاد ما فقدت بعض الحركات المقاتلة في خمس سنين ثمانين في المائة من الأرض التي تحررت بدماء الشهداء.. وفي بلاد ما فقد بعض العاملين في السياسة في عشر سنين تسعين في المائة من شعبيتهم الجماهيرية.. وفي بلاد ما فقد بعض الدعاة في بضع سنين حضورهم فانتشر الإلحاد والعلمنة والفساد الخلقي..

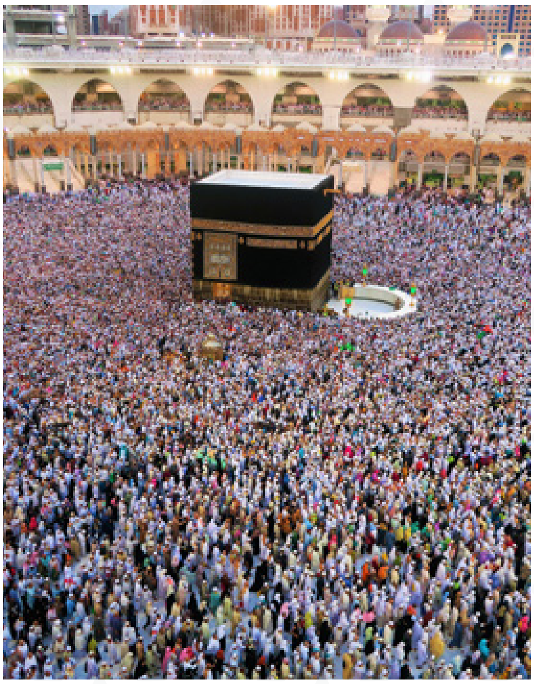
---

١. معالم في الطريق، لسيد قطب.

ليتساءل الناس: كيف هذا؟ وأين الخلل؟ وما العلاج؟

ولعل مما يجيب على ذلك معرفة أن أمتنا أمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنه وإن اختلفت برامج وأولويات وأهداف الجماعات فلا بد أن يكون مسيرها مرتبطاً بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فبالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تقوم وتقام الكيانات والجماعات والدول، وبضعف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تضعف وتزول الكيانات والجماعات والدول.

فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أبرز صفات ومهام الأمة المسلمة، ومن أهم أسباب فضلها وخيريتها، قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، قال السعدي: «يمدح تعالى هذه الأمة ويخبر أنها خير الأمم التي أخرجها الله للناس، وذلك بتكميلهم لأنفسهم بالإيمان المستلزم للقيام بكل ما أمر الله به، وبتكميلهم لغيرهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المتضمن دعوة الخلق إلى الله وجهادهم على ذلك وبذل المستطاع في ردهم عن ضلالهم وغيهم وعصيانهم»[٢].



ومدار الإسلام كما قال بعض العلماء على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهو يشكل واقع الأمة المسلمة فرداً وأسرة ومجتمعاً، ويشكّل كذلك طبيعة النظام

---

٢. تفسير السعدي.

السياسي للأمة المسلمة وأُسسه ووسائله وأهدافه، ويلخص ذلك ما رواه تميم الداري رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ، قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»[٣]. قال النووي: «هذا حديث عظيم الشأن وعليه مدار الإسلام... وأما ما قاله جماعات من العلماء أنه أحد أرباع الإسلام أي أحد الأحاديث الأربعة التي تجمع أمور الإسلام فليس كما قالوه، بل المدار على هذا وحده... ومعنى الحديث عماد الدين وقوامه النصحية كقوله: «الحج عرفة» أي عماده ومعظمه عرفة»[٤].



وإن وظيفة الحركات الإسلامية على تنوع وسائلها هو حراسة الدين وسياسة الدنيا به، وهذا يكون بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [الحج: ١٤].

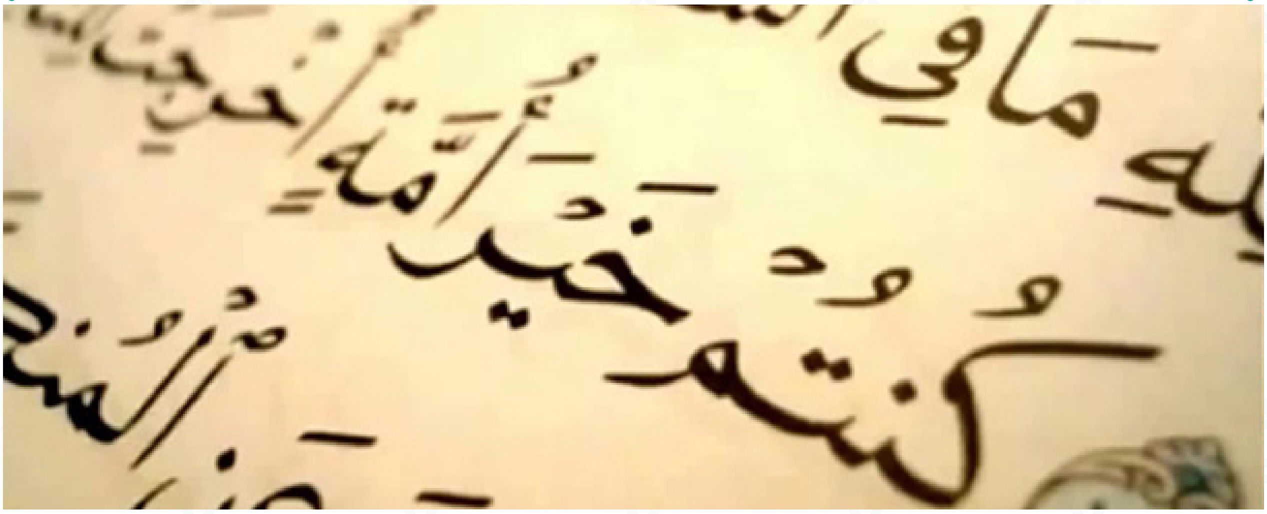
ورابطة المؤمن بالمؤمن التي يقوم عليها العمل الإسلامي هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ٧١].

وبترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يحصل الانحراف والفساد العظيم، قال تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ * كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٨ - ٧٩].

---

٣. أخرجه مسلم.
٤. شرح صحيح مسلم، للنووي.

وإذا كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو سبيل الفرد المسلم المأمور بالصبر على ما يصيبه في هذا الطريق من أذى فهو من باب أولى سبيل الحركة الإسلامية والجماعة المسلمة، وقد ذكر الله تعالى من وصايا لقمان قوله: ﴿يَابُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [لقمان: ١٧].



فعلى الحركات الإسلامية التي تعتقد أن الجهاد والسياسة والدعوة والتربية والتعليم والقضاء والإصلاح بين الناس، جزء من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أن تجتهد في:

استقطاب أهل العلم الشرعي الصادقين الذين يؤتمنون على تصحيح المسيرة وضبط المسار.. ربط برامج وأهداف الحركة بما تقتضيه رسالة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. دراسة فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأحواله وآدابه.. جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر معياراً ضابطاً لحركة الجماعة ومدى تأثيرها في أفرادها وفي المجتمع حولها.. توطين النفس والجماعة على ملاقاة الصعاب والصبر عند المشاق.

والحمد لله رب العالمين.

هدي الرسول ﷺ
في اختيار الحُكام والقادة
دروس ومبادئ



أحمد حسن سنان أوغلو
باحث دكتوراه في الشريعة



النّبي محمد ﷺ كان قدوة حسنة في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك اختيار الحكام والقادة، وتاريخ الإسلام يشهد على ريادة النبي محمد ﷺ في مجال اختيار الحكام والقادة، وقد كان لهديه في هذا الأمر أثر عظيم على المسلمين والمجتمعات التي تبعته، ففي ضوء هديه ﷺ وتعاليمه وأفعاله الحكيمة، يمكننا استخلاص منهجاً متكاملاً للاستفادة منه في العصر الحاضر.

أولاً: وجوب وجود الحاكم والقائد



من المسلَّم به في معظم الأديان والمذاهب والنحل أنه لا بد للناس من نظام يجتمعون عليه؛ لتحقيق مصالحهم العاجلة والآجلة، وفي الهدي النبوي يقول رسول الله ﷺ: «إِذَا خَرَجَ ثَلاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ»[1]، فإذا وجب وجود الأمير في العدد القليل، فوجوده في الأكثر أوجب وأبين وأوضح، ومن ذلك قول الشاعر:

لا يَصلُحُ الناسُ فَوضى لا سَراةَ لَهُم •• وَلا سَراةَ إِذا جُهّالُهُم سادوا[2]

ومما يدل على فقه الصحابة-رضي الله عنهم- لهديه ﷺ في هذه القضية وعِظم قدرها ومكانتها، أن قدموها على دفن جسده، وهو أعظم الخلق، وأشرف الرسل[3]، والمتتبع لهديه يَجِدُ وجودَ الحاكم والقائد هو وجود وكالة وتفويض ونيابة في حفظ الكليات والأرض والعرض وإقامة العدل ونشر الأمن، وعقد الوكالة في باب السياسة الشرعية أوضح وأعظم مصلحة من وجوده في الأبواب الفقهية الأخرى؛ لأنّ المنفعة هنا تعمُّ الأمة بأسرها، في حين تكون قاصرة على أفراد بعينهم في بقية الأبواب الفقهية.

---

١. رواه أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في القوم يسافرون يؤمرون أحدهم، ح (٢٦٠٨)، من حديث نافع عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢. هو صلاء بن عمرو بن مالك، من بني أود، شاعر يماني جاهلي، لقب بالأفوه لأنه كان غليظ الشفتين ظاهر اللسان، وهو من الشعراء والحكاء المبرزين في عصره، ت ٥٠ ق ه، انظر الأعلام، ج٣، ص٢٠٦.

٣. مآثر الأناقة في معالم الخلافة، أحمد بن علي (ت: ٨٢١هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة، الكويت، ط٢ (١٩٨٥م)، ج١، ص ٤٠.

وعلى هذا فرئيس الدولة في المفهوم الإسلامي هو حاكم مدني يمثل الأمة التي اختارته، ويستمد منها سلطته المنضبطة، وليست السلطة المطلقة التي تعطيه الحق في التصرف في مصالح الأمة-الكبرى- دون الرجوع إليها، لأنها صاحبة السيادة عليه[٤].



وهذا يكاد يكون إجماعاً من أغلب فقهاء الأمة الإسلامية، حيث يقول الإمام البغدادي-رحمه الله-: «قال الجمهور الأعظم من أصحابنا –يقصد أهل السنة-والمعتزلة، والخوارج والنّجارية: أن طريق ثبوتها-أي الإمامة -الاختيار من الأمة»[٥]، وعلى هذا فالأمة هي التي تختار، والأمة هي تبايع، والأمة هي التي تملك ولا يَملكُها أحد.

فبأي دين يصح لحاكم مهما كان جنسه ولونه ورتبته أن يستبد بها!، فكل الرسالات السماوية أمرت بعبادة -الله- وحده، دون عبادة أحد سواه، ولم تأمر على الإطلاق باستعباد الناس من قبل حُكامهم في أي زمن كان، أو تحت أي مسمى، وبأي شرع تُسلب هذا الإرادة الحرة للأمة! وبأي مذهب تنتزع هذه الكرامة! وبأي قانون تُداس هذه الحقوق وتَدَرس!

---

٤. فقه الخلافة، عبد الرزاق السنهوري، ترجمة نادية عبد الرزاق السنهوري، تعليق توفيق الشاوي، الناشر مؤسسة الرسالة، ط٤ (٢٠٠٢م)، ص٧٢.

٥. أصول الدين، عبد القاهر البغدادي، الناشر مكتبة الدولة –اسطنبول، ط١، (١٩٢٨م)، ص٢٧٩.



لذلك قال ﷺ: «ما من أمير يلي أمر المسلمين ثم لا يجهد لهم وينصح إلا لم يدخل معهم الجنة»[٦]، وفقه الحديث يدل صراحة على أن الأمة هي صاحبة المصلحة الحقيقية من الولاية، وأن الأمرَ عائدٌ إليها ابتداءً وانتهاءً.

ثانياً: تقديم ذو الكفاءة للحكم والقيادة

في هديه، نجد تأكيداً على أهمية اختيار الحكام والقادة الذين يتمتعون بالكفاءة والقدرة، قال رسول الله ﷺ: «من استعمل رجلاً من عصابة وفي تلك العصابة من هو أرضى لله منه، فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين»[٧]، وفي رواية: «ومن تولى من أمراء الإسلام شيئاً، فاستعمل عليهم رجلاً وهو يعلم أن فيهم من هو أولى بذلك وأعلم منه بكتاب الله وسنة رسوله، فقد خان الله ورسوله وجميع المؤمنين»[٨].

٦. رواه مسلم، من طريق معقل بن يسار المزني رضي الله عنه، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، رقم الحديث ١٤٢.
٧. رواه الحاكم النيسابوري، في المستدرك على الصحيحين، عن ابن عباس رضي الله عنهما، حديث رقم ٧٠٢٣، ذكره البوصيري في مختصر الإتحاف وقال:«رواه مسدد بإسناد حسن، والطبراني، والحاكم، وعنه البيهقي -راجع كتاب المطالب العالية لابن حجر العسقلاني محققاً، باب فضل الإمام العادل وذم الجائر، ص١٠١.
٨. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني ت (٣٦٠هـ)، عن ابن عباس رضي الله عنهم، رقم الحديث ١١٢١٦، أخرجه الحاكم وقال: صحيح الإسناد.

ودرج على ذلك الهدي النبوي الخلفاء الراشدون-رضي الله عنهم- من بعده ﷺ فقد رُوي عن عمر بن الخطاب-رضي الله عنه- أنه قال: «من استعمل رجلاً لمودة أو لقرابة، لا يستعمله إلا لذلك، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين»[٩].



وهذا الهدي النبوي بُني عليه الكثير من القواعد الشرعية الكبرى كقاعدة «جلب مصالح الدارين ودرء مفاسدهما على الظنون»[١٠]، فالأمة حين تنظر فيمن تختاره وترشحه تعتمد على الظنون الصادقة في الأفضلية والكفاءة للذي تختاره حاكماً وموكلاً بأمرها، لكي يحقق بفضل الله على يده حفظ البيضة، وتنفيذ الأحكام، وحماية الدولة وتحصين الحدود، إلى غير ذلك مما يحقق للدولة الأمن والعزة، والوحدة الكاملة، والعمارة الراشدة، وكذلك قاعدة» ما كان أكثر فعلاً كان أكثر فضلاً»[١١]، وهي مستنبطة من قول النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها: «إنما أجرك على قدر تعبك»[١٢]، حيث جعل النبي ﷺ الأكثر فعلاً هو الأكثر فضلاً، فمن كان أكثر أحقية بالحكم كان أفضل من تختاره الأمة وتبايعه وتناصره.

---

٩. محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، يوسف بن حسن بابن المبرد الحنبلي ت ٩٠٩هـ، تحقيق: عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ط١ (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠ م)، ج١، ص ٣٧٤.

١٠. القواعد الكبرى، عز الدين بن عبد السلام، ج١، ص ٦.

١١. الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت (٩١١هـ)، دار إحياء الكتب، ص ١٥٩.

١٢. رواه البخاري، كتاب العمرة، حديث رقم الحديث: ١٧٨٧.

وإن اختلف العلماء في تحديد الشروط اللازمة لتولي الحكم، كلٌّ حسب اجتهاده، وحاجة عصره وزمانه، لكنهم يتفقون جميعاً أن من أهم ما يجعل الفرد أحق بعرض نفسه على الأمة للحكم والقيادة، الكفاءة لأهلية الحكم والإدارة، والعدل في الرعية؛ لأنهما شرطان لازمان في معظم الولايات، وقد شُرطتا لتكونا وازعة للحاكم عن الخيانة للأمة، أو التقصير في الحكم، وفي الحديث: «إذا ضُيِّعتِ الأمانَةُ فانْتَظِرِ السَّاعَةَ قالَ: كيفَ إضاعَتُها يا رَسولَ اللَّهِ؟ قالَ: إذا أُسْنِدَ الأمْرُ إلى غيرِ أهْلِهِ فانْتَظِرِ السَّاعَةَ»، وأكد على هذا المعنى الإمام الماوردي، والإمام أبو يعلي الفراء-رحمها الله-[١٣]، في الأحكام السلطانية لكل منهما أن الأكفأ بالحكم هو الأكثر فضلاً والأكمل شروطاً[١٤]، والكفاءة تكون بالعلم والاجتهاد والعدالة والكفاية النفسية والجسمانية، ومما لا شكّ فيه عند الفقهاء صحة ولاية الأقل فقداً لهذه الأمور، مع استعانته بما يسد نقصه.

ثالثاً: الاستشارة والاختيار في تنصيبه



كان النبي محمد ﷺ يعتمد على الشورى والاستشارة في شتى أموره، لا سيما قضايا الحكم والقرارات الهامة المصيرية في حياة الأمة، ومع أن منزلة الحاكم العادل لا تعادلها منزلة في الإسلام بعد النبوة، ومع تقديم رسول الله ﷺ الإمام العادل في أول من يظلهم الله في ظله يوم القيامة في قوله ﷺ: «سبعة يظلهم الله في ظله، يوم لا

---

١٣. أبو يعلى بن الفراء (٤٥٨ هـ)، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، فقيه أصولي، شيخ الحنابلة، ولاه القائم قضاء دار الخلافة والحريم، وحران وحلوان، وكان قد امتنع، واشترط ألا يحضر أيام المواكب، ولا يخرج في الاستقبالات ولا يقصد دار السلطان، فقبل القائم شرطه، له تصانيف كثيرة، منها (الأحكام السلطانية)، و(الكفاية في أصول الفقه)، و(أحكام القرآن)، و(عيون المسائل)، و(أربع مقدمات في أصول الديانات)، و(العدة) في أصول الفقه، و(المجرد) في الفقه على مذهب الإمام أحمد.

١٤. الأحكام السلطانية للماوردي ص٧ - الأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء ص٢٤ بتصرف.

ظل إلا ظله: الإمام العادل....»[١٥]، وقوله ﷺ: «إن من إجلال الله تعالى: إكرام ذي الشيبة المسلم، وحامل القرآن غير المغالي فيه والجافي عنه، وإكرام ذي السلطان المقسط»[١٦].

ومع عظم المنزلة، ورفعة المكانة، وسمو المرتبة، لا ينال الحاكم السلطة والحكم إلا بعد موافقة الأمة، بمطلق اختيارها، دون إكراه لها أو إجبار، وظهر ذلك في هديه ﷺ في بيعة العقبة الثانية حين خاطب الأنصار: «أن يخرجوا منهم اثني عشر نقيباً، يكونون على قومهم بما فيهم، فأخرجوا منهم النقباء، تسعة من (الخزرج)، وثلاثة من (الأوس)»[١٧]، عندما جاء وفد هوازن إلى النبي عليه السلام مسلماً مبايعاً، وطلبوا من النبي ﷺ أن يعتق السبي، فاستأذن النبي ﷺ الناس في ذلك فاختلف الناس، فقال عليه السلام للناس: «إني لا أدري مَن أذن منكم ممن لم يأذن، فارجعوا حتى يرفع إلينا عُرَفاؤكم أمركم»، فرجع الناس فكلمهم عرفاؤهم، فرجعوا إلى رسول الله ﷺ، فأخبروه أن الناس قد طيَّبوا وأذنوا»[١٨].

والشاهد هنا اختيار العرفاء للناس، والنص لم يظهر لنا كيف تم هذا الاختيار في هذا الموضع، فربما عينوا، وربما اختيروا من قبل الناس فيكون انتخاباً، وخاصة أن البخاري سمى الباب (باب العرفاء للناس) التي فيها معنى النيابة والتولية من الناس أظهر، ولم يقل (على الناس) والتي هي للتعيين أقرب والله أعلم، وكل حاكمٍ تقلّد الحكَم في تاريخنا الماضي والحاضر والمستقبل دون رضا الأمة، لا يعدُّ حاكماً كامل الشَّرعية في ديننا، بكل ما يعنيه مضمون اللفظ وفحواه.

---

١٥. أخرجه البخاري في صحيحه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد، رقم الحديث: ٦٦٠.

١٦. رواه أبو داود في السنن، من حديث أبو موسى الأشعري رضي الله عنه، حديث رقم (٤٨٤٣)، وحسَّن سنده الحافظان العراقي وابن حجر، ورواه البيهقي في شعب الإيمان، باب في رحم الصغير وتوقير الكبير، من طريق عبد الله بن عمر رضي الله عنه، ولفظه: «إن من إجلال الله تعالى على العباد إكرام ذي الشيبة المسلم ورعاية القرآن من استرعاه الله إياه، وطاعة الإمام يعني المقسط»، حديث رقم (١٠٤٧٩).

١٧. فقه السيرة، محمد الغزالي، دار القلم، ط١ (١٤٢٧هـ)، ص١٦١.

١٨. رواه البخاري في صحيحه، باب العرفاء للناس، من حديث عروة بن الزبير رضي الله عنهما، حديث رقم (٧١٧٦).

أكاديمية أنصار النبي ﷺ

SUPPORTERS OF THE PROPHET ACADEMY



دورة بيوت النبي

دورة علمية يقدمها الدكتور/ **حاتم عبدالعظيم**، تتناول الحديث عن زوجات النبي ﷺ، ونسبهن وإسلامهن، وقصة زواج النبي بكل واحدة منهن، وكذلك الحديث عن التعاملات الأسرية في بيوت النبي ﷺ، والقواعد النبوية لبناء البيت المسلم، كما تستهدف رد الشبهات حول تعدد زوجات النبي ﷺ، وبيان الغاية والحكمة من ذلك.

أهداف الدورة

- التعريف بزوجات النبي ﷺ، ونسبهن.
- التعريف بقصة زواج النبي ﷺ بكل زوجة من زوجاته.
- بيان أهم المواقف في حياة كل زوجة من زوجات النبي ﷺ.
- بيان كيف تعامل النبي ﷺ مع زوجاته.
- بيان كيف تعاملت زوجات النبي ﷺ معه كزوج.
- بيان كيف تعاملت زوجات النبي ﷺ فيما بينهن.
- دفع الشبهات حول تعدد زوجات النبي ﷺ.

يمكنك الاشتراك في هذه الدورة من هنا

بيوت النبي

16 محاضرة — 8 ساعات

كيف عاملهم

دورة علمية قدمها ثلة من العلماء المعتبرين تتناول الحديث عن أخلاق النبي ﷺ ومعاملاته مع كافة شرائح الناس، مثل تعامله مع أهل بيته، وأصحابه وأتباعه، وكذلك مع الشرائح الدعوية المختلفة، وكيف كانت أخلاقه مع مختلف أصناف البشر، وحتى مع غير البشر، من الجن والدواب وحتى الجمادات.

أهداف الدورة

- تكوين صورة متكاملة لأخلاق النبي ﷺ، ولكيفية تعامله مع الناس جميعًا.
- بيان كيف تعامل النبي ﷺ مع أهله وأقاربه.
- بيان كيف تعامل النبي ﷺ مع الشرائح الاجتماعية المختلفة.
- بيان كيف تعامل النبي ﷺ مع الشرائح الدعوية المختلفة.
- بيان كيف تعامل النبي ﷺ مع عموم النساء وكبار السن والصغار.
- بيان كيف تعامل النبي ﷺ مع غير البشر.
- بيان مركزية الأخلاق في الإسلام.
- تعميق محبة النبي ﷺ في قلوب المسلمين.
- تعظيم قيمة الاقتداء بالنبي ﷺ في قلوب المسلمين.
- بيان الأسس النبوية لبناء البيت المسلم.



يمكنك الاشتراك في هذه الدورة من هنا

كيف عاملهم

22 محاضرة — 10 ساعات

الدورات العلمية القادمة



السيرة النبوية



غزوات النبي ﷺ



فـقـه الـزكـاة

لمتابعة كل جديد يرجى الاشتراك في صفحات التواصل الاجتماعي

@ansaracademy_

مناشط الأكاديمية في شهر رمضان



أكاديمية أنصار النبي ﷺ

SUPPORTERS OF THE PROPHET ACADEMY

- ندوة هدي النبي في شعبان.
- برنامج هدي رسول الله في رمضان.
- دورة فقه الصيام.
- ندوة الاستثمار الأمثل لرمضان.
- ندوة هدي النبي في العشر الأواخر من رمضان.
- ندوة زكاة الفطر؛ الحِكَم والأحكام.

مساحة إعلانية



سلسلة السيرة النبوية

الشيخ د. محمد الصغير

رئيس الهيئة العالمية
لنصرة نبي الإسلام ﷺ

استعراض لوقائع السيرة النبوية
التي نحتاجها في واقعنا المعاصر

- من نبعته إلى بعثته ﷺ
- من بعثته إلى هجرته ﷺ
- من هجرته إلى وفاته ﷺ
- الغزوات النبوية



سلسلة السيرة النبوية الفرنسية

محمد إلهامي

عضو الأمانة العامة
للهيئة العالمية لنصرة نبي الإسلام ﷺ

استعراض لسيرة النبي ﷺ من خلال دراسات
ومؤلفات المستشرقين والمؤرخين الفرنسيين،
تحقيقا لقوله تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ﴾

- السيرة النبوية الفرنسية

مساحة إعلانية

مساحة إعلانية



الأرجوزة الميئية في ذكر حال أشرف البرية

التعليق على الأرجوزة الميئية في ذكر حال
أشرف البرية لابن أبي العز الحنفي

تعليق الشيخ: مختار بن العربي مؤمن الجزائري الشنقيطي

عضو مجلس الأمناء
للهيئة العالمية لنصرة نبي الإسلام ﷺ

الأرجوزة الميئية في ذكر حال أشرف البرية



كتاب رياض الصالحين
للإمام النووي (صوتيا)

زبدة أحاديث السنة النبوية كما جمعها
الإمام الكبير محيي الدين شرف النووي

بصوت الدكتور: بسام صهيوني

عضو مجلس الأمناء
للهيئة العالمية لنصرة نبي الإسلام ﷺ

رابط الكتاب المسموع

يمكنك تحميله كتطبيق على الهاتف من هنا

أئمة الهدى

﴿قَدۡ أَبۡلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمۡ﴾

•• من تراث علمائنا الراحلين ••





سُنن اللّه في الأمم

وتطبيقها على المسلمين



السيد جمال الدين الأفغاني

رحمه الله*

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ﴾ [الرعد: ١١]

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمۡ يَكُ مُغَيِّرٗا نِّعۡمَةً أَنۡعَمَهَا عَلَىٰ قَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ [الأنفال: ٥٣]

تلك آياتُ الكتاب الحكيم، تهدي إلى الحق وإلى صراط مستقيم، ولا يرتاب فيها إلا القومُ الضالون، هل يُخلف الله وعده ووعيده وهو أصدق من وعد وأقدر من أوعد؟ هل كذب الله رسله؟ هل وَدَّعَ أنبياءَه وقَلَاهم؟ هل غش خلقه وسلك بهم طريق الضلال؟

---

* جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، العروة الوثقة، الآثار الكاملة (١)، ت: هادي خسورشاهي، ط: وزارة الثقافة، طهران- إيران، ط١، ١٤١٧هـ، ص١٩٥-٢٠١.

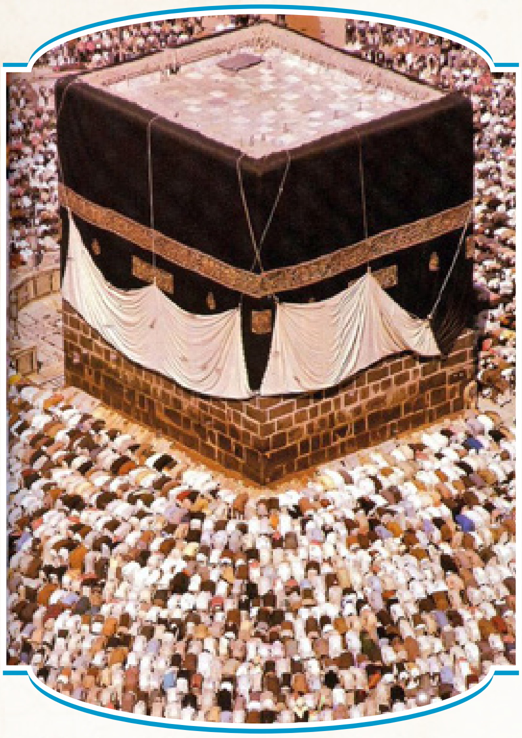
نعوذ بالله! هل أنزل الآيات البينات لغواً وعبثاً؟ هل افترت عليه رسله كذباً؟ هل اختلقوا عليه إفكاً؟ هل خاطب الله عبيده برموز لا يفهمونها، وإشارات لا يدركونها؟ هل دعاهم إليه بما لا يعقلون؟ نستغفر الله!



أليس قد أنزل القرآن عربيّاً غير ذي عوج، وفصَّل فيه كل أمر وأودعه تبياناً لكل شيء؟ تقدَّست صِفاته وتعالى عمَّا يقول الظالمون عُلُوّاً كبيراً، هو الصادق في وعده ووعيده، ما اتخذ رسولاً كذاباً، ولا أتى شيئاً عبثاً، وما هدانا إلا سبيل الرشاد، ولا تبديل لآياته، تزول السماوات والأرض ولا يزول حُكْمٌ من أحكام كتابه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

يقول الله: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، ويقول: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]، وقال: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقال: ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨].

هذا ما وعد الله في محكم الآيات مما لا يقبل تأويلاً، ولا ينال هذه الآيات بالتأويل إلا مَن ضلَّ عن السبيل، ورام تحريف الكلم عن مواضعه، هذا عهده إلى تلك الأمة المرحومة، ولن يُخلف الله عهده، وعدها بالنصر والعِزَّة وعُلُوِّ الكلمة، ومَهَّدَ لها سبيل ما وعدها إلى يوم القيامة، وما جعل لمجدها أمداً، ولا لعزتها حدّاً.



هذه أُمَّةٌ أنشأها الله عن قلة، ورفع شأنها إلى ذروة العلى، حتى ثبتت أقدامها على قُنن الشامخات، ودُكت لعظمتها عوالي الراسيات، وانشقت لهيبتها مرائر الضاريات، وذابتْ للرعب منها أعشارُ القلوب، هال ظهورُها الهائل كلَّ نفس وتحيَّر في سببه كلُّ عقل، واهتدى إلى السبب أهل الحق فقالوا: قومٌ كانوا مع الله فكان الله معهم، جماعةٌ قاموا بنصر الله واسترشدوا بسُنَّتِهِ فأمدهم بنصرٍ من عنده، هذه أمة كانت في نشأتها فاقدة الذخائر، معوزة من عنده، هذه أُمة كانتْ في نشأتها فاقدةَ الذخائر، مَعُوزة من الأسلحة وعُدد القتال، فاخترقت صفوف الأُمم واختطت ديارها، ولا دفعتْها أبراجُ المجوس وخنادقُهم، ولا صَدَّتْها قلاعُ الرومان ومعاقلُهم، ولا عَاقَها صعوبةُ المسالك، ولا أثَّرَ في هِمَّتِها اختلافُ الأهوية، ولا فعل في نفوسها غزارة الثروة عند من سواها، ولا راعها جلالة ملوكهم، وقدم بيوتهم، ولا تنوع صنائعهم، ولا سعة دائرة فنونهم، ولا عاق سيرها أحكامُ القوانين، ولا تنظيم الشرائع، ولا تقلُّب غيرها من الأمم في فنون السياسة.

كانت تطرق ديار القوم فيحتقرون أمرها، ويستهينون بها، وما كان يخطر ببال أحد أن هذه الشرذمة القليلة تزعزع أركان تلك الدول العظيمة، وتمحو أسماءها من لوح المجد، وما كان يختلج بصدرٍ أن هذه العصابة الصغيرة تقهر تلك الأمم الكبيرة، وتُمكن في نفوسها عقائد دينها، وتُخضعها لأوامرها وعاداتها وشرائعها؛ لكن كان كل ذلك، ونالت تلك الأُمَّة المرحومة -على ضعفها- ما لم تنله أمة سواها، نِعْمَ قومٌ صدقوا ما عاهدوا الله عليه فوفاهم أُجورهم مجداً في الدنيا، وسعادة في الآخرة.

هذه الأُمَّة يبلغ عددها اليوم زهاء أربعمائة مليون من النُّفُوس، وأراضيها آخذة من المحيط الأطلسي إلى أحشاء بلاد الصين، تربةٌ طيبة، ومنابتُ خصبة، وديارٌ رحبة، ومع ذلك نرى بلادها منهوبة، وأموالها مسلوبة، تتغلب الأجانبُ على شعوب هذه الأمة شعباً شعباً، ويتقاسمون أراضيها قطعة بعد قطعة، ولم يبقَ لها كلمة تُسمع، ولا أمرٌ يطاع، حتى إن الباقين من ملوكها يصبحون كل يوم في ملمة، ويُمسون في كربة مدلهمة، ضاقتْ أوقاتُهم عن سعة الكوارث التي تلم بهم، وصار الخوف عليهم أشدَّ من الرجاء لهم.

هذه هي الأمة التي كانت الدول العظام يؤدون لها الجزية عن يد وهن صاغرات، استبقاءً لحياتهن، وملوكها في هذه الأيام يرون بقاءهم في التزلُّف إلى تلك الدول الأجنبية، ويا للمصيبة ويا للرزية!

أليس هذا بخطب جلل، أليس هذا ببلاء نزل؟ ما سبب هذا الهبوط، وما علَّة هذا الانحطاط؟ هل نسيء الظن بالوعود الإلهية؟ معاذ الله! هل نستيئس من رحمة الله ونظن أنْ قد كذب علينا؟ نعوذ بالله!



هل نرتاب في وعده بنصرنا بعد أن أكده لنا؟ حاشاه سبحانه، لا كان شيء من ذلك ولن يكون، فعلينا أن ننظر لأنفسنا ولا لوم لنا إلا عليها، إن الله تعالى برحمته قد وضع لسير الأمم سننًا متبعة، ثم قال: ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا﴾ [الأحزاب: ٦٢].

أرشدنا سبحانه في مُحكم آياته إلى أنَّ الأمم ما سقطت من عرش عِزِّها، ولا بادتْ ومُحي اسمها من لوح الوجود؛ إلا بعد

نكوبها عن تلك السنن التي سنَّها الله على أساس الحكمة البالغة، إن الله لا يغيِّر ما بقوم من عزة وسلطان، ورفاهة وخفض عيش وأمن وراحة، حتى يغيِّر أولئك القوم ما بأنفسهم من نور العقل وصحة الفكر، وإشراق البصيرة والاعتبار بأفعال الله في الأمم السابقة والتدبر في أحوال الذين جاروا عن صراط الله فهلكوا وحلَّ بهم الدمار، ثم لعدولهم عن سنَّة العدل، وخروجهم عن طريق البصيرة والحكمة، حادوا عن الاستقامة في الرأي، والصدق في القول، والسلامة في الصدر، والعفة عن الشهوات، والحمية على الحق، والقيام بنصره، والتعاون على حمايته، خذلوا العدل ولم يجمعوا هممهم على إعلاء كلمته، واتبعوا الأهواء الباطلة، وانكبُّوا على الشهوات الفانية، وأتوا عظائمَ المنكرات، خارتْ عزائمُهم، فشحوا ببذل مُهَجِهم في حفظ السنن العادلة، واختاروا الحياة في الباطل على الموت في نصرة الحق، فأخذهم الله بذنوبهم وجعلهم عبرة للمعتبرين.



هكذا جعل الله بقاءَ الأُمم ونماءها في التحلِّي بالفضائل التي أَشَرْنَا إليها، وجعل هلاكها ودمارَها في التخلِّي عنها، سنَّة ثابتة لا تختلف باختلاف الأُمم، ولا تتبدل بتبدُّل الأجيال، كسُنَّتِهِ تعالى في الخلْق والإيجاد، وتقديرِ الأرزاق وتحديد الآجال، علينا أن نرجع إلى قلوبنا، ونمتحن مداركنا، ونَسبر أخلاقنا، ونُلاحظ مسالك سيرنا؛ لنعلم هل نحن على سيرة الذين سبقونا بالإيمان، هل نحن نقتفي أثر السلف الصالح، هل غيَّر الله ما بنا قبل أن نغيِّر ما بأنفسنا، وخالف فينا حُكْمَه وبدَّل في أمرنا سُنَّتَه؟! حاشاه وتعالى عمَّا يصفون.



بل صدقنا الله وعده، حتى إذا فشلنا وتنازعنا في الأمر وعصيناه من بعد ما أرى أسلافَنا ما يحبون، وأعجبتْنا كثرتُنا فلم تُغن عنَّا شيئاً، فبدَّل عزنا بالذل، وسُمُوَّنا بالانحطاط، وغِنانا بالفقر، وسيادتنا بالعبودية، نبذنا أوامر الله ظهريّاً، وتخاذلنا عن نصره، فجازانا بسوء أعمالنا، ولم يبق لنا سبيلٌ إلى النجاة سوى التوبة والإنابة إليه، كيف لا نلوم أنفسنا ونحن نرى الأجانب عنَّا يغتصبون ديارنا، ويستذلون أهلها، ويَسفكون دماء الأبرياء من إخواننا، ولا نرى في أحدٍ مِنَّا حرا كاً.

هذا العددُ الوافرُ والسوادُ الأعظمُ من هذه المِلّة لا يبذلون في الدِّفَاع عن أوطانهم وأنفسهم شيئًا من فضول أموالهم، يستحبون الحياة الدنيا على الآخرة، كلُّ واحد منهم يَوَدُّ لو يعيش ألف سنة، وإن كان غذاؤُه الذلة وكساؤه المسكنة، ومسكنه الهوان، تفرقت كلمتنا شرقاً وغرباً، وكاد يتقطع ما بيننا، لا يحن أخٌ لأخيه، ولا يهتم جارٌ بشأن جاره، ولا يرقب أحدُنا في الآخر إلًّا ولا ذمة، ولا نحترم شعائر ديننا، ولا ندافع عن حوزته، ولا نعززه بما نبذل من أموالنا وأرواحنا حسبما أمرنا.

أيحسب اللابسون لباس المؤمنين أن الله يرضى منهم بما يظهر على الألسنة ولا يمسُّ سواد القلوب؟! هل يرضى الله عنهم بأن يعبدوه على حرف، فإنْ أصابهم خيرٌ اطمأنوا به، وإن أصابتْهم فتنةٌ انقلبوا على وجوههم خسروا الدنيا والآخرة؟! هل ظنوا أن لا يبتلي الله ما في صدورهم، ولا يمحص ما في قلوبهم؟! ألا يعلمون

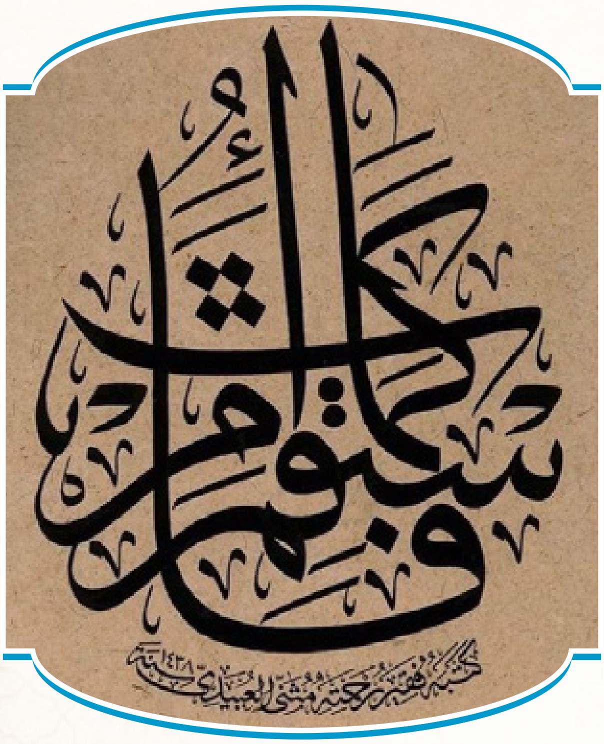
أن الله لا يذر المؤمنين على ما هم عليه حتى يَميز الخبيث من الطيب، هل نسوا أن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم للقيام بنصره وإعلاء كلمته، لا يبخلون في سبيله بمال، ولا يشحون بنفس؟! فهل لمؤمن بعد هذا أن يزعم نفسه مؤمناً وهو لم يَخْطُ خطوة في سبيل الإيمان، لا بماله ولا بروحه؟!

إنما المؤمنون هم الذين إذا قال لهم النَّاس إن النَّاس قد جمعوا لكم فاخشوهم لا يزيدهم ذلك إلا إيماناً وثباتاً، ويقولون في إقدامهم: حسبنا الله ونعم الوكيل، كيف يخشى الموت مؤمنٌ وهو يعلم أن المقتول في سبيل الله حيٌّ يُرزق عند ربه، متمتع بالسعادة الأبدية، في نعمةٍ من الله ورضوان؟! كيف يخاف مؤمن من غير الله، والله يقول: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥].



فلينظرْ كلٌّ إلى نفسه، ولا يتَّبعْ وساوسَ الشيطان، وليمتحنْ كُلٌّ واحد قلبَه قبل أن يأتي يومٌ لا تنفع فيه خُلَّة ولا شفاعة، وليطبق بين صفاته وبين ما وصف الله به المؤمنين، وما جعله الله من خصائص الإيمان. فلو فعل كلٌّ منا ذلك لرأينا عدل الله فينا واهتدينا.

يا سبحان الله، إن هذه أمتنا أمة واحدة، والعمل في صيانتها من الأعداء أهمُّ فرض من فروض الدين عند حصول الاعتداء، يُثبت ذلك نصُّ الكتاب العزيز، وإجماعُ الأمة سلفاً وخلفاً، فما لنا نرى الأجانب يَصُولون على البلاد الإِسلامية، صولةً بعد صولةٍ، ويستولون عليها دولةً بعد دولةٍ، والمتسمون بسمة الإيمان آهِلون لكل أرض، متمكنون بكل قطر، ولا تأخذهم على الدين نغرة، ولا تستفزهم للدفاع عنه حمية.



ألا يا أهل القرآن لستم على شيء حتى تقُيموا القرآن، وتعملوا بما فيه من الأوامر والنواهي، وتتخذوه إماماً لكم في جميع أعمالكم، مع مراعاة الحكمة في العمل، كما كان سلفكم الصالح، ألا يا أهل القرآن هذا كتابكم فاقرءوا منه: ﴿فَإِذَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ مُّحۡكَمَةٞ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلۡقِتَالُ رَأَيۡتَ ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ يَنظُرُونَ إِلَيۡكَ نَظَرَ ٱلۡمَغۡشِيِّ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡمَوۡتِۖ﴾ [محمد: ٢٠]، ألا تعلمون فيمن نزلت هذه الآية؟! نزلتْ في وصف مَن لا إيمان لهم، هل يسر مؤمناً أن يتناوله هذا الوصف المُشار إليه بالآية الكريمة، أوغر كثيرين من المدعين للإيمان ما زُين لهم من سوء أعمالهم، وما حَسَّنَتْه لديهم أهواؤهم ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤].

أقول، ولا أخشى نكيراً: لا يمس الإيمانُ قلبَ شخص إلا ويكون أول أعماله تقديم ماله وروحه في سبيل الإيمان، لا يُراعي في ذلك عذراً ولا تعلة، وكل اعتذار في القعود عن نصرة الله فهو آيةُ النفاق وعلامةُ البعد عن الله.

مع هذا كله نقول إن الخير في هذه الأمة إلى يوم القيامة كما جاءنا به نبأ النبوة، وهذا الانحراف الذي نراه اليوم نرجو أن يكون عارضاً يزول، ولو قام العلماء الأتقياء وأدوا ما عليهم من النصيحة لله ولرسوله وللمؤمنين، وأحيوا روح القرآن، وذكروا المؤمنين بمعانيه الشريفة، واستلفتوهم إلى عهد الله الذي لا يُخلف؛ لرأيت الحق يسمو، والباطل يسفل، ولرأيت نوراً يُبهر الأبصار، وأعمالاً تحار فيها الأفكار.

وإن الحركة التي نحسها من نفوس المسلمين في أغلب الأقطار هذه الأيام، تبشرنا بأن الله قد أعد النفوس لصيحة حق يجمع بها كلمة المسلمين، ويوحد بها بين جميع الموحدين، ونرجو أن يكون العمل قريباً، فإن فعل المسلمون وأجمعوا أمرهم للقيام بما أوجب الله عليهم؛ صَحَّتْ لهم الأوبة، ولصحت منهم التوبة، وعفا الله عنهم، والله ذو فضل على المؤمنين.



فعلى العلماء أن يسارعوا إلى هذا الخير، وهو الخير كله، جمع كلمة المسلمين، والفضل كل الفضل لمن يبدأ منهم بالعمل ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧].



الحكومة الإسلامية
وظيفتها ومميزاتها

المستشار عبد القادر عودة
رحمه الله*



إذا كان الله -جلّ شأنه- قد أوجب علينا أن نتحاكم إلى ما أنزل على رسوله، وأن نحكم به، فقد وجب على المسلمين أن ينصبوا عليهم حكومة تقيم فيهم أمر الله وترعاه، ويتعبد أفرادها بإقامة الحكم طبقًا لما أنزل الله كما يتعبدون بالصوم والصلاة.

---

* عبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان، ١٩٨١م-١٤٠١هـ، ص٨٤ وما بعدها.

والأصل في الحكومات أنها ضرورة اجتماعية لا مفر منها فإذا كان الحكم يتميز بصفات معينة، فقد وجب أن تتصف الحكومة القائمة عليه بنفس هذه الصفات ضمانًا لنجاح الحكم فما يستطيع فاقد الشيء أن يعطيه، وما يحسن القيام على الفكرة إلا مؤمن بها.

وعلى هذا فإذا وجب أن يقوم الحكم طبقًا لشريعة الإسلام فقد وجب أن تكون الحكومة إسلامية، يؤمن أفرادها جميعًا بالمبادئ التي يقوم عليها الحكم ويحرصون على العمل بها.



وإذا وجب أن يكون الحكم اشْتِرَاكِيًّا فمن البلاهة أن يترك الحكم لمن لا يؤمنون بالاشتراكية. وإذا وجب أن يكون الحكم ديموقراطيًا فلن يصلح له حكام يؤمنون بالديكتاتورية.

ذلك هو منطق الناس، وتلك طبائع الأشياء، فمن أراد أن يقيم الإسلام بحكومة تحاكم إلى غير شريعة الإسلام فإنما يعمل على تحطيم الإسلام.

منطق التجارب

ولقد أثبتت التجارب في البلاد الإسلامية أنه لا يكفي لإقامة الإسلام أن يكون الحكام مسلمين، وإنما يجب أن يتحاكموا إلى الإسلام، ويتخذوا القرآن دستورًا للحاكمين والمحكومين، وأمامنا البلاد الإسلامية كلها ليس فيها بلد واحد يقيم حكم الإسلام ويخضع له في كل الشؤون بالرغم من أن حكامها وأغلب سكانها من المسلمين.

بل لقد أثبتت التجارب أن الحكام المسلمين الذين يجهلون الإسلام ولا يعملون على إقامة أحكامه كانوا وما زالوا حربًا على الإسلام وآلة طيعة في يد أعداء الله الذين يكيدون للمسلمين والإسلام، وفي عهود هؤلاء الحكام الجهال استبيحت حرمات الإسلام فحرم ما أحل الله وأحل ما حرم الله، وانتشر الفساد في المجتمع الإسلامي وشاعت الفاحشة، وانحسر مد الإسلام وذهبت ريحه، وسيطر على بلاده وأهله من لم يكن يطمع فيهم بالأمس بل ولا يستطيع أن يدفع عن نفسه.



"هذا هو منطق البشر ومنطق الواقع ومنطق التجارب كل ذلك يقضي بأن قيام الحكم الإسلامي يستوجب أن تؤلف الحكومات ممن يؤمن بالنظام الإسلامي وممن لا هم له إلا إقامة الإسلام وتثبيت دعائمه، وسنرى فيما يأتي أن هذا هو منطق القرآن نفسه."

وظيفة الحكومة إقامة أمر الله

ولقد جعل الإسلام وظيفة الحكومة الإسلامية إقامة الإسلام حيث افترض القرآن في الحكومة الإسلامية أن تقضي على الشرك وتمكن للإسلام، وأن تقيم الصلاة وتأخذ الزكاة، وأن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وأن تَسوس أمور الناس في حدود ما أنزل الله، وذلك قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمۡ دِينَهُمُ

ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾ [النور: ٥٥]

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّـٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَـٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ [الحج: ٤١]

والأمر بالمعروف هو الترغيب في كل ما ينبغي قوله أو فعله طبقًا للإسلام، والنهي عن المنكر هو الترغيب في ترك ما ينبغي تركه أو تغيير ما ينبغي تغييره طبقًا لما رسمه الإسلام، فإذا قامت الحكومة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقد أقامت كل ما أمر به الإسلام وهدمت كل ما يخالف الإسلام.



ولقد أوجب علينا القرآن أن نطيع الحكام والحكومات ولكنه أوجب على الحاكمين والمحكومين إذا تنازعوا في شيء أن يردوه إلى حكم الله، وأن يحكموا فيه بما أنزل الله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]

وردّ المتنازَع فيه إلى حكم الله يقتضي أن تكون الحكومة والحكام قائمين على أمر الله حاكمين بما أنزل الله على رسوله.



وإعطاء المحكومين حق منازعة الحكام ورد المتنازَع فيه إلى أمر الله يقتضي أن يكون الحكام مقيدين بأمر الله لا يسمح لهم بالانحراف عما أنزل الله.

وإذا كانت الحكومات تقوم على طاعة المحكومين وكان من مبادئ الإسلام أن يطيع المحكومون أولي الأمر فيهم والقائمين على شؤونهم من الحكام، فإن مبادئ الإسلام أيضاً أن يخلع المحكومون طاعة الحاكمين إذا ما خرج الحاكمون على طاعة الله، وفي ذلك يقول الرسول ﷺ: «لاَ طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الخَالِقِ».

وبذلك ربط الإسلام طاعة المحكومين للحاكمين بطاعة الحاكمين لأمر الله، فالحكومة الإسلامية يجب أن تقوم على أمر الله وليس لها بأية حال أن تنحرف عما أنزل الله وإلا فقدت حقها في الطاعة وبالتالي حقها في الحكم.

وإذا كان حق الحكومة في الطاعة وفي الحكم ثابتاً كلما كانت نازلة على أمر الله، فيتعين أن تكون وظيفتها هي القيام على أمر الله والعمل بكتابه.

ميزات الحكومة الإسلامية

تختلف الحكومة الإسلامية عن كل حكومة موجودة في العالم الآن، وعن كل حكومة وُجدت من قبل، فهي حكومة فريدة في نوعها متميزة عن كل حكومة غيرها.



ونتصف الحكومة الإسلامية بثلاث صفات لا توجد في غيرها من الحكومات فهي أولاً: حكومة قرآنية، وهي ثانيًا: حكومة شورى، وهي ثالثًا: حكومة خلافة أو إمامة.

الصفة الأولى: حكومة قرآنية

تتميز الحكومة الإسلامية بأنها حكومة قرآنية، أي أنها خاضعة للقرآن، وهو الكتاب الذي أنزله الله على نبيه مُحَمَّدٍ ﷺ. والقرآن هو دستور الحكومة الإسلامية الأعلى، يحكم تصرفاتها ويحدد حقوقها وواجباتها بصفة عامة، ويرسم لها الخطوط والمناهج العامة التي لا يصح لها أن تتعداها، ويدع لها ما دون ذلك من المناهج والتفصيلات. كما أن القرآن في الوقت نفسه يبين حقوق الأفراد وواجباتهم، ويحدد علاقتهم بالحكومة ومدى سلطانها عليهم ومدى خضوعها لسلطانهم.

ويتميز القرآن بميزات متعددة تخالف بينه وبين أي دستور آخر عرفه البشر، ويهمنا من هذه الميزات ما يأتي:

١ أنه كلام الله أوحى به إلى نبيه محمد النبي الأمي ليبلغه للناس نورًا يخرجهم من الظلمات وهدى يعصمهم من الضلال: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٞ * وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا

ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥١- ٥٣]

﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الشورى: ٧]

﴿وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ۚ﴾ [الأنعام: ١٩]

٢ أن المسلمين مكلفون باتباع ما جاء به القرآن وبالاستمساك به، وليس لهم أن يخرجوا عليه بأية حال

﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَٱصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٩]

﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢]

﴿فَٱسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِىٓ أُوحِىَ إِلَيْكَ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الزخرف: ٤٣]

﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ﴾ [الأعراف: ٣]

﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]

﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٦]

٣ أن القرآن لا يقبل التبديل ولا التعديل لأنه من عند الله ولا مبدل لكلمات الله، ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [يونس: ٥١]

﴿وَٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَۖ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلۡتَحَدٗا﴾ [الكهف: ٢٧]

﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗاۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [الأنعام: ١١٥]

﴿لَا تَبۡدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ٦٤]

٤ أن القرآن لا يقبل الزيادة ولا يقبل النقص لأنه كمل وتم بوفاة الرسول ﷺ وانقطاع الوحي، أو تم وكمل قبيل وفاته يوم أنزل الله عليه قوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣]



٥ أن القرآن لا يقبل النسخ، لما سبق، ولأن الله جل شأنه ختم برسالة محمد ﷺ الرسالات، وجعله خاتم النبيين ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٗا﴾ [الأحزاب: ٤٠]، ولأن البشر وهم مستخلفون في الأرض ليس لهم أن يخرجوا على أوامر الله الذي استخلفهم، وليس في استطاعتهم أن ينسخوا كلامه أو يبطل العمل به، فإن فعلوا فعملهم باطل بطلانًا مطلقًا لخروجهم على حدود وظيفتهم وتعرضهم لما ليس من شأنهم.

ونستطيع أن ندلل على عدم قابلية القرآن للنسخ من وجه آخر، وهو القاعدة الأساسية في الشريعة الإسلامية وفي القوانين الوضعية هي أن النصوص لا ينسخها إلا نصوص في مثل قوتها أو أقوى منها، أي نصوص صادرة من الشارع نفسه أو من هيئة لها من سلطان التشريع -على الأقل- مثل ما للهيئة التي أصدرت النصوص المراد نسخها، فالنصوص الناسخة للقرآن يجب أن تكون قرآنًا من عند الله، وليس بعد الرسول قرآن حيث انقطع الوحي، ولا يمكن أن يقال إن ما يصدر من هيئاتنا التشريعية البشرية في درجة القرآن أو أن لها من سلطان التشريع ما للهِ وللرسولِ، وعلى هذا فليس في طوق البشر أن ينسخوا كلام الله أو يعطلوا العمل به.



الصفة الثانية: حكومة شورى

جعل الله الشورى من لوازم الإيمان، حيث جعلها صفة من الصفات اللاصقة بالمؤمنين المميزة لهن عن غيرهم ﴿وَٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمۡ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى: ٣٨] فلا يكمل إيمان المسلمين إلا بوجود صفة الشورى فيهم، ولا يجوز لجماعة مسلمة أن تقوم أو ترضى إقامة أمرها على غير الشورى وإلا كانت آثمة مضيعة لأمر الله.

وأمر الله رسوله أن يشاورهم في الأمر ﴿وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]

وما أمر الله رسوله - ﷺ - بمشاورتهم لحاجة منه إلى رأيهم. وإنما هي فريضة عليهم، ففرض على الحاكم أن يستشير في كل ما يمس الجماعة، وفرض على الجماعة أن تبدي رأيها في كل أمورها، فليس للحاكم أن يستبد برأيه في الشؤون العامة، وليس للجماعة أن تسكت فيما يمس مصالح الجماعة، وهذا يتفق مع ما يفرضه القرآن من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٌ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ﴾ [آل عمران: ١٠٤]

وإذا كانت الشورى فريضة من الفرائض الإسلامية فإنها ليست مطلقة بحيث تمتد إلى كل أمر، وإنما تجب فقط فيما لم يقطع فيه القرآن والسنة برأي، أما ما قطع فيه القُرآنُ وَالسُنَّةُ برأي فهو خارج عن نطاق الشورى إلا أن تكون الشورى في حدود التنفيذ والتنظيم لما نص عليه القرآن وبيّنته السُنة.

والشورى ليست مطلقة من كل قيد فيما تجب فيه، وإنما هي مقيدة بأن لا تخرج عن حدود ما جاء به القرآن والسنة، فلا يجوز بأية حال أن تؤدي الشورى إلى مخالفة نصوص التشريع الإسلامي أو إلى الخروج على روح التشريع، ويجب دائمًا أن تجيء الشورى مطابقة للتشريع الإسلامي ومتابعة لاتجاهاته وروحه.



والتقيد بالتشريع الإسلامي وباتجاهاته وروحه يقتضي أن يكون الحكام وأهل الشورى، أو أكثرهم، ممن يلمون بالتشريع الإسلامي ويفهمون روحه واتجاهاته، ومعنى هذا أن تنحصر الشورى فيمن تتوفر فيهم صفات معينة.

الصفة الثالثة: حكومة خلافة أو إمامة



رأينا في باب الاستخلاف أن الله استخلف البشر في الأرض وأن الاستخلاف على ثلاثة أنواع: استخلاف عام، واستخلاف دول، واستخلاف أفراد.

وقلنا إن استخلاف الأفراد هو الاستخلاف في الرئاسة، وأن المستخلف قد يسمى خليفة كما سُمي داوود عليه السلام: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾ [سورة ص: ٢٦].

وقد يُسمى المستخلَف إمامًا كما سمي إبراهيم عليه السلام وبعض رؤساء بني إسرائيل ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤] ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣].

وقد يسمى المستخلف مَلِكًا ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَـٰقَوْمِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا﴾ [المائدة: ٢٠] ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾ [البقرة: ٢٤٧]

والخلافة والإمامة والملك لا يُقصد منها في نصوص القرآن إلا الرئاسة بمعناها العام، ولا يقصد منها الدلالة على نظام معين من أنظمة الحكم، ذلك أن داود سُمي في القرآن خليفة وسمي مَلِكًا ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً﴾ [ص: ٢٦]. ﴿وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ [البقرة: ٢٥١]

كما أن إبراهيم سمي في موضع إمامًا ووعد أن يكون المهتدون من ذريته أئمة ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]

بينما وصف ذريته في موضع آخر بوصف الملوك: ﴿فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾ [النساء ٥٤]

وَوُعِدَ بنو إسرائيل أن يكونوا أئمة بعد استضعافهم واستبعاد فرعون لهم ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ [القصص: ٥] **فلما تخلصوا من ظلم فرعون وَكَوَّنُوا لأنفسهم دولة مستقلة أخذ موسى يذكرهم بنعمة الله عليهم ويقول لهم:**

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَاءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَآتَاكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ٢٠].

فالخلافة والملك والإمامة مترادفات تدل على الرئاسة العليا للدولة ولا تدل على أكثر من ذلك.

ونظام الحكم الوحيد الذي يعرفه الإسلام هو الحكم القائم على دعامتين:

أحدهما: طاعة أمر الله واجتناب نواهيه، والثانية: الشورى، أي أن يكون أمر الناس شورى بينهم.

فإذا قام الحكم على هاتين الدعامتين فهو حكم إسلامي خالص، وليسمى بعد ذلك بالخلافة أو الإمامة أو المُلك فكل هذه التسميات تسميات صحيحة لا غبار عليها.

أما إذا قام الحكم على غير هاتين الدعامتين فهو حكم لا ينتسب للإسلام بنسب ولا يتصل به بسبب، ولو سُمي خلافة أو إمامة.



الشورى والإسلام



الشيخ محمد العزيز جعيط

رحمه الله*

من محاسن الدين الإسلامي التي هي أكثر من رمل عالج، ولا تخفى إلا على من كان على بصيرته غشاوة، حضه على الشورى وأمره بها وتنويهه بشأنها، فأمر بها أحب الناس إليه وأرفعهم منزلة عنده الذي تولى عصمته وحفظه من الإقرار على الخطأ والمعروف بأصالة الرأي وحدة النظر والثبات عند استحكام حلقات الشدائد سيدنا محمد ﷺ فقال مخاطباً له: ﴿وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِۖ فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾ [آل عمران: ١٥٩]

---

* المجلة الزيتونية، مجلد ٩، جزء ٤، سنة ١٩٥٥م.

وسواء كان أمره بالشورى للاستظهار برأيهم فيما لم ينزل فيه وحي، أو لتطييب قلوبهم لأنهم سادات العرب كانوا إذا لم يشاوروا في الأمر يشق ذلك عليهم، أو ليستن به بعده من الأمراء، أو ليعلم مقادير عقولهم وأفهامهم، أو لجميع هذه الفوائد (وهو الذي ينبغي تقلده).. فقد أئتمر رسول الله بأمر ربه حتى قالت عائشة رضي الله عنها فيما رواه البغوي بسنده إليها: «ما رأيت رجلاً أكثر استشارة للرجال من رسول الله ﷺ».



ولم يقتصر الله على أمر الرسول بالمشورة بل نوه بشأنها حيث جعلها من سمات الرعيل الأول من الناس الذين استحقوا المنزلة الكبرى والنعيم الباقي، لأجل ما اتسموا به من جميل الصفات فقال جل شأنه: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ * وَٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ * وَٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمۡ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى: ٣٦-٣٨]

وليست الشورى من مبتكرات الإسلام بل هي شنشنة متأصلة في العرب؛ فقد كانوا يفزعون إليها فيما بينهم في كل أمر مهم، وقد كانت دار الندوة (وهي دار قصي بن كلاب) أُعدت للاجتماع للمشورة، وكانت قريش لا تقضي أمراً إلا فيها، وكانوا لا يُدخلون فيها غير قرشي إلا إذا بلغ الأربعين، خلاف القرشي.



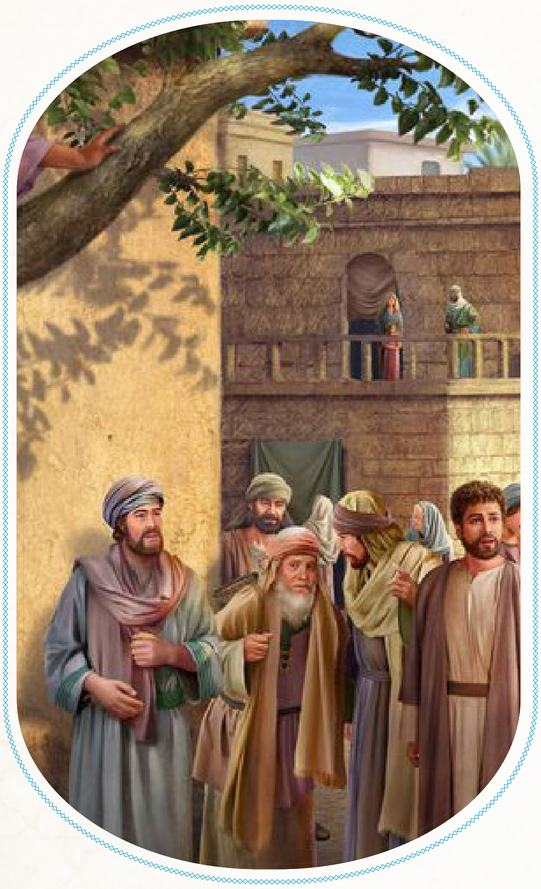
ومن أعظم اجتماعاتهم فيما اجتماعهم للتشاور فيما يصنعون في أمر رسول الله ﷺ، بعد ما أعوزتهم الحيل في كفه عن الدعوة إلى سبيل ربه ونعيه على ما يعبدون من دون الله. وقد جاء الدين الإسلامي بتعيين الخليفة، وهو الذي يجمع بين السلطتين الروحية والزمنية بطريق التشاور والانتخاب، كما وقع ذلك في تعيين الخليفة الأول، رضي الله عنه.

وقد استشار سيدنا أبو بكر في عهده بالخلافة لعمر بن الخطاب عبدالرحمن بن عوف وعثمان بن عفان. ولما كتب له العهد بالخلافة أشرف على الناس وقال: أترضون بمن استخلفت عليكم؟ فقالوا: نعم.

واستشار رسول الله ﷺ في الأمور الدينية والدنيوية، فاستشار قبل تشريع الأذان فيما يجمع به الناس للصلاة، واستشار في أمر أسرى بدر ورجع إلى ما أشار به الحباب بن المنذر في غزوة بدر، وقد كان نزل على أقرب ماء إلى بدر من مياهها، واستشارهم في غزوة أحد، أيقيمون بالمدينة ويدعونهم حيث ينزلون أو يخرجون إليهم، واستشارهم لما وقع الإفك على عائشة رضي الله عنها وأبطأ عليه الوحي فقال عمر: مَن زوّجها لك يا رسول الله؟ فقال: الله تعالى. قال: أفتظن أن الله دلس عليك فيها، سبحانك هذا بهتان عظيم! واستأمر علي بن أبي طالب وأسامة بن زيد رضي الله عنهما في فراقها.

واستشارهم في غزوة الخندق هل يبرز من المدينة أو يكون فيها، فأشار عليه بالخندق سلمان الفارسي فضرب على المدينة الخندق. واستشارهم لما نقض بنو قريظة العهد ورأى رسول الله ﷺ شدة الأمر فبعث إلى عيينة بن حصن الفزاري وإلى الحارث بن عوف المري في أن يُقطعهما ثلث ثمار المدينة على أن يرجعا بمن معهما عنه، فلما استشار في ذلك سعد بن معاذ وسعد بن عبادة كرها ذلك وأشارا بالقتال.

واستشار عمر الصحابة في إجلاء اليهود عن خيبر، واستشار الناس أيضاً في المسير إلى العراق في ابتداء أمر القادسية فقال العامة: سِرْ وسر بنا معك، فقال: اغدوا واستعدوا فإني سائر إلى أن يجيء رأي هو أمثل من هذا، ثم جمع وجوه أصحاب رسول الله ﷺ وأعلام العرب وأرسل إلى عليّ وطلحة والزبير وعبدالرحمن واستشارهم، فاجتمعوا على أن يبعث رجلاً ويقيم ويرميهم بالجنود، فجمع عمر الناس وقال إني كنت عزمت على المسير حتى صرفني ذوو الرأي.



وجاء في آخر كتاب (الاعتصام بالكتاب والسنة) من صحيح البخاري ما نصه: «وكانت الأئمة بعد النبي ﷺ يستشيرون أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها، فإذا وضح الكتاب أو السنة لم يتعدوه إلى غيره، اقتداءً بالنبي ﷺ، وكان القراء أصحاب مشورة عمر، كهولاً كانوا أو شباناً، وكان وقّافاً عند كتاب الله عز وجل».

وقد تضمن ما ساقه البخاري أمرين:

الأول: ما يستشار فيه، والثاني: أهل الاستشارة.

فأما الأول، فهو كل ما يُرجى منه خير للصالح العام، سواء أكان اقتصادياً أو اجتماعياً أو قضائياً، مما لم يرِد فيه نص شرعي بالنفي أو بالإثبات.

فأما ما فصّل فيه الشارع القول فإنه لا يصح تجاوزه وتعدي حدوده، وهذا معنى قوله: «يستشيرون أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها، فإذا وضح الكتاب أو السنة لم يتعدوه إلى غيره».

فمثل كون الدولة إسلامية تؤسس نظمها على مبادئ الدين الإسلامي.. لا يصح أن يكون مجالاً للبحث والاستشارة! ويُذكر ذلك في الدساتير الإسلامية كقاعدة كلية يرجع إليها عند النظر في الجزئيات، كما يومئ إلى ذلك ما جاء في الدستور المصري المحرر عام ١٩٣٠ في الباب السادس تحت عنوان أحكام عامة، ما نصه: مادة ١٣٨: «الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية».



وجاء في الدستور السوري الذي أقرته الجمعية التأسيسية في ٥ أيلول عام ١٩٥٠ ما نصه:

المادة الثانية: أولاً: السيادة للشعب، لا يجوز لفرد أو جماعة ادعاؤها. ثانياً: تقوم السيادة على مبدأ حكم الشعب بالشعب وللشعب. ثالثاً: يمارس الشعب السيادة ضمن الأشكلة والحدود المقررة في الدستور.

المادة الثالثة: أولاً: دين رئيس الجمهورية الإسلام. ثانياً: الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع. ثالثاً: حرية الاعتقاد مصونة، والدولة تحترم جميع الأديان السماوية وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها، على أن لا يخل ذلك بالنظام العام. رابعاً: الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصونة ومرعية. المادة الرابعة: اللغة العربية هي اللغة الرسمية».

وجاء في الكلمة التي ألقاها السيد لياقت علي خان -رئيس وزراء الباكستان- في المجلس التأسيسي بكراتشي لبيان الأغراض المتوخاة من الدستور ما نصه:

«قرر المجلس التأسيسي دستوراً تمارس الدولة به وظائفها، مقتفيةً أثر التعاليم التي توحي بها الديموقراطية والحرية والمساواة والتسامح والعدالة الاجتماعية كما جاءت في تعاليم الإسلام، دستوراً يكفف حياة المسلمين أفراد أو جماعات حسب تعاليم ومعتقدات الإسلام السمحاء كما وردت في الكتاب الكريم والسنة. دستوراً يمنح الأقليات فيها الحرية التامة لمزاولة مهنهم والقيام بأعمالهم وبعباداتهم وفق تعاليم دينهم، كما سيتركهم يتمتعون بحرية في النهوض بثقافتهم.

وأما الأمر الثاني: وهو أهل الاستشارة فهم أهل العلم أي بما يستشارون فيه[1] لا فرق في ذلك بين الكهول والشبان، ولا بين أتباع حزب معين وأتباع حزب آخر أم مستقلين، ولا يصح احتكار طائفة خاصة للشورى في أمر يهم الأفراد والجماعات ويرجع صالحه إلى الوطن؛ فمِثل وضع دستور المملكة، ينبغي أن يشارك فيه الخبراء بالنظم الإسلامية والخبراء بالنظم الأجنبية؛ ليحصل من مجاذبة النظر إقرار ما يعود بالصلاح على الوطن ولا يتنافى مع أصول الدين. ولا ينبغي تقليد الأوضاع الأجنبية قبل اختبارها بجد النظر وسبرها بمعيار الشرع وتمييز ما يصلح منها ببلد معين وما لا يصلح.

وقد نبه على هذا المعنى الوزير المصري المرحوم صدقي باشا؛ فقال في شأن تنقيح الدستور المصري الموضوع بين سنتي (١٩٢٢) و(١٩٢٣) بعد أن ذكر أنه وُضع على مثال الدستور البلجيكي، ما نصه:

«ومن يستقرئ أخبار وضع الدساتير، لن تفوته ملاحظة أن كثيراً من واضعي الدساتير الحديثة يعمدون إلى الانتفاع بخبرة الغير في الأمور الدستورية، دون مراعاة ما بين بلد وبلد من الفوارق في الخُلق والطباع والنظم الاجتماعية، ويظنون خطأً أن آخر الأوضاع خيرها إطلاقاً كما أن أحدث المخترعات أكملها، أو أن ما نجح في بلد لا بد ناجح في غيره من البلاد، ويرون أن النقل عن الغير أقل كلفة وأهون نصَباً، إذ كان البحث والاستقراء فيما يناسب ويلابس حال كل بلد أمراً صعب المسالك طويل المشقة». أهـ

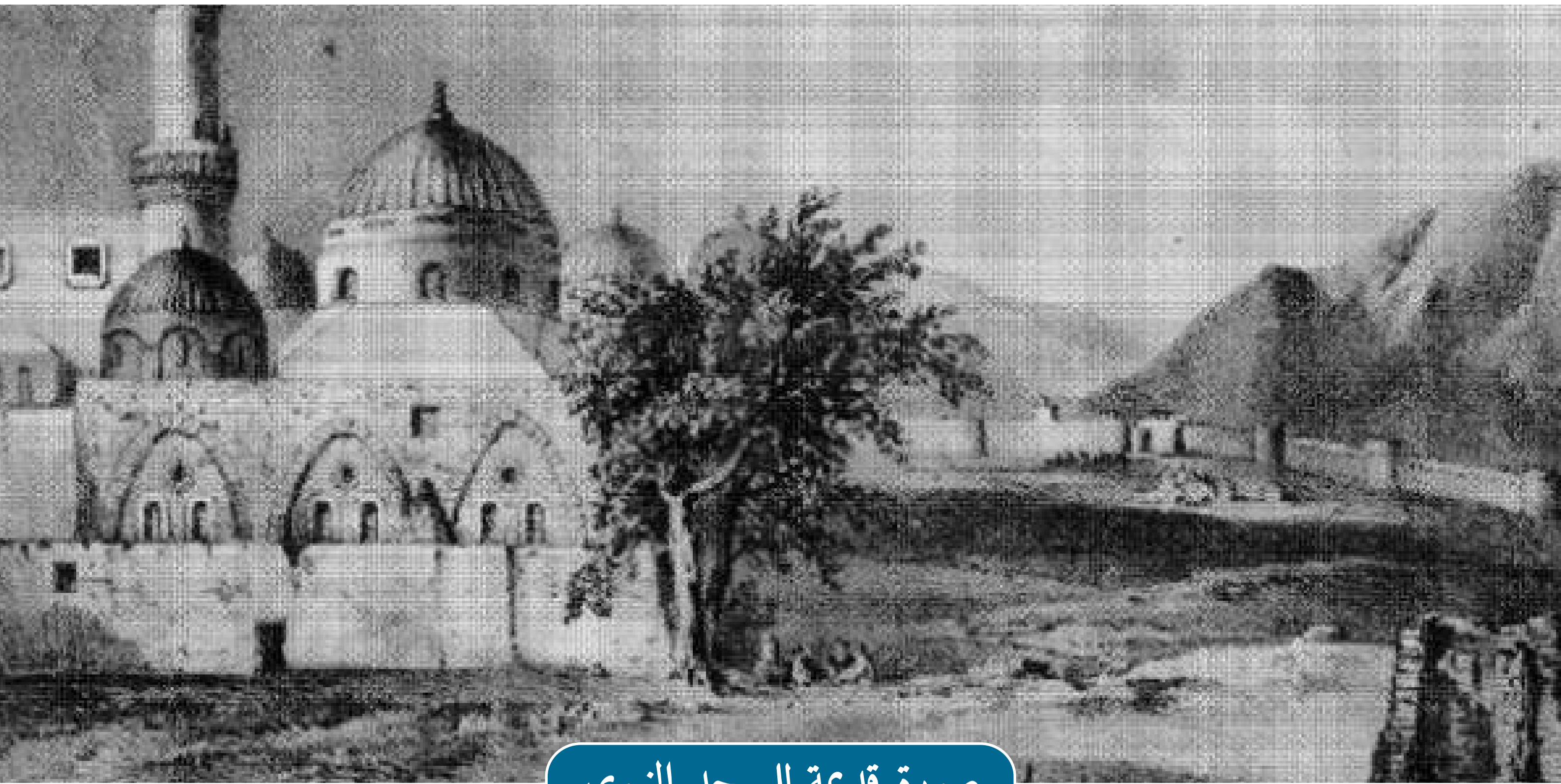
١- ففي الشؤون الحربية قادة الجيش وزعماؤه، وفي المسائل الاقتصادية والاجتماعية التجار وأرباب المهن الخبيرون بذلك، وفي التشريع العلماء بالتشريع.

طبيعة الدولة الإسلامية وأهدافها



د. عبد الكريم زيدان

رحمه الله*

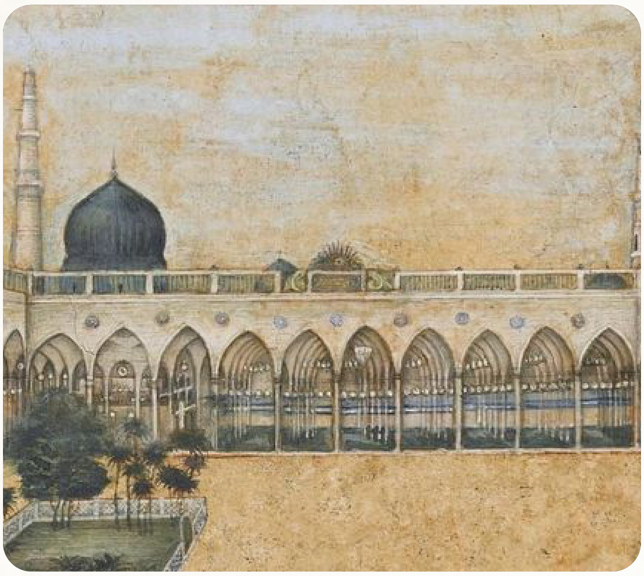


صورة قديمة للمسجد النبوي

الدولة الإسلامية دولة فكرية تقوم على أساس العقيدة الإسلامية وما انبثق عنها من أحكام ونظام. فهي إذن ليست دولة إقليمية محدودة بالحدود الأرضية، ولا دولة عنصرية محدودة بحدود القوم والجنس والعنصر، وإنما هي دولة فكرية تمتد إلى المدى الذي تصل إليه عقيدتها ومن ثم فلا مكان فيها لامتيازات تقوم على أساس اللون أو الجنس أو الإقليم. وهذه الطبيعة للدولة الإسلامية

* عبدالكريم زيدان، الفرد والدولة في الشريعة الإسلامية، ط١، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد-العراق، ص١١-١٧.

يمكنها أن تكون عالمية تضم مختلف الأجناس والأقوام، إذ باستطاعة أي إنسان أن يعتنق عقيدة هذه الدولة -الإسلام- فيكون من رعاياها وحملة عقيدتها ونظامها. وإذا رفض اعتناق الإسلام فإنه يستطيع أن يعيش في ظل نظامها القانوني ويكون من رعاياها وحملة جنسيتها ويبقى هو على عقيدته دون مضايقة من الدولة.



أما أهداف هذه الدولة فهي مشتقة من طبيعتها، فما دامت هي دولة فكرية قامت على أساس الإسلام فمن الطبيعي أن تكون أهدافها هي أهداف الإسلام ذاته، فلا تقف أهدافها عند حد توفير الأمن والطمأنينة للأفراد والمحافظة على حياتهم ورد العدوان الخارجي عنها، بل تمتد أهدافها إلى تنفيذ أحكام الإسلام في جميع شؤون الدولة وحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم أجمع.

إن عليها أن تمكن الأفراد من عبادة الله والعيش وفق العقيدة الإسلامية وحسب المناهج التي وضعها الإسلام، وأن ترفع العوائق التي تحول دون ذلك، وأن تزيل كل ما يناقض الإسلام في أفكاره ونظمه الاجتماعية والاقتصادية، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَنَهَوۡاْ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلۡأُمُورِ﴾ [الحج: ٤١]. فإقامة الصلاة تشير إلى تمكين الفرد من العيش وفق مناهج الإسلام وتنفيذ جميع أحكامه في جميع شؤون الدولة.

هذه هي أهداف الدولة الإسلامية وهي بجملتها ترجع إلى رعاية مصالح الفرد والمجتمع بالكيفية التي شرعها الله تعالى، وبهذا تضمن الدولة مصلحة الفرد في العاجل والآجل.

حقوق الفرد في الدولة الإسلامية

شخصية الفرد في الدولة الإسلامية بارزة لا تفنى فيها وإنما تقوم بإزائها، تعينها وتعمل على بقائها وصلاحها، كما تعمل هي على بقاء شخصية الفرد وصلاحه، لأن بقاء وصلاح كل منهما ضروري للآخر، فلا تنافر بين الاثنين ولا تعارض، ولا مصلحة لأحدهما في مخاصمة الآخر ومعارضته لمحض المخاصمة والمعارضة. وإنما قد يحدث شيء من ذلك عند انحراف أحدهما عن نهج الإسلام الذي يخضع له الاثنان... من أجل هذا كله يتمتع الفرد في الدولة الإسلامية بكامل حقوقه التي أقرها له الإسلام، لأن ما أقره الإسلام تقره دولة الإسلام.. ثم إن تمتع الفرد بحقوقه يعتبر أعظم ضمان لبقاء الدولة الإسلامية قوية سليمة البنيان قادرة على تحقيق أهدافها. ومن ثم فإن الدولة تحرص على تمتع الأفراد بحقوقهم، حرص هؤلاء على هذه الحقوق.. ولا مصلحة مطلقاً للدولة في السطو على هذه الحقوق لأنها قامت لتمكين الأفراد من أن يحيوا الحياة الإسلامية، ومن أهم أسباب هذا التمكين تمتعهم بحقوقهم بل ودفعهم إلى استعمال هذه الحقوق..



الحقوق السياسية عند القانونيين، هي الحقوق التي يكتسبها الشخص باعتباره عضوا في هيئة سياسية مثل حق الانتخاب والترشيح وتولي الوظائف العامة في الدولة[١]. أو هي الحقوق التي يساهم الفرد بواسطتها في إدارة شؤون الدولة أو في حكمها[٢].

١. أصول القانون للدكتور السنهوري وحشمت ابن شيت ص٢٦٨.
٢. القانون الدولي الخاص للدكتور جابر جاد ج١ ص٢٧٢.

ونحن في هذا المبحث سنتكلم عن الحقوق السياسية في الشريعة الإسلامية بمعناها الذي بيناه عند القانونيين لكي يتبين لنا مدى ما اعترفت الشريعة به من هذه الحقوق للأفراد.

انتخاب رئيس الدولة

للأفراد حق انتخاب رئيس الدولة، فمن اختاروه لهذا المنصب فهو رئيس الدولة الشرعي، وبهذا صرح الفقهاء. فمن أقوالهم الصريحة في هذه المسألة قولهم: «من اتفق المسلمون على إمامته وبيعته ثبتت إمامته ووجبت معونته[٣]». وقولهم أيضاً: «الإمامة -أي رئاسة الدولة- تثبت بمبايعة الناس -أي لرئيس الدولة- لا بعهد السابق له[٤]». فرئيس الدولة رجل تختاره الجماعة وترضى به وهو يستمد سلطانه من هذا الرضا وذاك الاختيار.

أساس هذا الحق

وإذا كان للأفراد حق انتخاب رئيس الدولة، فما أساس هذا الحق؟

الذي نراه أن هذا الحق يقوم على أساس مبدأ الشورى الذي أقرته الشريعة، ومبدأ مسؤولية الجماعة عن تنفيذ أحكام الشرع وإدارة شؤونها وفق هذه الأحكام.



٣. المغني لابن قدامة الحنبلي ج٨ ص١٠٦.
٤. منهاج السنة النبوية للإمام ابن تيمية ج١ ص١٤٢.

وهذا المبدأ نطق به القرآن الكريم قال تعالى: ﴿وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ﴾ [الشورى ٣٨]

فهذا النص صريح في أن أمور المسلمين، لا سيما المهمة منها، تدار بطريق الشورى. ولا شك أن منصب رئيس الدولة من الأمور الخطيرة التي يجب أن تجري فيها المشاورة. لأنه أمر يهمهم جميعاً ويتعلق بصميم شؤونهم فيجب أن يكون لهم رأي فيمن يولى عليهم. والمشاورة تستلزم أن يبدي كل واحد رأيه فيمن يراد انتخابه رئيساً للدولة.



مسؤولية الجماعة عن تنفيذ أحكام الشرع؛

فالجماعة مسؤولة عن تنفيذ أحكام الشرع وإدارة شؤونها وفق هذه الأحكام، وهذه المسؤولية تستفاد من مجموع النصوص القرآنية، وتؤيدها السوابق التاريخية الثابتة. فخطابات الشارع في القرآن الكريم موجهة إلى جماعة المسلمين، مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾ [التوبة: ١٧]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [الأعراف: ٣]، ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ﴾ [النور: ٢]، ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، فهذه النصوص وأمثالها تدل دلالة واضحة على مسؤولية جماعة المسلمين عن تنفيذ أحكام الشرع ومنها ما تعلق بجميع شؤونهم.



وهذه المسؤولية الضخمة الملقاة على عاتق الجماعة تقتضي أن يكون السلطان من حق الجماعة نفسها لتستعين به على تنفيذ ما هي مسؤولة عنه، وهو تنفيذ أحكام الشرع وإدارة شؤونها وفق هذه الأحكام.

ولكن مباشرة الجماعة سلطانها هذا لا يمكن أن يتم بصفتها الجماعة، فإن هذا غير ممكن عملاً، ولهذا ظهرت نظرية النيابة في مباشرة سلطانها لتنفيذ ما هي مكلفة به شرعاً. وهذه الإنابة من خالص حقها، لأن المالك يحق له أن يوكل غيره فيما يملكه، والأمة -جماعة المسلمين- تملك السلطان فتملك التوكيل فيه... فهي وحدها تختار رئيس الدولة.

المركز القانوني لرئيس الدولة

وبناء على ما قدمنا يتضح بجلاء المركز القانوني لرئيس الدولة، فهو مركز النائب والوكيل، الوكيل عن الأمة، فهي التي انتخبته نائباً عنها ليدير شؤونها وفق مناهج الشرع الإسلامي ولتطبيق سائر أحكامه، وهذا ما صرح به الفقهاء. فمن أقوالهم، ما ذكره الفقيه المشهور الماوردي وهو يتكلم عن أثر موت الخليفة أو الوزير في سلطة الأمير، ما نصه: «وإذا كان تقليد الأمير من قبل الخليفة لم ينعزل -أي الأمير- بموت الخليفة، وإن كان من قبل الوزير انعزل بموت الوزير، لأن تقليد الخليفة نيابة عن المسلمين، وتقليد الوزير نيابة عن نفسه»[٥].

٥. الأحكام السلطانية للماوردي ص٢٩.

الأمة مصدر السلطات

وإذا كان مركز رئيس الدولة مركز الوكيل، فمن البديهي أنه يستمد سلطاته من موكله، أي من الأمة. فالأمة هي مصدر السلطات، كما نقول في الاصطلاح القانوني الحديث، وهو يباشر هذه السلطات باسم الأمة وبهذا الاعتبار.



ويلاحظ هنا أن الأمة وإن كانت هي مصدر السلطات، إلا أن سلطانها محدود غير مطلق، محدود بسلطان الله المطلق وبإرادته المتمثلة فيما شرعه من أحكام للأفراد ونظام للجماعة. ومن ثم فإن سلطان الأمة سلطان تنفيذ لهذا النظام وليس بسلطان خلق وإنشاء له.. ويترتب على هذه الطبيعة لسلطانها أنها لا تملك تغيير هذا النظام ولا استعمال سلطانها فيما يناقضه أو يؤدي إلى تغييره. وإذا كانت الأمة لا تملك تغيير شرع الله ولا استعمال سلطانها فيما يناقضه، فرئيس الدولة -وهو وكيلها- لا يملك أيضاً هذا الأمر لأن الوكيل لا يملك فيما وكل فيه أكثر مما يملكه الموكل...

ويترتب على ما قلناه، أن الأمة، إذا شرعت ما يخالف شرع الله أو نفذت ما يناقض شرع الله، أو قام رئيس الدولة - وهو وكيلها- بشيء من ذلك، كان هذا العمل منهما أو من أحدهما بلا سند شرعي لتجاوزه حدود سلطانهما فيكون باطلاً.. لأن سلطان الأمة كما قلت سلطان تنفيذي، ينفذ شرعاً إلهياً قائماً وليس بسلطان إنشائي يخلق شرعاً جديداً وينفذه..



الاستبداد والدين



عبد الرحمن الكواكبي

رحمه الله*

تضافرت آراء أكثر العلماء الناظرين في التاريخ الطبيعي للأديان على أن الاستبداد السياسي متولد من الاستبداد الديني، والبعض يقول: إن لم يكن هناك توليد فهما أخَوان، أبوهما التغلب، وأمهما الرياسة، أو هما صنوان قويان بينهما رابطة الحاجة على التعاون لتذليل الإنسان، والمشاكلة بينهما أنهما حاكمان: أحدهما في مملكة الأجسام، والآخر في عالم القلوب.

* عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، تحقيق وتقديم: د. محمد عمارة، ط٢ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩م)، ص٢٩-٣٧.

والفريقان مصيبان في حكمهما بالنظر إلى مغزى أساطير الأولين، والقسم التاريخي من التوراة والرسائل المضافة إلى الإنجيل، ولكنهم مخطئون في حق الأقسام التعليمية الأخلاقية فيهما، كما هم مخطئون إذا نظروا إلى أن القرآن جاء مؤيداً للاستبداد السياسي، وليس من العذر في شيء أن يقولوا: نحن لا ندرك دقائق القرآن نظراً لخفائها علينا في طي بلاغته ووراء العلم بأسباب نزول آياته، وإنما نبني نتيجتنا على مقدمات ما نشاهد عليه المسلمين منذ قرون إلى الآن من استعانة مستبديهم بالدين.



يقول هؤلاء المحررون: إن التعاليم الدينية ومنها الكتب السماوية تدعو البشر إلى خشية قوة عظيمة هائلة لا تدرك العقول كنهها، قوة تتهدد الإنسان بكل مصيبة في الحياة فقط، كما عند البوذية واليهودية، أو في الحياة وبعد الممات كما عند النصارى والإسلام، تهديداً ترتعد منه الفرائص فتخور القوى، وتنذهل منه العقول فتستسلم للخبل والخمول، ثم تفتح هذه التعاليم أبواباً للنجاة من تلك المخاوف، نجاة وراءها نعيم مقيم، ولكن على تلك الأبواب حجاب من البراهمة والكهنة والقسوس وأمثالهم، الذين لا يأذنون للناس بالدخول ما لم يعظموهم، مع التذلل والصغار، ويرزقوهم باسم نذر أو ثمن غفران، حتى إن أولئك الحُجّاب في بعض الأديان يحجزون -فيما يزعمون- لقاء الأرواح بربها ما لم يأخذوا عنها مكوس المرور إلى القبور وفدية الخلاص من مطهر الأعراف. وهؤلاء المهيمنون على الأديان كم يرهبون الناس من غضب الله وينذرونهم بحلول مصائبه وعذابه عليهم، ثم يرشدونهم إلى أن لا خلاص ولا مناص لهم إلا بالالتجاء إلى سكان القبور الذين لهم دالة بل سطوة على الله فيحمونهم من غضبه.



ويقولون: إن السياسيين يبنون كذلك استبدادهم على أساس من هذا القبيل، فهم يسترهبون الناس بالتعالي الشخصي والتشامخ الحسي، ويذلونهم بالقهر والقوة وسلب الأموال؛ حتى يجعلوهم خاضعين لهم عاملين لأجلهم، يتمتعون بهم كأنهم نوع من الأنعام التي يشربون ألبانها ويأكلون لحومها ويركبون ظهورها وبها يتفاخرون.

ويرون أن هذا التشاكل في بناء ونتائج الاستبدادين الديني والسياسي جعلهما في مثل فرنسا خارج باريس مشتركين في العمل كأنهما يدان متعاونتان، وجعلهما في مثل روسيا مشتبكين في الوظيفة كأنهما اللوح والقلم يسجلان الشقاء على الأمم.

ويقررون أن هذا التشاكل بين القوتين ينجر بعوام البشر، وهم السواد الأعظم، إلى نقطة أن يلتبس عليهم الفرق بين الإله المعبود بحق وبين المستبد المطاع بالقهر، فيختلطان في مضايق أذهانهم من حيث التشابه في استحقاق مزيد التعظيم، والرفعة عن السؤال وعدم المؤاخذة على الأفعال. بناءً عليه لا يرون لأنفسهم حقاً في مراقبة المستبد لانتفاء النسبة بين عظمته ودناءتهم، وبعبارة أخرى يجد العوام معبودهم وجبّارهم مشتركين في كثير من الحالات والأسماء والصفات، وهم هم، ليس من شأنهم أن يفرقوا مثلاً بين (الفعّال المطلق)، والحاكم بأمره، وبين (لا يُسأل عما يَفعل) وغير مسئول، وبين (المنعم) وولي النعم، وبين (جل شأنه) وجليل الشأن. بناء عليه يعظمون الجبابرة تعظيمهم لله، ويزيدون تعظيمهم على التعظيم

لله لأنه حليم كريم ولأن عذابه آجل غائب، وأما انتقام الجبار فعاجل حاضر. والعوام كما يقال: عقولهم في عيونهم، يكاد لا يتجاوز فعلهم المحسوس المشاهد، حتى يصح أن يقال فيهم: لولا رجاؤهم بالله وخوفهم منه فيما يتعلق بحياتهم الدنيا لما صلوا ولا صاموا، ولولا أملهم العاجل لما رجحوا قراءة الدلائل والأوراد على قراءة القرآن، ولا رجحوا اليمين بالأولياء المقربين كما يعتقدون على اليمين بالله.

وهذه الحال هي التي سهلت في الأمم الغابرة المنحطة دعوى بعض المستبدين الألوهية على مراتب مختلفة حسب استعداد أذهان الرعية، حتى يقال إنه ما من مستبد سياسي إلى الآن إلا ويتخذ له صفة قدسية يشارك بها الله أو تعطيه مقامَ ذي علاقة مع الله. ولا أقل من أن يتخذ بطانة من خدمة الدين يعينونه على ظلم الناس باسم الله، وأقل ما يعينون به الاستبداد تفريق الأمم إلى مذاهب وشيع متعادية تقاوم بعضها بعضاً، فتتهاتر قوة الأمة ويذهب ريحها، فيخلو الجو للاستبداد ليبيض ويفرخ، وهذه سياسة الإنكليز في المستعمرات لا يؤيدها شيء مثل انقسام الأهالي على أنفسهم وإفنائهم بأسهم بينهم بسبب اختلافهم في الأديان والمذاهب.


هنرى الثامن

ويعللون أن قيام المستبدين من أمثال (أبناء داود) و(قسطنطين) في نشر الدين بين رعاياهم، وانتصار مثل (فيليب الثاني) الإسباني و(هنري الثامن) الإنكليزي للدين، حتى بتشكيل مجالس (إنكيزيسيون)، وقيام الحاكم الفاطمي والسلاطين الأعاجم في الإسلام بالانتصار لغلاة الصوفية وبنائهم لهم التكايا.. لم يكن إلا بقصد الاستعانة

بمسوح الدين وببعض أهله المغفلين على ظلم المساكين، وأعظم ما يلائم مصلحة المستبد ويؤيدها أن الناس يتلقون قواعده وأحكامه بإذعان دون بحث أو جدال، فيودون تأليف الأمة على تلقي أوامرهم بمثل ذلك، ولهذا القصد عينه كثيراً ما يحاولون بناء أوامرهم أو تفريعها على شيء من قواعد الدين.

ويحكمون بأن بين الاستبدادين السياسي والديني مقارنة لا تنفك، متى وُجد أحدهما في أمة جر الآخر إليه، أو متى زال زال رفيقه، وإن صلح (أي ضعف) أحدهما صلح (أي ضعف) الثاني.



ويقولون: إن شواهد ذلك كثيرة جداً لا يخلو منها زمان ولا مكان. ويبرهنون على أن الدين أقوى تأثيراً من السياسة إصلاحاً وإفساداً، ويمثلون بالسكسون -أي الإنكليز والهولنديين والأميركان والألمان- الذين قبلوا البروتستانتية، فأثر التحرير الديني في الإصلاح السياسي والأخلاق أكثر من تأثير الحرية المطلقة السياسية في جمهور اللاتين، أي الفرنسيين والطليان والإسبانيول والبرتغال. وقد أجمع الكتاب السياسيون المدققون، بالاستناد على التاريخ والاستقراء على أن ما من أمة أو عائلة أو شخص تنطع في الدين، أي تشدد فيه، إلا واختل نظام دنياه وخسر أولاده وعقباه.

والحاصل أن كل المدققين السياسيين يرون أن السياسة والدين يمشيان متكاتفين، ويقدرون أن إصلاح الدين أسهل وأقوى وأقرب طريقاً للإصلاح السياسي.



وربما كان أول من سلك هذا المسلك أي استخدم الدين في الإصلاح السياسي، هم حكماء اليونان، حيث تحيلوا على ملوكهم المستبدين في حملهم على قبول الاشتراك في السياسة بإحيائهم عقيدة الاشتراك في الألوهية، أخذوها عن الآشوريين ومزجوها بأساطير المصريين بصورة تخصيص العدالة بإله، والحرب بإله، والأمطار بإله، إلى غير ذلك من التوزيع، وجعلوا لإله الآلهة حق النظارة عليهم، وحق الترجيح عند وقوع الاختلاف بينهم.

ثم بعد تمكن هذه العقيدة في الأذهان -لما أُلبست من جلالة المظاهر وسحر البيان- سهُل على أولئك الحكماء دفعهم الناس إلى مطالبة جبابرتهم بالنزول من مقام الانفراد، وبأن تكون إدارة الأرض كإدارة السماء، فانصاع ملوكهم إلى ذلك مكرهين. وهذه هي الوسيلة العظمى التي مكّنت اليونان أخيراً من إقامة جمهوريات أثينا وإسبارطة. وكذلك فعل الرومان. وهذا الأصل لم يزل المثال القديم لأصول توزيع الإدارة في الحكومات الملكية والجمهوريات على أنواعها إلى هذا العهد.

إنما هذه الوسيلة -أي التشريك- فضلاً عن كونها باطلة في ذاتها، نتج عنها أخيراً رد فعل أضر كثيراً، وذلك أنها فتحت للمشعوذين من سائر طبقات الناس باباً واسعاً لدعوى شيء من خصائص الألوهية، كالصفات القدسية والتصرفات الروحية، وكان قبل ذلك لا يتهجم على مثلها غير أفراد من الجبابرة كنمرود إبراهيم وفرعون موسى، ثم صار يدعيها البرهمي والبادري والصوفي. ولملاءمة هذه المفسدة لطباع البشر من وجوه كثيرة (ليس بحثنا هذا محلها) انتشرت وعمت وجنّدت جيشاً عرمرماً يخدم المستبدين.

وقد جاءت التوراة بالنشاط، تخلصتهم من خمول الاتكال بعد أن بلغ فيهم أن يكلفوا الله ونبيه يقاتلان عنهم، وجاءتهم بالنظام بعد فوضى الأحلام، ورفعت عقيدة التشريك مستبدلة مثلاً بأسماء الآلهة المتعددة بالملائكة، ولكن لم يرضَ بعض ملوك آل كوهين بالتوحيد فأفسدوه.

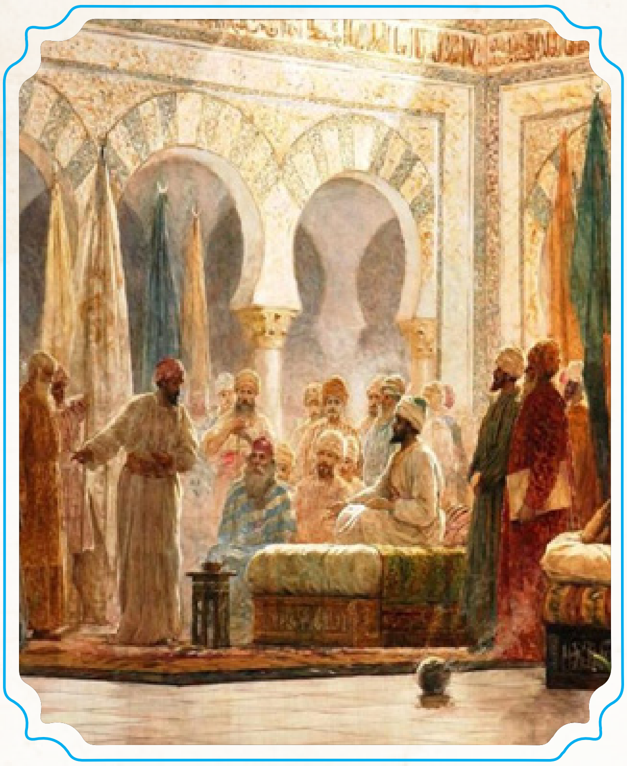
ثم جاء الإنجيل بسلسبيل الدعة والحلم فصادف أفئدة محروقة بنار القساوة والاستبداد، وكان أيضاً مؤيداً لناموس التوحيد، ولكن لم يقو دعاته الأولون على تفهيم تلك الأقوام المنحطة الذين بادروا لقبول النصرانية قبل الأمم المترقية أن الأبوة والبنوّة صفتان مجازيتان يعبر بهما عن معنى لا يقبله العقل إلا تسليماً، كمسألة القدر التي ورثت الإسلامية التفلسف فيها عن أديان الهنود وأوهام اليونان. ولهذا تلقت تلك الأمم الأبوة والبنوة بمعنى توالد حقيقي لأنه أقرب إلى مداركهم البسيطة التي يصعب عليها تناول ما فوق المحسوسات، ولأنهم كانوا قد ألفوا الاعتقاد في بعض جبابرتهم الأولين أنهم أبناء الله، فكبر عليهم أن يعتقدوا في عيسى عليه السلام صفة هي دون مقام أولئك الملوك. ثم لما انتشرت النصرانية ودخلها أقوام مختلفون، تلبست ثوباً غير ثوبها، كما هو شأن سائر الأديان التي سلفتها، فتوسعت برسائل بولس ونحوها، فامتزجت بأزياء وشعائر وثنية للرومان والمصريين مضافة على شعائر الإسرائيليين وأشياء من الأساطير وغيرها، وأشياء من مظاهر الملوك ونحوها. وهكذا صارت النصرانية تعظم رجال الكهنوت إلى درجة اعتقاد النيابة عن الله والعصمة عن الخطأ وقوة التشريع، ونحو ذلك مما رفضه أخيراً البروتستانت، أي الراجعون في الأحكام لأصل الإنجيل.



ثم جاء الإسلام مهذباً لليهودية والنصرانية مؤسساً على الحكمة والعزم هادماً للتشريك بالكلية، ومحكماً لقواعد الحرية السياسية المتوسطة بين الديموقراطية والأريستقراطية، فأسس التوحيد ونزع كل سلطة دينية أو تغلبية تحكم في النفوس أو في الأجسام، ووضع شريعة محكمة إجمالية صالحة لكل زمان وقوم ومكان، وأوجد مدنيّة فطرية سامية، وأظهر للوجود حكومة كحكومة الخلفاء الراشدين التي لم يسمح الزمان بمثال لها بين البشر، فإن هؤلاء الخلفاء الراشدين فهموا معنى ومغزى القرآن النازل بلغتهم وعملوا به واتخذوه إماماً، فأنشئوا حكومة قضت بالتساوي حتى بينهم أنفسهم وبين فقراء الأمة في نعيم الحياة وشظفها، وأحدثوا في المسلمين عواطف أخوّة وروابط هيئة اجتماعية اشتراكية لا تكاد توجد بين أشقاء يعيشون بإعالة أب واحد وفي حضانة أم واحدة، لكل منهم وظيفة شخصية، ووظيفة عائلية، ووظيفة قومية.



على أن هذا الطراز السامي من الرياسة هو الطراز النبوي المحمدي لم يخلفه فيه حقاً غير أبي بكر وعمر ثم أخذ بالتناقص، وصارت الأمة تطلبه وتبكيه... وسيدوم بكاؤها إلى يوم الدين إذا لم تنتبه لاستعواضه بطراز سياسي شوري؛ ذلك الطراز الذي اهتدت إليه بعض أمم الغرب؛ تلك الأمم التي لربما صح أن نقول: قد استفادت من الإسلام أكثر مما استفاده المسلمون.



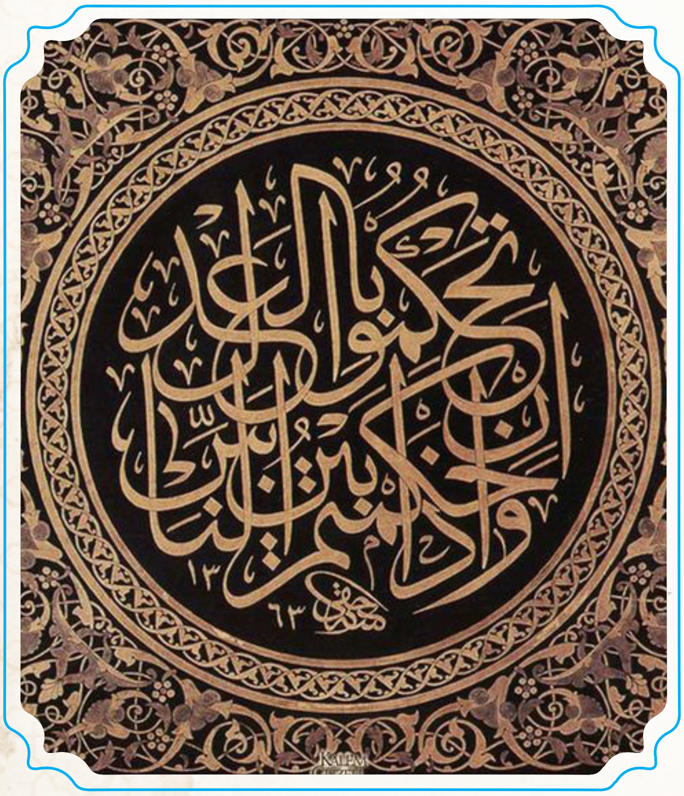
وهذا القرآن الكريم مشحون بتعاليم إماتة الاستبداد وإحياء العدل والتساوي حتى في القصص منه، ومن جملتها قول بلقيس ملكة سبأ من عرب تُبَّع تخاطب أشراف قومها: ﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ * قَالُوا۟ نَحْنُ أُو۟لُوا۟ قُوَّةٍ وَأُو۟لُوا۟ بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ*قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٢-٣٤]

فهذه القصة تُعلم كيف ينبغي أن يستشير الملوك الملأ، أي أشراف الرعية، وألا يقطعوا أمراً إلا برأيهم، وتشير إلى لزوم أن تحفظ القوة والبأس في يد الرعية، وأن يخصص الملوك بالتنفيذ فقط، وأن يكرموا بنسبة الأمر إليهم توقيراً، وتقبح شأن الملوك المستبدين.

ومن هذا الباب أيضاً ما ورد في قصة موسى عليه السلام، مع فرعون في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ * يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ ۖ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف ١٠٩-١١٠]. أي قال الأشراف بعضهم لبعض: ما رأيكم؟ ﴿قَالُوٓا۟﴾ خطاباً لفرعون وهو قرارهم: ﴿قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ* يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ﴾، ثم وصف مذاكرتهم بقوله تعالى: ﴿فَتَنَٰزَعُوٓا۟ أَمْرَهُم﴾ أي رأيهم ﴿بَيْنَهُمْ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَىٰ﴾ [طه: ٦٢] أي أفضت مذاكراتهم العلنية إلى النزاع فأجروا مذاكرة سرية طبق ما يجري إلى الآن في مجالس الشورى العمومية.

بناء على ما تقدم لا مجال لرمي الإسلامية بتأييد الاستبداد مع تأسيسها على مئات من أمثال هذه الآيات البينات، التي منها قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] أي: في الشأن، ومن قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] أي: أصحاب الرأي والشأن منكم، وهم العلماء والرؤساء على ما اتفق عليه أكثر المفسرين، وهم الأشراف في اصطلاح السياسيين. ومما يؤيد هذا المعنى أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ [هود: ٩٧] أي ما شأنه...

وليس بالأمر الغريب ضياع معنى «أولي الأمر» على كثير من الأفهام بتضليل علماء الاستبداد الذين يحرفون الكلم عن مواضعه، وقد أغفلوا معنى قيد ﴿مِنكُمْ﴾ أي: المؤمنين، منعاً لتطرق أفكار المسلمين إلى التفكر بأن الظالمين لا يحكمونهم بما أنزل الله، ثم التدرج إلى معنى آية ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النحل: ٩٠] أي التساوي، ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨] أي التساوي؛ ثم ينتقل إلى معنى آية ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]. ثم يستنتج عدم وجوب طاعة الظالمين وإن قال بوجوبها بعض الفقهاء الممالئين دفعاً للفتنة التي تحصد أمثالهم حصداً.



والأغرب من هذا جسارتهم على تضليل الأفهام في معنى «أمر» في آية ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦]؛ فإنهم لم يبالوا أن ينسبوا إلى الله الأمر بالفسق -تعالى الله عن ذلك

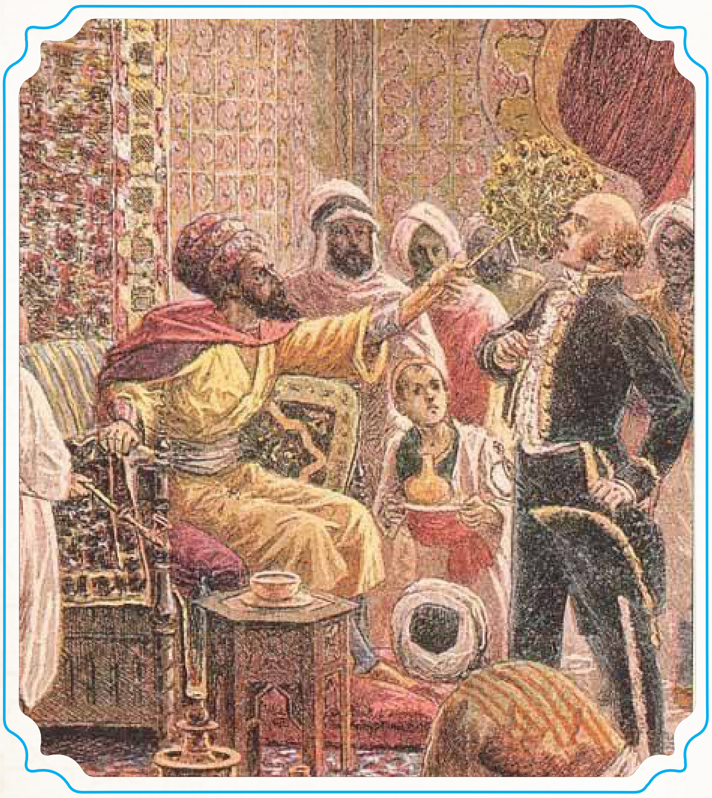
علواً كبيراً- والحقيقة في معنى ﴿أَمَرۡنَا﴾ هنا أنه بمعنى أمرنا - بكسر الميم أو تشديدها - أي جعلنا أمراءها مترفيها ففسقوا فيها (أي ظلموا أهلها) فحق عليهم العذاب أي (نزل بهم العذاب).

والأغرب من هذا وذاك أنهم جعلوا للفظة (العدل) معنى عرفياً وهو الحكم بمقتضى ما قاله الفقهاء، حتى أصبحت لفظة العدل لا تدل على غير هذا المعنى، مع أن العدل لغة التسوية؛ فالعدل بين الناس هو التسوية بينهم، وهذا هو المراد في آية ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ﴾، وكذلك القصاص في آية ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ [البقرة: ١٧٩] المتواردة مطلقاً، لا المعاقبة بالمثل فقط على ما يتبادر إلى أذهان الأُسَراء الذين لا يعرفون للتساوي موقعاً في الدين غير الوقوف بين يدي القضاة.



وقد عدد الفقهاء من لا تقبل شهادتهم لسقوط عدالتهم، فذكروا حتى مَن يأكل ماشياً في الأسواق؛ ولكن شيطان الاستبداد أنساهم أن يفسِّقوا الأمراء الظالمين فيردّوا شهادتهم. ولعل الفقهاء يُعذرون بسكوتهم هنا مع تشنيعهم على الظالمين في مواقع أخرى؛ ولكن ما عذرهم في تحويل معنى الآية: ﴿وَلۡتَكُن

﴿مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤] إلى أن هذا الفرض هو فرض كفاية لا فرض عين؟ والمراد منه سيطرة أفراد المسلمين بعضهم على بعض، لا إقامة فئة تسيطر على حكامهم كما اهتدت إلى ذلك الأمم الموفقة للخير، فخصصت منها جماعات باسم مجالس نواب وظيفتها السيطرة والاحتساب على الإدارة العمومية: السياسية والمالية والتشريعية، فتخلصوا بذلك من شآمة الاستبداد. أليست هذه السيطرة وهذا الاحتساب بأهم من السيطرة على الأفراد؟ ومن يدري من أين جاء فقهاء الاستبداد بتقديس الحكام عن المسئولية حتى أوجبوا لهم الحمد إذا عدلوا، وأوجبوا الصبر عليهم إذا ظلموا، وعدّوا كل معارضة لهم بغياً يبيح دماء المعارضين؟!



اللهم إن المستبدين وشركاءهم قد جعلوا دينك غير الدين الذي أنزلت، فلا حول ولا قوة إلا بك!

كذلك ما عذر أولئك الصوفية الذين جعلتهم الإنعامات على زواياتهم أن يقولوا: لا يكون الأمير الأعظم إلا ولياً من أولياء الله، ولا يأتي أمراً إلا بإلهام من الله، وإنه يتصرف في الأمور ظاهراً، ويتصرف فيها قطب الغوث باطناً! ألا سبحان الله ما أحلمه!

نعم، لولا حلم الله لخسف الأرض بالعرب، حيث أرسل لهم رسولاً من أنفسهم، أسس لهم أفضل حكومة أُسست في الناس، جعل قاعدتها قوله: «**كلكم راعٍ وكلكم مسئول عن رعيته**». أي كل منكم سلطان عام ومسئول عن الأمة. وهذه الجملة التي هي أسمى وأبلغ ما قاله مشرع سياسي من الأولين والآخرين، جاء من المنافقين من حرّف معناها عن ظاهره وعموميته إلى أن المسلم راعٍ على عائلته ومسئول عنها فقط. كما حرّفوا معنى الآية: ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ﴾ [التوبة: ٧١] إلى ولاية الشهادة دون الولاية العامة. وهكذا غيّروا مفهوم اللغة، وبدّلوا الدين، وطمسوا على العقول حتى جعلوا الناس ينسون لذة الاستقلال، وعزة الحرية؛ بل جعلوهم لا يعقلون كيف تحكم أمة نفسها بنفسها دون سلطان قاهر.



وكأن المسلمين لم يسمعوا بقول النبي ﷺ: «الناس سواسية كأسنان المشط، لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى»٧٠. وهذا الحديث من أصح الأحاديث لمطابقته للحكمة ومجيئه مفسراً لآية ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ﴾ [الحجرات: ١٣] فإن الله جل شأنه ساوى بين عباده مؤمنين وكافرين في المكرمة بقوله ﴿وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]، ثم جعل الأفضلية في الكرامة للمتقين فقط. ومعنى التقوى لغةً ليس كثرة العبادة كما صار ذلك حقيقة غرسها علماء الاستبداد القائلين في تفسير ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ أي في الآخرة دون الدنيا؛ بل التقوى لغةً هي الاتقاء أي الابتعاد عن رذائل الأعمال احترازاً من عقوبة الله. فقوله ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ﴾ كقوله إن أفضل الناس أكثرهم ابتعاداً عن الآثام وسوء عواقبها.

الصادعون بالحق

﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾

من إنتاج علمائنا الأسرى





ضوابط السجن والنفي

في الشريعة الإسلامية



د. عبد العزيز الطريفي

فك الله أسره*

قال تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨].

---

* المقال منتقى من: التفسير والبيان لأحكام القرآن، عبد العزيز الطريفي، ط: دار المنهاج، الرياض-السعودية، اعتناء: عبد المجيد بن خالد المبارك، ١٤٣٨هـ، (١/٣٨-٤٢).

يخبرنا الله سبحانه: أن إبليس سوّل لآدم وحوّاء الأكل من الشجرة التي نهاهما الله عن الأكل منها، فأكلا منها، وسمّى الله ما فعلاه زللاً عن الجنة، وسبباً للإخراج منها، وكأنّ حقّ الإنسان للبقاء في مسكنه وملكه للانتفاع منه يرتفع: إمّا على سبيل الدوام؛ كما في استحقاقه القتل؛ فيستحقّ إزالة أصل انتفاعه بإزالته من الحياة، وإمّا على سبيل التأقيت؛ وذلك بحرمانه وإزالته منها لأمد محدود.

النفي وحكمه



وفي الآية جواز تأديب الإنسان عند ارتكابه جرماً بنفيه، وجواز تعليق رجوعه إلى حقّه باهتدائه وعودته إلى رشده؛ فمن البشر من يؤمن فيستحقّ العودة مع أبيه آدم، ومنهم من يكفر فلا يرجع؛ ولذا قال تعالى بعد ذكر نفي آدم وحواء من الجنة: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٨- ٣٩].

الحبس بشرط الرجوع إلى الحقّ

وقول جماهير أهل العلم من الحنفيّة والمالكيّة والحنابلة: إنّه يجوز إطلاق مدة السجن، وربطها برجوع المفسد عن فساده.

قال أحمد في المبتدع الداعية: يحبس حتى يكفّ عنها[١].

وقال بهذا أبو يعلى، وابن فرحون، وغيرهم.

وقال أبو عبد الله الزبيريّ -من أصحاب الشافعي-: تقدّر غايته بشهر للاستبراء والكشف، وبستة أشهر للتأديب والتقويم[٢].

وقال الماوردي: فالظاهر من مذهب الشافعي: تقديره بما دون الحول ولو بيوم واحد؛ لئلا يصير مساوياً لتعزير الحول في الزّنى[٣].



ومحال أن يعزم رجل على قتل رجل أو إفساد في الأرض، ويعلن ذلك وهو في سجنه، ثم يقول عالم معتبر: يجوز إخراجه ليقتل خصماً يتوعده بلا حق.

وإنما مراد مَن قال من العلماء بمنع إبقاء السجين في سجنه إلى أجل غير معلوم: في حال التعزير على ذنب وجُرم، لا في حال الخوف المتيقن من القيام بجرم، ولا عبرة بالظن هنا، وليس كل ذنب يعزم الإنسان على تكراره يسجن فيه إلى أجل غير معلوم.

والسجن عقوبة عند عامّة الفقهاء من السلف والخلف، ولكن يختلفون في تقديرها.

---

١. الفروع (١٠/ ١١٥)، والإنصاف (١٠/ ٢٤٩).
٢. الحاوي (١٣/ ٤٢٥).
٣. المصدر السابق.

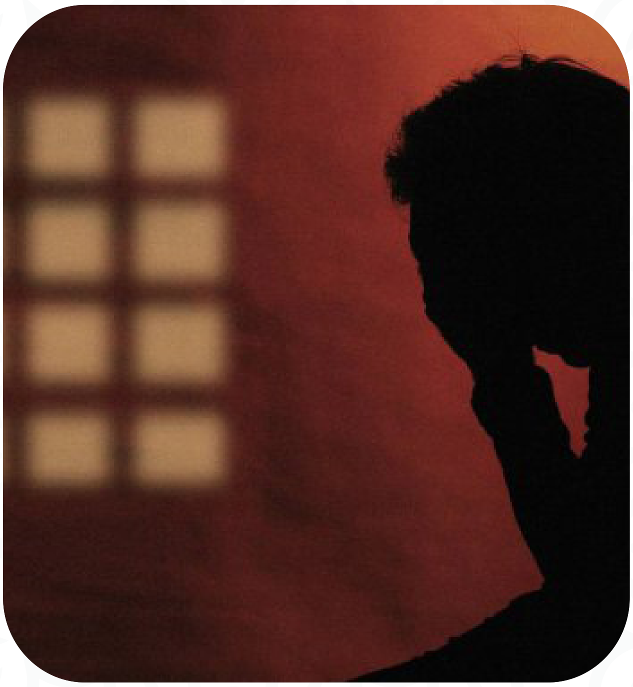
معنى السجن والنّفي

والنفي سجن موسّع، والسجن عقوبة وعذاب للنفس أولاً، ثمّ للبدن: أن تتعطّل قواه عن الحركة فتضعف، ويتعطّل عقله ويحرم من مشاهدة آيات الكون فيضعف، ويفقد الصلة بمن يعرف من أهل وقرابة وصداقة، فتفقد حواسّه الخمس متعتها، فتتعذّب بذلك؛ ولذا قال تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يُسۡجَنَ أَوۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ [يوسف: ٢٥].

فلا يجوز المصير إلى السجن إلا بجرم بيّن، فيبدأ بالنفي، وإن استحقّ لعظم جرمه السجن، سُجن.

ومن العلماء من يفرّق بين النفي والسجن؛ كابن حزم وغيره[٤].

ولا يجوز السجن لمجرد النية؛ فآدم وحواء نهاهما الله عن قرب الشجرة، ولا شكّ أنّهما نويا القرب قبل القرب، والله يطّلع على السّريرة، كما يطّلع على الجريرة، ولم يعاقب سبحانه إلا على الفعل، ومع هذا لم ينزل الله العقوبة عليهما بمجرد العزم والهمّ والقصد الجازم.



بخلاف وجود العزم الذي لا يدفع إلا بالحبس؛ حيث لا يؤمن من عمله، أمّا التأديب على النية، فلا يجوز في الدّين.

٤. المحلى (٢/ ٩٩).

ومن العلماء من جعل النفي من الأرض لمن عجز عن الإمساك به ليعاقب؛ فيُمنع من دخول بلده ليشرّد، ولا يرونه عقوبة في ذاته؛ روى عبد الرزّاق: أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ أنه قال في المحارب: «إن هرب وأعجزهم فذلك نفيُه»[٥]. وفيه ضعف.

وروى عن ابن جريج، عن عبد الكريم أو غيره؛ قال: سمعت سعيد بن جبير وأبا الشعثاء جابر بن زيد يقولان: إنّما النفي ألّا يُدرَكوا، فإذا أُدركوا، ففيهم حُكم الله تعالى، وإلا نُفوا حتى يلحقوا ببلدهم[٦].



وبهذا قال الشافعي[٧].

والتوسّع في السجون اليوم -ومن ذلك: السجن في أماكن ضيّقة لا تتّسع إلا للواحد ممتدّاً- جُرم عظيم، وخطأ جسيم، وعقوبة ما نزل بها الشرع؛ قال ابن تيمية: «الحبس الشرعيّ: ليس هو السجن في مكان ضيق؛ وإنّما هو تعويق الشخص ومنعه من التصرّف بنفسه، سواء كان في بيت أو مسجد، أو كان بتوكيل نفس الخصم أو وكيل الخصم عليه»[٨].

---

٥. أخرجه عبد الرزاق (١٨٥٤٤) (١٠/ ١٠٨).

٦. أخرجه عبد الرزاق (١٨٥٤٦) (١٠/ ١٠٩).

٧. الأم (٦/ ١٥٧).

٨. مجموع الفتاوى (٣٥/ ٣٩٨).

كفاية المنفيّ والسجين في نفسه وأهله



وقول الله تعالى: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُسۡتَقَرّٞ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٖ﴾ [البقرة: ٣٦]، تكفّل الله للمنفيّ في منفاه بالعيش، فلا ينفي السّلطان أحداً في فلاة وصحراء لا رزق له فيها ولا مسكن يأوي إليه، فهذا إفضاء إلى قتل، فيجب على السّلطان التكفّل برزقه ورزق عياله من ورائه، فالله أهبط آدم وزوجه ومع ذلك تكفّل بالمستقرّ، وهو القرار والسكن فيها، وبالمتاع، وهو ما يستمتع به من لباس وأكل وشرب ممّا يكفيهم.

والمتاع في كلام العرب: كلّ ما استمتع به من شيء، من معاش استمتع به، أو رياش، أو زينة، أو لذّة، أو غير ذلك، ذكره ابن جرير[9].

وقوله تعالى: ﴿وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٖ﴾: فيه إشارة إلى أنّ النفي إلى أجلٍ، والحين: هو القدر المحدود، روى ابن جرير في (تفسيره)، من حديث عبد الله بن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع: ﴿ومتاع إلى حين﴾، قال: إلى أجل[10].

---

٩. تفسير الطبري (١/ ٥٧٨).

١٠. تفسير الطبري (١/ ٥٧٨).

الحبس إلى أجل معلوم

والأصل في السجن والنفي: منع وقوعه بلا حدّ، وضبط مدة يعرف الجاني أقصاها، ويعرف ورثته وزوجه ومن له حقّ عليه من أهل العقود والمنافع ذلك، ويجوز حبس مَن لا يندفع شرّه إلا بنفيه وسجنه؛ كمن يتوعّد بقتل لغيره، والزنديق ليتوب؛ فالله جعل بقاء الإنسان في الدّنيا إلى حين، والدنيا منفاه وسجنه؛ ففي (صحيح مسلم)، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الدّنيا سجن المؤمن، وجنّة الكافر»[11].

وجعل الله أمده إلى حدّ وعمر كتبه له في الحياة لا يستقدم عنه ساعة ولا يستأخر، وجعل له أمداً يعرف علامات نهايته غالباً بالكبر والمشيب والمرض، ويعرف زمنه بالتقريب؛ ففي (السنن) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «عمر أمّتي من ستّين سنة إلى سبعين سنة»[12].

الحكمة من إخفاء آجال البشر

وإنّما لم يعلم الله الإنسان بعمره بالساعات والأيام؛ لأنّ ذلك يكدّر عيشه وصفوه؛ فهو يحبّ البقاء، ويكره الخروج منه بالموت، بخلاف السجين؛ فهو يحبّ الخروج منه، ويكره البقاء؛ لأنه كان خارجاً فسجن، وأمّا الجنة، فلم يكن الإنسان فيها حتى يتيقّن خروجه إليها، ولا يدري مصيره إلى الجنة أو إلى النار، ولم يعلم الله ذويه ومن له حقّ عليه من بعده؛ لأنّهم في سجنه معه في الدّنيا، وحالهم كحاله يسعدون ويشقون سواء، بخلاف من كان حبيساً في سجن لعقوبة؛ فالناس يتمّتعون خارجاً عن عقوبته، وحالهم غير حاله.

---

١١. أخرجه مسلم (٢٩٥٦) (٤/ ٢٢٧٢).

١٢. خرجه الترمذي (٢٣٣١) (٤/ ٥٦٦)، وابن ماجه (٤٢٣٦) (٢/ ١٤١٥).

طاعة الرئيس والخروج على السلطة

في النظام الديمقراطي



إبراهيم السكران

فك الله أسره*



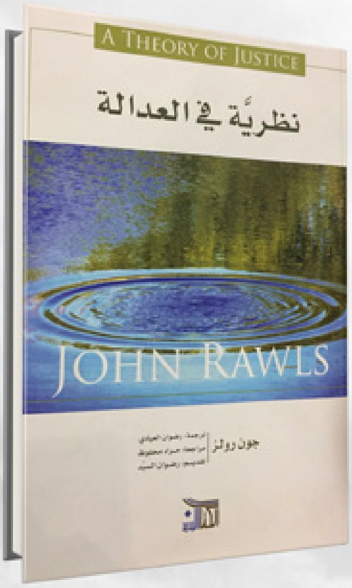
هذان المفهومان (طاعة ولي الأمر بالمعروف) و(تحريم الخروج على ولاة الجور) يبدو لي أنهما أُشبِعا طرحاً وبحثاً ومجادلة حول واقعهما في السياسة الشرعية والموروث السياسي الإسلامي، ولكن لم يمر بي بحث حول مفهومي «الطاعة والخروج» في النظام الديمقراطي المعاصر، وكيف تعامل منظرو التشريع والسياسة الغربيين مع هذين المفهومين؟

---

* إبراهيم السكران، فك الله أسره، مقال: طاعة الرئيس والخروج على السلطة في النظام الديمقراطي، موقع إلكتروني: (صيد الفوائد)، ١٤٣٥هـ.

ولمست لدى بعض المتجادلين في هذه الموضوعات شيئاً من الضباب حول واقع هذين المفهومين في النظام الديمقراطي المعاصر، ولذلك سأضع على منضدة القارئ بعض المواد والمعطيات، وسنحاول سوياً في نهاية العرض قراءة بعض أبعادها ودلالاتها.

أولاً: حدود الطاعة في النظام الديمقراطي



١ في أشهر كتاب معاصر في «الفلسفة السياسية» على الإطلاق، وهو كتاب المفكر الأمريكي جون رولز (ت: ٢٠٠٢م) الذي سماه «نظرية العدالة» (١٩٧١م)، والذي هيمن كنص مرجعي ليبرالي. عقد رولز فصلاً سماه: «واجب الامتثال للقانون غير العادل». وجاء فيه قوله:

«السؤال الحقيقي هاهنا هو: تحت أي ظروف، وإلى أي مدى، نحن ملزمون بطاعة تنظيمات «غير عادلة»؟ يقال أحياناً هذه الأيام أننا غير مطالبين البتة بالطاعة في مثل هذه الحالات، ولكن هذا خطأ، فبصورة عامة، فإن (الشرعية القانونية) للقانون كما حددها الدستور مبرر كافٍ للسير عليه بما يفوق (لا عدالة القانون) كمبرر لعدم الالتزام به»[1].

1. Rawls, Theory of Justice, Harvard University Press, 1999, p.308.



ويشير رولز إلى علاقة هذا المبدأ -أي وجوب طاعة القانون غير العادل- بمفهوم الديمقراطية في حكم الأغلبية حيث يقول: «حين يتبنى الأطراف مبدأ الأغلبية فإنهم يوافقون على تحمُّل قوانين غير عادلة حسب شروط محددة»[٢].

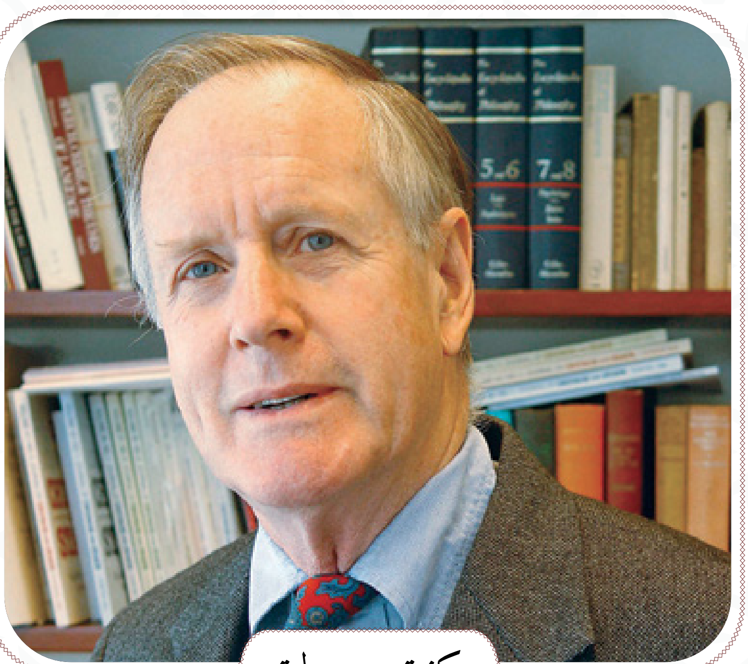
٢ من المعروف أن المدرسة المهيمنة اليوم في الفكر القانوني في الديمقراطيات الغربية هي «المدرسة الوضعية» (Legal positivism)، ويصور أحد الباحثين موقف المدرسة الوضعية من هذه المسألة بقوله : «هل الشخص عليه التزام قانوني بطاعة «القانون غير العادل»؟ بحسب المدرسة الوضعية فإن الجواب بالإيجاب بكل وضوح، فما دام أن هذا القانون غير العادل ساري المفعول فعلى الفرد التزام قانوني بطاعته»[٣].

٣ برغم أن مدرسة القانون الطبيعي (Natural law) لم تعُد هي المدرسة المهيمنة في الفكر القانوني في الديمقراطيات الغربية، إلا أن الرمز الأشهر لمدرسة القانون الطبيعي اليوم جون فينيس (و: ١٩٤٠م)، عقد فصلاً بعنوان «القوانين غير العادلة» (Unjust Lawz)، واحتج فيه لطاعة «القانون غير العادل» حيث يقول:

2. Ibid, p.312.

3. Hill R., Legal validity and legal obligation, YLJ, Vol. 80: 47, 1970, p.47.

«الالتزام المطلوب بالقانون «غير العادل» ليس تابعاً لفحوى وغرض التشريع في هذه القوانين، ولكن مثل هذا المستوى من الطاعة هو فقط باعتباره ضرورياً لتجنب إدخال القانون كمنظومة في حالة من الامتهان»[٤].


كنت جرينولت

٤ يلخّص البروفيسور الأمريكي في فلسفة التشريع «كنت جرينولت» موقف عدد من المنظّرين المعاصرين لمدرسة القانون الطبيعي فيقول: «ثلاثة من نظريات الواجب الطبيعي لطاعة القانون، وهي نظرية توني هونور في واجب الالتزام باعتبار الضرورة، ونظرية فيليب سوبر في واجب إظهار الاحترام للقانون، ونظرية جون ماكي في الالتزام المستقلّ بطاعة القانون، ثلاثتها يدّعي مناصروها أنها تشمل طاعة القوانين «غير العادلة» والنظم غير العادلة. أما نظرية رولز فتتصل فقط بالنظم الدستورية العادلة، لكنها تشمل طاعة القوانين «غير العادلة» داخل هذه الأنظمة»[٥].

حسناً، هذه عيّنات كافية الآن لنجعلها شريط البداية في النقاش، ومصدر كفايتها أنها عينات تملك وزن تمثيلي معتبر في الداخل القانوني في النظم الديمقراطية الغربية، فهي نماذج متنوعة وتغطي اتجاهات كبرى في فلسفة القانون والسياسة.

---

4. Finnis R., Natural Law and Natural Rights, Oxford University Press, 2ed , 2011, p.361.
5. Greenawalt K., The Natural Duty to Obey the Law, Mich. L. Rev., vol.84:1, 1985-1986, p.38.

فالشعور الذي يمكن أن يسري في روح بعض القراء هو شيء من سيل هذه التساؤلات: هل يمكن أن يكون هذا صحيحاً؟ هل يمكن في هذه النظم الديمقراطية وثقافة الحرية الليبرالية أن يكون المواطن مُكرهاً على طاعة القانون «غير العادل»؟ فأين الحرية وأين الديمقراطية؟

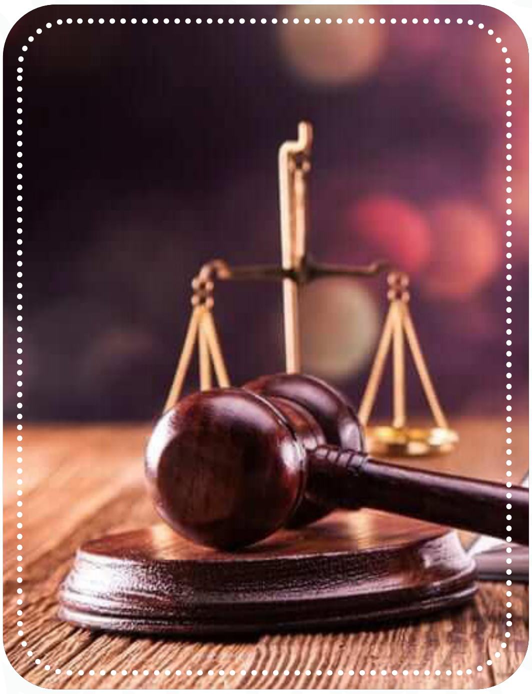
فنحن الآن بحاجة لتفسير مغزى هذه الأحكام التي يرددها كبار رجال القانون وفلسفة السياسة في الفكر الغربي، وكيف يقولون إنه «يجب طاعة القانون غير العادل»؟

لا يمكن توضيح هذه الأحكام دون عبور على السياق الظرفي الذي شكّلها، فيمكن القول باختصار شديد إن هناك تيارين كبيرين يقتسمان فلسفة التشريع في الفكر الغربي، وهما مدرسة القانون الطبيعي (Natural law)، والمدرسة الوضعية (Legal positivism).

مدرسة القانون الطبيعي ذات تقليد تاريخي عريق جداً منذ الفكر التشريعي الإغريقي، وجوهر تصورها أن هناك نظام عدالة معطى مسبقاً في بنية الطبيعة البشرية، ووظيفة العقل الإنساني هي استكشاف هذا القانون المودَع في الطبيعة البشرية، والقواعد القانونية الصناعية تستمد مشروعيتها في مدى مطابقتها لهذا القانون الطبيعي المسبق، وبسبب هذا التصور أصبحت مدرسة القانون الطبيعي تربط بشكل متطابق بين القانون والأخلاق، فإذا لم تُوافق القوانين الصناعية الأخلاق صارت مخالفة للقانون الطبيعي.

ثم تراجع حضور مدرسة القانون الطبيعي، وهيمن منذ القرن الماضي في الفكر الغربي المدرسة الوضعية، وهي مدرسة حديثة لا يتجاوز عمرها المائتي سنة، ومن أهم رموزها المبكرين جون أوستن (ت: ١٨٥٩م)، وأما رمزها المعاصر الكاسح فهو فيلسوف القانون البريطاني هربرت هارت (ت: ١٩٩٢م)، وأصحاب هذه المدرسة يفخمون أمره جداً، حتى اعتبر بعض المؤرخين للفكر القانوني أن كل المدرسة الوضعية ليست

سوى شروحات وتعليقات على كتاب هارت (مفهوم القانون)، ويعتقد أصحاب هذه المدرسة أن القانون ليس مرتبطاً بأي «محتوى مسبق»، بل القانون مرتبط بمصدره، فالقانون هو ما تصدره الجهة المخولة بإصداره، بغض النظر عن علاقته بأية مسبقات مفهومية، ولذلك يقرر أصحاب المدرسة الوضعية بكل وضوح انفصال القانون عن مبحث الأخلاق، وهناك اليوم من يجادل منهم لدحض هذه الصورة التقليدية عن هذا التيار.



ومن المسائل الرئيسة التي تدرسها فلسفة القانون أو النظرية القانونية مبحث «العلاقة بين القانون والأخلاق»، وبشكل أخص «العلاقة بين القانون والعدالة»، وهو مبحث قديم حديث، وذلك تحت السؤالين الأساسيين: ما هو الأساس النظري لطاعة القانون؟ وإلى أي مدى تصل طاعة القانون، بما يعني: هل يطاع القانون العادل فقط أم يجب أيضاً طاعة القانون غير العادل؟

فأما أصحاب مدرسة القانون الطبيعي فلديهم شعار (slogan) قديم مشهور يتداولونه بينهم بكثافة منسوباً إلى اللاهوتي الكاثوليكي المشهور توما الأكويني (ت: ١٢٧٤م) وينص هذا الشعار على ما يلي: «القانون غير العادل ليس بقانون أصلاً».

ويقابل هذا الشعار شعار آخر لدى المدرسة الوضعية يذكره بعضهم وهو «لا رابطة ضرورية بين القانون والأخلاق».

وليس من العسير على القارئ أن يلاحظ النزعة «المعيارية» لدى المدرسة الطبيعية حيث تركز على محتوى القانون، والنزعة «الوصفية» لدى المدرسة الوضعية حيث تركز على صدور القانون من مصدر مخوّل، وتغض الطرف عن مسألة أخلاقية أو عدالة محتواه.

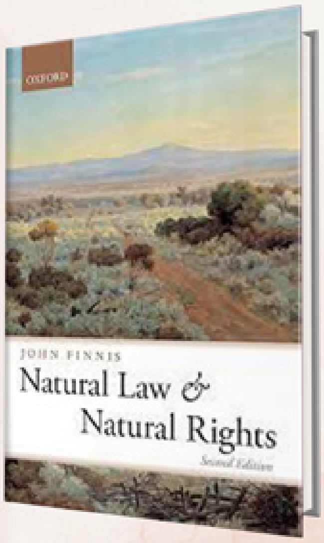


ولكون الوضعانيين لا يربطون القانون بمحتواه الأخلاقي، بل بمصدره الشرعي، فقد صار مألوفاً لديهم أنه يجب طاعة «القانون غير العادل» طالما أنه صادر من مؤسسة دستورية أو قضائية مخولة بإصدار القواعد القانونية أو المصادقة عليها.

ولكن اللافت في الأمر أن الطبيعانيين تحول كثير منهم عن موقفهم التقليدي القديم، وصار كثير من رموزهم يقرر أيضاً طاعة القانون «غير العادل»، كما نقلنا آنفاً عن أحد أشهر منظّريهم اليوم وهو جون فينيس وغيره.

فكيف تحوّل الطبيعانيون وقد كانوا يرون أن القانون الصناعي يجب أن يطابق القانون الطبيعي وإلا كان ليس بقانون أصلاً؟ الحقيقة أنهم لم يغيروا مبدأهم الأصلي هذا، ولكنهم برروا موقفهم الجديد باعتبارات وحجج مختلفة عن حجج الوضعانيين، ومن أشهر حججهم أنه: حتى وإن كان القانون غير العادل ليس بقانون في حقيقته، ولكن عدم طاعة القانون غير العادل سيكون ذريعة لتهديد النظام القانوني ككل، فيطاع القانون غير العادل للضرورة أو لمصلحة بقية الأجزاء العادلة في النظام القانوني.

والعجيب حقاً أن الطبيعانيين كانوا سابقاً يبطلون القانون غير العادل مطلقاً، ثم صاروا يفرّقون بين الالتزام القانوني والالتزام الأخلاقي، فيقولون: القانون غير العادل يطاع كالتزام قانوني لا كالتزام أخلاقي، وكان هذا أشبه بالمخرج، ثم صار بعضهم مؤخراً يقول إن طاعة القانون غير العادل لمصلحة حفظ بقية القوانين العادلة هو بوجهٍ ما التزام أخلاقي أيضاً، فرجعوا إلى موقف أشد من موقف الوضعيين، وصارت المحصلة عند هؤلاء أن طاعة القانون «غير العادل» هو التزام قانوني والتزام أخلاقي.



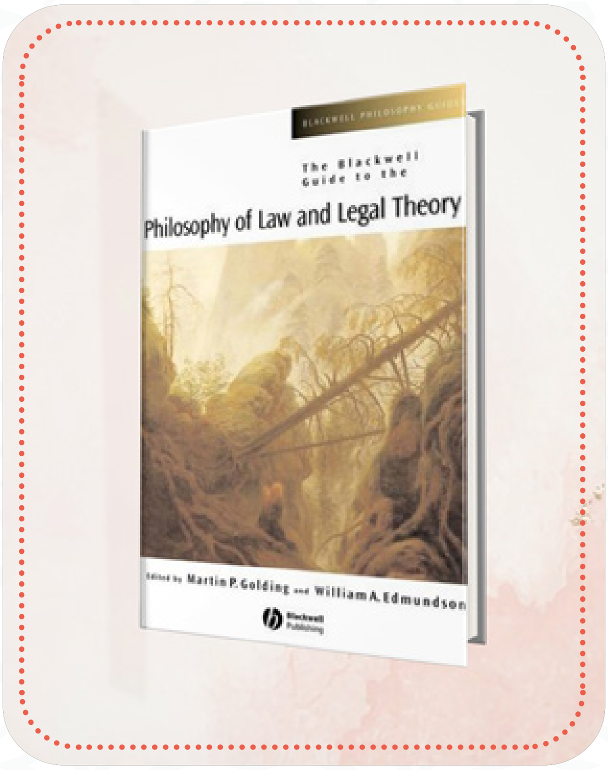
لاحظ كيف يشرح أحد رؤوس الطبيعانيين اليوم، جون فينيس (و: ١٩٤٠م-) تحليله لهذه الإشكالية في كتابه الأشهر «القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية» حيث يقول: «إنه من المحتمل حين يشاهدني مواطن آخر وأنا أعصي القانون، أو أستخف به، فإن فعالية بقية القوانين، والاحترام العام من قبل المواطنين لسلطة دستور أو حاكم مرغوب عموماً، فإنها من المحتمل أن تقود إلى توهينها، مع عواقب سيئة محتملة بما يتعلق بالخير العام في المجتمع، ولكن أليست هذه الحقيقة الملازمة تخلق التزام أخلاقي؟»[٦].

6. Finnis R., Natural Law and Natural Rights, Oxford University Press, 2ed , 2011, p.361.

عددٌ من دارسي أطروحات فينيس رأوا أنه في الحقيقة تمسك ظاهرياً بنظرية القانون الطبيعي لكنه مضمونياً انتقل إلى جزء من النظرية الوضعية، حتى أنه في العام ٢٠٠٣م كتبت الدكتورة تان هون بحثاً بهذا الخصوص بعنوان: «الشرعية والالتزام في نظرية القانون الطبيعي: هل اقترب فينيس جداً من الوضعية؟»[٧].

وخلصت الباحثة إلى خلط فينيس لطبيعانيته بشيء من الوضعية في إيجابه لطاعة القانون «غير العادل».

من المهم هنا التأكيد بصورة واضحة أنه برغم أن المدرسة الوضعية، الصريحة في طاعة القانون غير العادل، هي المسيطرة اليوم على التفكير القانوني في الديمقراطيات الغربية، إلا أن هذا لا يعني عدم وجود مفكرين ينقدون هذا التيار الغالب، وهذا شأن الفكر الغربي بصورة عامة، ففي كل مدرسة غالبة في أي حقل، تجد لها نقّاداً، وفي الكتاب الصادر حديثاً المخصص لـ(فلسفة القانون والنظرية القانونية) والمنشور بهذا العنوان، يشرح بروفيسور القانون الأمريكي برايان بيكس في المبحث الخاص به هذه الحالة فيقول: «على الرغم من أن الوضعانية القانونية في بعض الدوائر الآن تظهر باعتبارها المنهج المهيمن في طبيعة القانون، ولكن هذه الهيمنة لا تعني البتّة بأن هذا المنهج بلا نقّاد»[٨].



7. Tan S., Validity and Obligation in Natural Law Theory: Does Finnis Come Too Close to Legal Positivism? Regent University Law Review, Vol. 15, 2003, p.195.
8. Golding M. & Edmunson W.(eds), Philosophy of Law and Legal Theory, Blackwell Publishing, 2005, p.29.

ولكن ياترى ما هو النقد الذي يشير له برايان بيكس والذي وجّه للمدرسة الوضعية في القانون؟ سرد بيكس عدداً من هذه الانتقادات، وكان منها قوله: «المدرسة الوضعية القانونية هوجمت باعتبارها تتسبب في جعل رجال القانون منصاعون جداً للحكومة بما يجعلهم في غاية الاستعداد لطاعة حتى القوانين غير العادلة»[9].



هكذا إذن، يرى نقاد الوضعيين، أن المدرسة الوضعية المهيمنة حين فصلت البحث الأخلاقي في محتوى القانون، وشرّعت وجوب طاعة القانون غير العادل طالما صدر من جهة مخوّلة، فإنه كما يرى هؤلاء النقاد أن هذا يقود إلى حالة من الخنوع أمام الحكومة في النظام الديمقراطي.

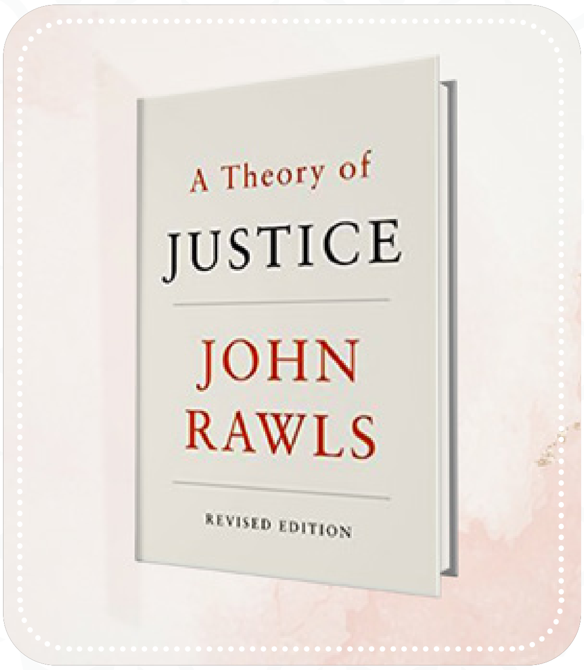
وملاحظة بيكس هذه مفيدة في حمايتنا من الوقوع في فخ التعميم، فمع أن كثيراً من منظّري القانون في الديمقراطيات الغربية يؤصّلون لطاعة القانون «غير العادل»، لكن هذا لا يعني التعميم، فهناك نقّاد لهذا الاتجاه.

والحقيقة أن تبنّي رولز لجزء من التصور الوضعاني في طاعة «القانون غير العادل» ساهم بصورة داهمة في شيوع هذا الرأي بسبب المنزلة والتأثير الاستثنائي لكتاب رولز، فيكاد يتفق المتخصصون في فلسفة السياسة في الفكر الغربي أن أحد أهم الأحداث في هذا الحقل في العقود الأخيرة هو صدور كتاب المفكر الأمريكي جون رولز (١٩٢١-٢٠٠٢م)، «نظرية العدالة» (١٩٧١م) وما لحقه من أعمال وشروحات وتنقيحات للنظرية.

---

9. Ibid., p.31.

حيث سيطر كتاب رولز كمنبع نظري ليبرالي واسع التأثير بمحاججاته وأسسه التي اقترحها للأنماط الليبرالية، وجسّد نقطة انطلاق في كل المناقشات التي أعقبته، مؤازرة ومناوأة واستلهاماً، حتى أن بعض الباحثين المتخصصين شبّه أثر كتاب رولز في فلسفة التشريع والسياسة بأثر ثورة كوبرنيكوس في علم الفلك التي قلبت مركز التفكير، كما يقول (أحدث -رولز- نوعاً من الثورة الكوبرنيكية في تاريخ فلسفات العدالة)"[١٠].



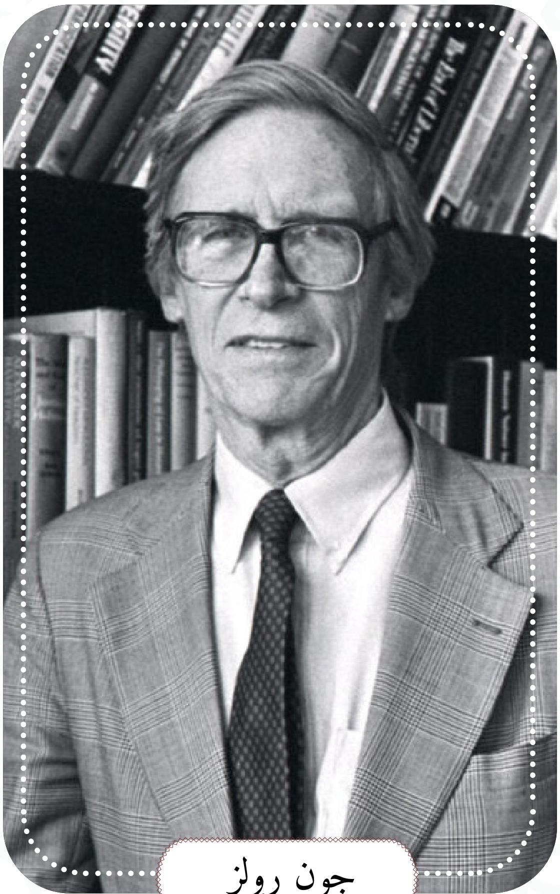
وللتدقيق في النظرية التي قدّمها رولز في طاعة القانون «غير العادل»، فإنه في الحقيقة لم يتبنّ كامل الأطروحة الوضعية في حدودها القصوى، بل إنه اشترط شرطين: أن يكون القانون غير العادل صدر من مؤسسة ديمقراطية، والثاني أن يكون ظلمه خفيفاً لم يصل لمستويات الظلم الشنيع، كما يقول رولز في كتابه آنف الذكر:«حين تكون البنية الأساسية للمجتمع عادلة بشكل معقول، فإن علينا أن نسلّم بإلزامية قوانين غير عادلة بشرط أن لا تتجاوز مستويات محددة من اللاعدالة»[١١].

فالذي نفهمه من رولز هنا هو التفصيل بين (الظلم الخفيف) و(الظلم الشنيع)، فيجب -بحسب رولز- طاعة القانون الظالم إذا كان ظلمه خفيفاً وصادراً من مؤسسة ديمقراطية.

١٠. فريدمان وهارشر، فلسفة القانون، ترجمة محمد وطفة، المؤسسة الجامعية، ١٤٢٣هـ، ص:٢٨.

11. Rawls, Theory of Justice, Harvard University Press, 1999, p.308.

لكن رولز في تبريره لطاعة القانون غير العادل لا يأخذ بحجج الوضعيين في قولهم بأنه لا عبرة بمحتوى القانون وإنما مصدره، بل يأخذ رولز بحجة تشبه حجة الطبيعانيين الجدد، وهي مصلحة النظام ككل، كما يقول رولز: «على الرغم من ذلك، فإن واجبنا الطبيعي بتعزيز المؤسسات العادلة، يلزمنا بطاعة القوانين والسياسات غير العادلة»[12].


جون رولز

والذي نفهمه من هذا المبرر الذي يذكره رولز هو أنه يجب طاعة الظلم المحدود دعماً للمؤسسات الديمقراطية.

وهناك أيضاً حجة أخرى يذكرها هؤلاء، وهي حجة صعوبة التمييز وإدراك الخط الفاصل بين القانون العادل وغير العادل.

وقد يتساءل القارئ هاهنا فيقول: ولكن المؤسسات الديمقراطية والمسؤولين الديمقراطيين لا ينتجون قوانين وسياسات غير عادلة؟

وهذا إشكال جيد، يقودنا لتأمل المسألة بشكل أعمق، فحين نعيد استحضار أن الديمقراطية هي حكم الأغلبية، فهذا يعني احتمال أن تنتج الأكثرية الديمقراطية وممثلوها قوانين غير عادلة بشأن الأقليات، وهذا ليس استنتاج شخصي، بل هذا احتمال طرحه وعالجه رولز نفسه، حيث يقول: «واجب الطاعة يمثل معضلة بالنسبة للأقليات الدائمة التي عانت من المظالم سنوات عديدة»[13].

12. Ibid., p.311.

13. Ibid, p.312.

وقول رولز هاهنا أن هذه المسألة معضلة أو إشكالية (Problematic) يوحي بأن رولز كأنما يشعر بالحرج من هذه المسألة لكن ليس لديه حل لها، بل يصرح بكل وضوح أن هذا أمر لا يمكن الفكاك منه، كما يقول: «حين يتبنى الأطراف «مبدأ الأغلبية» فإنهم يوافقون على تحمُّل قوانين غير عادلة حسب شروط محددة»[١٤].

وإذا كنا نعرف أن الرئيس والوزراء يعبرون عن الأكثرية، وهم الذين يصدرون القواعد القانونية والقرارات السياسية، فهذا يعني -بحسب رولز- أن يجب على الأقلية طاعة الأوامر الظالمة للرئيس والوزراء في النظام الديمقراطي، طالما كان الظلم فيها ظلماً خفيفاً، أي أنه يحق قانونياً للأكثرية أن تظلم الأقلية إذا كان هذا الظلم في حدود مقبولة.

وقد يقول قائل أن هذا الطرح يتعلق بالقوانين العامة وليس بالقرارات والأوامر الفردية؟ ولكن هذا يزيد الأمر تعقيداً من جهة أخرى، فطاعة (القانون الظالم) أشد من طاعة (الأمر الظالم)، لأن الأمر الظالم هو ظلم «فردي»، والقانون الظالم ظلم «جماعي».

دعنا الآن ننتقل إلى أمثلة عملية تختلف فيها الأنظار، وهل الظلم فيها خفيف يوجب الطاعة أم شنيع يسوغ العصيان، حيث يعرض رولز هذه الحزمة من الأمثلة للرفض الضميري الفردي للقانون، ويقول: «الأمثلة النموذجية هي: رفض المسيحيين الأوائل أداء طقوس معينة تلزم بها دولة وثنية، ورفض جماعة «شهود يهوة» لأداء تحية العلم. ومن الأمثلة الأخرى: نفور السلميين من الخدمة في القوات المسلحة، أو مطالبة الجندي بطاعة أمر يعتقد أنه مناقض بكل وضوح لأخلاقيات الحرب. أو، كما في حالة «ثورو»، رفض دفع الضريبة على أساس أنها ستجعله أداة للأذى البالغ على الآخرين»[١٥].

---

14. Ibid., p.312.

15. Ibid., p.324.



على أية حال، لعلك لاحظت أن رجال القانون والسياسة في النظام الديمقراطي يقسّمون القانون الصادر عن مؤسسة ديمقراطية إلى: قانون عادل وقانون غير عادل، فأما القانون العادل فلا إشكال في طاعته والامتثال له، كما يقول رولز: «إنه من الواضح جداً أنه ليس ثمة أي صعوبة في تفسير: لماذا يتوجب علينا طاعة القوانين العادلة؟»[١٦].

ولكن الإشكال كان في طاعة «القانون غير العادل» كما يكمل رولز بقوله: «السؤال الحقيقي هاهنا هو: تحت أي ظروف، وإلى أي مدى، نحن ملزمون بطاعة تنظيمات (غير عادلة)؟».

وسبق نقل موقف كثير من المنظّرين الغربيين في النظم الديمقراطية ذوي الوزن المعتبر في فلسفة التشريع والسياسة، وهم يقررون بكل وضوح وجوب طاعة القانون غير العادل، بتفصيلات وقيود سبقت.

ومن المهم هاهنا أن نتنبّه إلى أن فرض طاعة القانون غير العادل لم تنشأ بمجرد تقرير هؤلاء المنظّرين، فهؤلاء مجرد مفسرين للواقع، ولا يملك لا رولز ولا هارت ولا فينيس ولا أضرابهم أن يلزم المجتمع بأي مبدأ قانوني، أي أن هذه الآراء التي نقلناها عنهم هي في جوهرها مجرد عقلنة قانونية وتنظير سياسي للواقع القانوني/السياسي في النظام الديمقراطي، فهم رأوا المؤسسات الديمقراطية الغربية لا تقبل البتة عصيان قانون

16. ibid, p.308.

صادر من مؤسسة مخولة بحجة أنه قانون غير عادل، وهؤلاء المنظّرين في جوهر عملهم يقدمون تفسيرات وتعليلات للواقع القانوني والسياسي بغية تقديم أفضل أساس وهيكل نظري له.

لا بأس، سنعود لعقد مقارنات أخرى بعد استعراض موقف النظام الديمقراطي من فكرة «الخروج على السلطة».



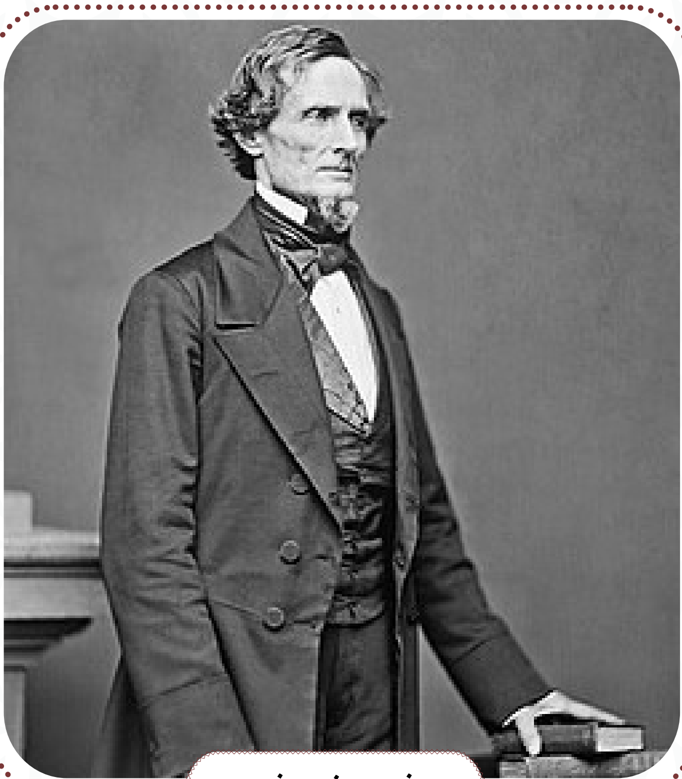
ثانياً: حق الدولة في قمع التمرد والخروج في النظام الديمقراطي

الخروج على السلطة -كما يتداوله الناس اليوم- هو رفع السلاح في مواجهتها إما للاحتجاج على وضع قائم يرونه غير مشروع أو للاستيلاء على السلطة أو نحو ذلك.

وقد فوّض الدستور الأمريكي الدولة باقتراض الديون لأجل قمع المتمرد على السلطة (suppressing Insurrections)، وأنه لا يجوز الاعتراض على ديونها هذه، كما ينص على ذلك الدستور الأمريكي في التعديل الرابع عشر: «لا يجوز الطعن في صحة دين عام على الولايات المتحدة أجازه القانون، بما في ذلك الديون الناشئة عن دفع معاشات ومكافآت عن خدمات قدمت لقمع تمرد أو عصيان»[١٧].

17. US. Const. amend. XIV, p4.

واعتنى الدستورُ الأمريكيُ بسلخ الخارجيّ المتمرد من كل حقوقه السياسية وحقوق العمل الحكومي، كما ينص الدستور الأمريكي: «لا يجوز لأي شخص أن يصبح شيخاً أو نائباً في الكونغرس، أو ناخباً للرئيس، أو أن يشغل أي منصب، مدنياً كان أو عسكرياً، تابعاً للولايات المتحدة أو تابعاً لأية ولاية، إذا سبق له أن أقسم اليمين كعضو في الكونغرس، أو كموظف لدى الولايات المتحدة كعضو في مجلس تشريعي لأية ولاية، أو كموظف تنفيذي أو عدلي في أية ولاية، بتأييد دستور الولايات المتحدة، واشترك بعد ذلك في أي تمرد أو عصيان ضدها»[18].



جيفرسون ديفيس

وبناءً على هذه المادة الدستورية تم حرمان جيفرسون ديفيس من تولي المنصب الفدرالي لمشاركته في تمرد ١٨٦١م، كما سيأتي الإشارة إليه.

ولا يتم إعادة اعتبار هذا الخارجي المتمرد لوضعه الطبيعي في الحصول على حقوقه إلا بموافقة ثلثي أعضاء الكونجرس.

وتم تفويض الكونجرس بوضع أحكام «قمع التمرد» (suppressingInsurrections) كما في المادة الأولى من الدستور الأمريكي: «وضع أحكام دعوة المليشيا إلى تنفيذ قوانين الاتحاد، وقمع التمرد، وصد الغزو»[19].

18. US. Const. amend. XIV, p3.

19. U.S. Const. art. I, p8.

ولكن المبدأ القانوني الفيدرالي الذي فوض الرئيس بقمع التمرد تم تأسيسه قانونياً على المادة الدستورية التي تجعل من التزامات الرئيس «واجب مراعاة تنفيذ القانون»[٢٠]، حيث نص القانون الفيدرالي على أن للرئيس «حق استخدام القوات المسلحة كلما رأى ذلك ضرورياً لفرض النظام وقمع التمرد»[٢١].

ولذلك فإنه في عهد الرئيس الأمريكي «جورج واشنطن» حين وقع تمرد الفلاحين في ولاية بنسلفانيا على الضرائب التي اقترحها وزير الخزينة ألكساندر هاملتون، وهو تمرد شهير في التاريخ القانوني الأمريكي يسمى (Whiskey Rebellion)، استخدم الرئيس «جورج واشنطن» هذه الجملة من الدستور في الاحتجاج بمشروعية قمع التمرد، وحرك ميليشيا قوامها (٣١.٠٠٠) جندي، حيث قال في رسالته إلى الوزير هاملتون «إن واجبي في رعاية تنفيذ القوانين لا يجيز تركهم يمرغونها ويفلتون من العقوبة»[٢٢].

وفي عهد الرئيس الأمريكي «جون تايلور» حين وقع «تمرد توماس دور» (Dorr Rebellion) في ولاية رود آيلاند، وتضمن التمرد حينذاك المطالبة بتوسيع المشاركة الديمقراطية وإصلاح النظام الانتخابي، وكان من ضمن مطالبهم إزالة الشرط العقاري لحق الانتخاب الذي يقصره على ملاك الأرض، وكانوا يقولون أن أي شخص يقيم في أمريكا لمدة سنة فيحق له الانتخاب، ويطالبون بإعطاء الوزن المتساوي للمدن بغض النظر عن عدد سكانها، وقاد التمرد المحامي الإصلاحي «توماس دور»، فأعلن حاكم الولاية حالة الأحكام العرفية، وطلب المجلس التشريعي للولاية نشر قوات فدرالية لقمع التجمع اللاقانوني (lawless assemblages)، وأُعلِن عن مكافأة مالية للقبض على «دور»، وأدين قضائياً بتهمة الخيانة،

---

20. US. Const. art.II p3.
21. U.S. Code p332 10. 22. Sparks J., The Writings of George Washington,1836, vol.x, p.292.

وصدر بحقه حكم بالسجن الانفرادي مدى الحياة مع الأشغال الشاقة، ثم أُفرِج عنه لاحقاً لأسباب صحية، وبرغم المصير البائس الذي تعرض له دور إلا أنه كان مؤمناً بعدالة تمرده، ونقل عنه المؤرخ الأمريكي د.شابوت، وهو متخصص في السيرة الذاتية لدور، كيف يؤمن بهذه المسائل الديمقراطية كعقيدة وكيف يعتبر الحزب الديمقراطي كنيسته![٢٣].

وللدكتور شابوت، بالمناسبة، محاضرة مسجلة -أيضاً- عن «تمرد توماس دور»، وكيف تم قمعه.

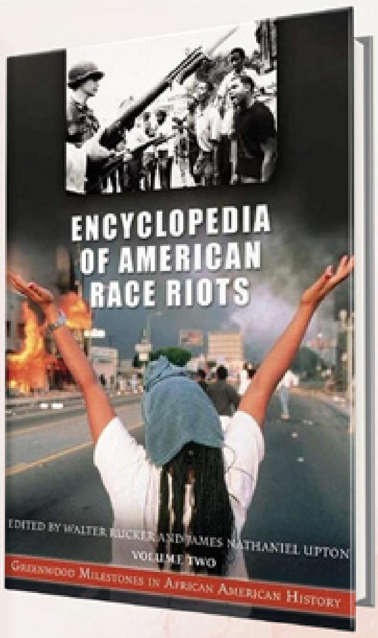
وفي عهد الرئيس أبراهام لينكولن، وفور إعلان فوزه، أعلنت سبع ولايات أمريكية الانفصال عن الولايات المتحدة، وتكوين دولة جديدة، عاصمتها مونتغمري، وصاغوا دستوراً جديداً خاصاً بهم، وعينوا أول رئيس خاص بهم وهو (جيفرسون ديفيس)، واستمر رئيساً طوال السنوات الأربع التي بقي فيها الانفصال، فأعلن الرئيس الأمريكي لينكولن الحرب عليهم، على أساس أن الدستور الأمريكي يخوّله قمع الانفصال والتمرد، وشكّل جيشاً من الولايات المتبقية، وقُتِل في هذه الحرب أكثر من نصف مليون أمريكي، واستعاد أخيراً خضوع الولايات السبع المنفصلة لدولة الولايات المتحدة الأمريكية، وأعادها إلى بيت الطاعة.



إبراهام لنكولن

23. Chaput E., The People's Martyr: Thomas Wilson Dorr and His 1842 Rhode Island Rebellion, University Press of Kansas, 2013, p.208.

وفي عهد الرئيس جورج بوش الأب، وفي العام ١٩٩٢م، وقع تمرد «روندي كينج» في ولاية كاليفورنيا، وتم قمعه بعدة أجهزة أمنية من ضمنها المارينز، حيث انتشر مقطع فيديو حينذاك وفيه ضابط أبيض يَضرِب ويُهين أمريكياً من أصول أفريقية، ثم صدر قرار بتبرئة الضابط، وفور صدور القرار اندلع التمرد والغضب والاحتجاج في لوس أنجلوس وماوالاها، وكانت الوقائع وتطوراتها حديث الصحافة المكثف حينها، ويذكر أصحاب موسوعة الشغب العرقي الأمريكي في تفصيلهم للقصة أنه اعتقل فيها أكثر من عشرة آلاف شخص[٢٤].



حسناً، هذه نماذج منتخبة لموقف النظام الديمقراطي الأمريكي من الخوارج والمتمردين، من حيث أسسه القانونية، وممارساته الفعلية، وفي «تاريخ الديمقراطية الغربية» نماذج أخرى أيضاً، وليس المراد الاستقصاء، بل المراد التمثيل فقط.

ومن اللافت أن كثيراً من حركات التمرد في تاريخ الديمقراطية التي قُمِعت في حينها، وتم تأسيس قمعها بالقانون الديمقراطي نفسه، نجد أنه لاحقاً وقع إقرار تشريعات تمثل مطالب تلك الحركات التمردية تماماً، فلا يمكن أن يقال أن مطالب تلك الحركات التمردية والخارجية كانت غير مشروعة حينها، لأنه وقع الاعتراف

---

24. Rucker W. & Upton J., Encyclopedia of American Race Riots, Greenwood Publishing Group, 2007, vol.1, p.376.

بما يطابق أو يقارب ذات مطالبها لاحقاً بعد تطور التفكير القانوني والسياسي، كما أنه لا يمكن إنكار أنها قُمِعت بالمؤسسات الديمقراطية ذاتها، لأن هذا ما وقع تاريخياً، فلم يبق إلا أن يقال أنها حركات تمرد وثورة ذات مطالب شرعية وقُمعت بالوسائل الديمقراطية ذاتها، وهذا موضع إشكال يحتاج لتأمل ودراسة، وسننتقل الآن إلى مداولة بعض التحليلات.



ثالثاً: مقارنات واستنتاجات

١ المقارنة بين مبدأ طاعة القانون غير العادل ومبدأ الطاعة في المعروف

حين نتذكر تقسيم المنظّرين الغربيين في النظام الديمقراطي القانون إلى قانون عادل وغير عادل، وإيجابهم طاعة النوعين، بتفصيلات وقيود سبق ذكرها، فإن هذا لابد أن يستدعي للذهن تقسيم السياسة الشرعية أوامر السلطة إلى أمر بمعروف وأمر بمنكر.

فالذي نلاحظه في كامل (التراث السياسي الإسلامي) أن الفقهاء بالإجماع اتخذوا موقفاً مخالفاً لهذا المبدأ في النظام الديمقراطي، فالفقهاء مجمعون على أن أوامر السلطة التي تتضمن ظلماً لا يجوز طاعتها، ولا يطاع إلا الأمر بالعدل.

كما قال أبو جعفر الطبري: «الأخبار الواردة بالسمع والطاعة لهم ما لم يكن خلافا لأمر الله وأمر رسوله، فإذا كان خلافا لذلك فغير جائز لأحد أن يطيع أحدا فى معصية الله ومعصية رسوله، وبنحو ذلك قال عامة السلف»[٢٥].



وقال ابن عبد البر: «أجمع العلماء على أن مَن أمر بمنكر، لا تلزم طاعته»[٢٦].

ومثل هذه الإجماعات كثيرة جداً، وهي مسألة بدهية لا حاجة للاستكثار من برهنتها، والأساس العلمي الذي ولّد هذا الإجماع هو النصوص التي يبلغ القدر المشترك فيها حد التواتر المعنوي القطعي الذي لا يتصور فيه خلاف، ومن هذه النصوص على سبيل المثال: قوله صلى الله عليه وسلم: «لا طاعة في معصية، إنما الطاعة في المعروف»[٢٧]، وقوله: «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية، فلا سمع ولا طاعة»[٢٨]، والنصوص في هذا المعنى كثيرة.

ومن المعلوم أن العدل كله من الشرع، والظلم كله مخالف للشرع، كما قال الإمام ابن تيمية: «كل ما نهى الله عنه راجع إلى الظلم، وكل ما أمر به راجع إلى العدل»[٢٩].

---

٢٥. شرح ابن بطال، ٨/٢١٤.
٢٦. التمهيد، ٢٣/٢٧٧.
٢٧. البخاري، ٧٢٥٧.
٢٨. مسلم، ١٨٣٩.
٢٩. الفتاوى، ١٨/١٥٧.



وهذه القاعدة التي أجمع عليها الفقهاء في التراث السياسي الإسلامي، في عدم طاعة الظلم، تشمل النظام الشوري، والنظام غير الشوري.

والمراد أن الذي نستنتجه من هذه المقارنة أن النظام الديمقراطي أكثر محافظة سياسية في موضوع الطاعة، حيث يميل إلى إيجاب طاعة العدل والظلم، كليهما، طالما أن الأمر صادر من مؤسسة ديمقراطية، بينما السياسة الشرعية والتراث السياسي الإسلامي تبدو أكثر تحرراً واستقلالاً في موضوع الطاعة، فلا يجيز الفقهاء بإجماعهم إلا طاعة العدل، وأما الظلم فلا يجوز طاعته بحال.

ويتضح لي -أيضاً- أن هذا المفهوم في التراث السياسي الإسلامي وهو مبدأ «الطاعة في المعروف» يربي في نفس الفرد شموخاً وحصانة ذاتية، ويشعر أن هناك مبدأً عدلياً فوق الجميع يجب أن تخضع له الدولة وإلا فقدت أوامرها الشرعية، بينما في النظام الديمقراطي الذي يوجب طاعة القانون العادل وغير العادل فإن الفرد يشعر أنه مكبل وراضخ، وتربّي فيه التبعية لقوانين قد يكون في غاية القناعة أنها مجانبة للعدل والفطرة، وهذا فيما يبدو هو المعنى الذي أشار له نقاد المدرسة الوضعية:

«المدرسة الوضعية القانونية هوجمت باعتبارها تتسبب في جعل رجال القانون منصاعين جداً للحكومة بما يجعلهم في غاية الاستعداد لطاعة حتى القوانين غير العادلة»[٣٠].

30. Golding M. & Edmunson W.(eds), Philosophy of Law and Legal Theory, Blackwell Publishing, 2005, p.31.

٢ المقارنة بين الخروجَين في الديمقراطية والسياسة الشرعية

كما لاحظنا في المحور الثاني لهذه الورقة كيف أسس النظام الديمقراطي الأمريكي لقمع المتمردين والخوارج، في الدستور، وفي القانون الفدرالي، وكيف تعامل الرؤساء الأمريكيون فعلاً خلال التاريخ مع كل حركات التمرد والخروج عن سلطة الدولة.

وحين تأملت الفرق بين الخروج في النظام الديمقراطي، والخروج في السياسة الشرعية، تبيّن لي أن كلا النظامين يتفقان في وجود حالات يمنع فيها الخروج على الدولة، وحالات يسوغ فيها الخروج، فليس الاختلاف بين النظامين في أصل وجود المشروعية والمنع، وإنما الخلاف في الأسباب المسوّغة للخروج.

ففي النظام الديمقراطي لا يسوغ الخروج إلا بوجود ظلم «مادي» شنيع لا يمكن تغييره بالطرق الديمقراطية فتشرع حينذاك الثورة، وأما وجود أبشع أنواع الكفر والفواحش فإن هذا لا يجيز البتة الثورة على الديمقراطية، بل لا يجيز معصية قوانين الدولة الديمقراطية حينذاك.

وأما في النصوص الشرعية فلا يجوز الخروج على الدولة إلا في حالة واحدة هي حالة «الكفر البواح»، والكفر هو ارتكاب ناقض من نواقض الإسلام، والبواح قيد أخص من مطلق الكفر، يشمل أمرين: البواح في أصل الناقض بأن لا يكون من الصور التي يدخلها الاجتهاد في الحكم بكفرها أو عدمه، والبواح في ظهوره للناس بأن لا يكون ناقضاً تتستر به السلطة.



وأما وقوع السلطة في الظلم المادي في معايش الناس، فهذا لا يسوّغ «شريعة المنابذة بالسلاح» ولكن يجب معه شريعة أخرى، وهو «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، وجعل الشارع التضحية في هذا المجال يوجب شرف السيادة في الشهادة، وهو معنى أخص من مطلق الشهادة.

ومع ذلك كله فهناك أمر آخر لاحظته، وهو أن الاتجاهات الديمقراطية كثيرة الذم لرفع السلاح في التغيير، وكثيرة المدح للتغيير السلمي والسلمية، بينما في السياسة الشرعية فرفع السلاح للتغيير في حالة الكفر البواح أمر مشروع بكل وضوح، وليس مذموماً، وهو مفهوم «المنابذة بالسيف» الوارد في صحيح مسلم[٣١] وله شروط مذكورة في كتب الفقه ليس هذا موضع بسطها.



وإذا قارنّا نفرة الاتجاهات الديمقراطية من التغيير المسلّح، في مقابل موقف الشريعة الواضح من التغيير المسلح في حالة الكفر البواح، فإنه يتضح لي أن السياسة الشرعية أكثر ترحيباً بالمحتوى الثوري من النظام الديمقراطي.

ومن الشواهد التي يمكن أن نلمسها في الواقع، ويمكن أن تكون قرينة تعزز هذه النتيجة، أنك تلاحظ أن الاتجاهات الجهادية التي تستحضر نصوص المنابذة بالسيف عند الكفر البواح، تزدري اتجاهات الديمقراطية في قولهم بالتغيير السلمي، وترى أن هذه الاتجاهات الديمقراطية اتجاهات خنوع وتكريس لسلطة الطواغيت.

٣١. صحيح مسلم، ١٨٥٥.



٣ تفسير اختلاف النتائج

لعلك لاحظت أنني خلصت في التحليلات السابقة إلى استنتاجين: النتيجة الأولى: أنه في موضوع «الطاعة» فالنظام الديمقراطي يبدو أكثر محافظة سياسية من التراث السياسي الإسلامي، وفي موضوع «الخروج المسلح» يبدو التراث السياسي الإسلامي أكثر ترحيباً بالمحتوى الثوري من النظام الديمقراطي.

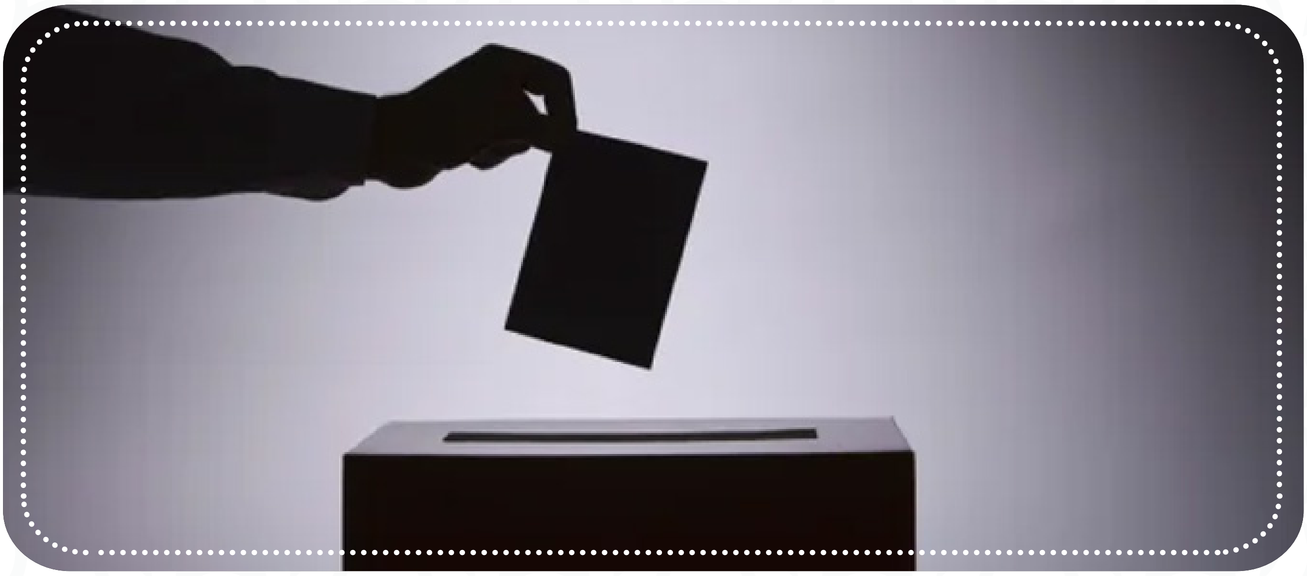
وهاتان النتيجتان فيما أظن يخالفان ما يطرحه كثير من المشاركين في هذه الموضوعات، فما سبب اختلاف النتائج؟

أرى أن عدم الدقة في النتائج الشائعة في هاتين المسألتين يعود لأمرين: الخلل في تعادل أساس المقارنة، ونقص التصور عن فلسفة التشريع في الفكر الغربي.

فأما الخلل في أساس المقارنة فإن من يريد المقارنة بين النظام الديمقراطي والسياسة الشرعية مخيّر بين مسارين: إما أن يقارن النظرية بالنظرية، أو يقارن التطبيق بالتطبيق، أعني أن يقارن النظرية الديمقراطية كما هي في دساتيرها وتنظيراتها، بالقواعد العلمية للسياسة الشرعية كما هي في مصادرها التقعيدية الأصيلة، أو أن يقارن التطبيق بالتطبيق، فيقارن الواقع التاريخي للديمقراطية في الدول الغربية، بالواقع التاريخي للسياسة الشرعية كما هي في واقع الخلفاء الراشدين، فمن قارن مراعياً هذه القواعد المنهجية خرج بنتائج علمية.

لكن الحقيقة أن كثيراً من المشاركين في هذه الموضوعات يقارن بطريقة فيها انتخاب تحكّمي ينتج صوراً مغلوطة، حيث يلتقط أكثر المواضع عدلاً في النظرية الديمقراطية المعاصرة، ويقارنها بأكلح الصور التعيسة في النظم العربية الفاسدة اليوم، ثم يوحي بنسبة النتيجة إلى السياسة الشرعية ونتاج الموروث السياسي الإسلامي، وهذه عملية مزيفة بالكامل، سواءً كان الشخص يمارسها بوعي أو بغير وعي.

فالنماذج المنتخبة في المقارنات تتلاعب بالنتائج، والواجب -كما سبق- المقارنة بين نظام ونظام في مستواهما النظري، أو نظام ونظام في مستواهما التطبيقي، ولا يوجد أي مبرر لجعل النظم العربية المظلمة اليوم ممثلاً للسياسة الشرعية، ثم تقارن بالثقوب المضيئة في النظرية الديمقراطية، فهذا إجراء غير معرفي، بل هو غالباً لأغراض تعبوية تتعلق بالمناكدات التياريّة.



وأما العامل الثاني للنتائج المغلوطة في المقارنة بين الديمقراطية والسياسة الشرعية فهو: نقص التصور حول فلسفة القانون في الفكر الغربي، فكثير ممن يناقش في قضايا القانون والسياسة يكون تكوينه الفكري الأساس من خلال ما يراه أو يسمعه في المحطات الفضائية والحوارات الشبكية، ولم تتوفر له فرصة

الاطلاع المنظم على الأعمال المتخصصة في فلسفة التشريع والقانون الدستوري والفلسفة السياسية ونحوها، أو قد يكون اطلع على أعمال «تاريخية» لا «موضوعية»، أي عن تاريخ الفكر السياسي، لا نصوصاً أصليةً تناقش هذه القضايا ومحاججاتها موضوعياً، والواقع أن كتب التاريخ الثقافي تعطي القارئ دليل سائح عن الأرض لا معول فلاح فيها.



ثم مع كثرة سماعه وإلفه للدعاوى المغلوطة حول السياسة الشرعية والتراث السياسي الإسلامي تتحول عنده لبدهيات برغم كونها غير مفحوصة أصلاً، وما أكثر ما تعده الأذهان حقائق لا بسبب تواطؤ المعلومات، ولكن بسبب كثرة الطرق.

بقيت هناك موضوعات تستحق المعالجة، ومنها: إشكالية «قانونية» العصيان المدني، ومفهوم الإرهاب الثوري، وعلاقة القوة بنجاعة النظرية السياسية العادلة وامتناعها على التوظيف، ونحوها، ولكن الورقة طالت على القارئ، فلذلك لعله يكون للحديث صلة بإذن الله، وأسأل الله أن يهيّء لأمتنا نظماً سياسية شرعية ترفع هذه المظالم الخانقة في العقائد والأخلاق والمعايش.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.



المواطنة

بين الإسلام والعلمانية



د. صلاح سلطان

فك الله أسره*

المنهج العلماني ليس له مرجعية سماوية، بل كلها أرضية تتبع من هوى الأفراد وآرائهم الصحيحة والسقيمة، ومن هنا كانت محاولة بحث أساس علاقة الفرد بالدولة، فكانت نظرية العقد الاجتماعي التي مفادها أن كل فرد تنازل عن جزء من حريته لصالح الدولة لكي ينال الأمن والعدالة والرعاية، وكي يتوافق مع الجماعة البشرية حوله.

---

* المقال منتقى من: د. صلاح سلطان، بحث: المواطنة بين التأصيل الشرعي وتعدد الولاءات الدينية والطائفية والعرقية، ص٣٤-٤٠.

لكن الإسلام كدين سماوي يجعل الولاء للوطن ديناً ينطلق من عقيدة الاستخلاف الرباني للإنسان في الأرض «إني جاعل في الأرض خليفة» وهذا الخليفة يتصرف وفق واجب العمارة للأرض والإحسان للخلق كأساس عقيدي، والوفاء لكل من أسهم في تربيته ورعايته وتعليمه وتوظيفه إلخ.. كأساس خلقي، ومن هذا الرسوخ العقدي والأخلاقي تصدر المواطنة عن عمق في النفس والعقل والوجدان، وتظل عنصراً حياً في السراء والضراء، في العسر واليسر، في السر والجهر، فلا نتصور من متدين خيانة لبلده، أو طعناً لعشيرته، ولا حلفاً مع أعداء الله.



ثانياً: المنهج العلماني يقدم المواطنة على الدّين؛ بل يجعلها بديلاً عنه أحياناً، وهي مبالغة لا تثمر لأن الدين رافد يقوي المواطنة ويجعلها واجباً حياً متجدداً متوازناً، لكن من صور المبالغة في المواطنة على حساب الدين والخلق ما يلي:

١ عندما أراد أعداء الأمة الإسلامية سلخ تركيا عن الإسلام بعد انتهاء الخلافة صاروا يبحثون عن جذور جاهلية قبل الإسلام، فعادت عادة تقديس الذئب الأبيض الذي كان يُعبد من دون الله قبل الإسلام ليكون هو الأظهر من وحدانية الله تعالى في دولة حكمت العالم الإسلامي قروناً عدة.

٢ ما ذهبت إليه المبالغة الممقوتة أن ألمانيا فوق الجميع كبراً واستعلاء على الأخلاق والقيم والشعوب، حتى وصل الأمر إلى أن قال أحد المعلمين في ألمانيا وهو البروفسور (اترني): «لأي شيء يدرس أولادنا تاريخ أمة أجنبية ولماذا يقص عليهم قصص إبراهيم وإسحق؟ ينبغي أن يكون إلهنا أيضاً ألمانياً».



ونشأت في ألمانيا طائفة تتبرأ من سيدنا المسيح عليه السلام لكونه من بني إسرائيل، والذين لا يزالون يدينون له بالحب والتعظيم يجتهدون أن يُثبتوا أنه كان من سلالة آرية، وظهرت في ألمانيا نزعة إلى إحياء الآلهة القومية القديمة التي كانت يعبدها الشعب الألماني في عهده القديم.

٣ وقد بالغت العصبية الروسية فادعت أنهم أصل كل حضارة واكتشاف الجديد، فليس (لافوازييه) هو واضع القانون الخاص بتركيب الأجسام، بل هو مدين بما ينسب إليه للعالم الروسي (ميشيل لوموتوسوف)، وليس لـ(أديسون) فضل في استخدام الكهرباء في الإضاءة فقد سبقه (لووجين) الروسي بست سنوات إلى ذلك، ونشرت جريدة (برافدا): أن العلماء الروسيين توصلوا إلى اختراع التلغراف قبل (مورس)، وإلى تسيير القاطرة البخارية قبل (ستفنسن)، إلى غير ذلك من تحديات للتاريخ ليس الباعث عليها إلا العصبية الجنسية وتقديس روسيا.

٤ ما ذهبت إليه القومية العربية من تفتيت للخلافة الإسلامية، واستُعملت النعرة العربية الفارغة من المضمون الإسلامي كي تحقق أهداف الأعداء في إنهاء الخلافة، ومن هذا التاريخ لم تعد للعرب سيادة، وانتقلت إلى الكيان الصهيوني، وصار العرب يركضون خلف بعضهم كي ينالوا رضا الغرب الأوربي الأمريكي.

٥ ما أورده الشيخ العلامة القرضاوي في مقاله عن إشكالية الوطن من مبالغات العرب في الاعتداء ببعض البلاد، ومن ذلك ما قاله الشاعر اللبناني رشيد سليم الغوري:

بلادك قدمها على كل ملة •• ومن أجلها أفطِر، ومن أجلها صُم

هبوني ديناً يمنح العرب وحدة •• وسيروا بجثماني على دين برهم

سلام عــلى كفر يوحد بيننا •• وأهــلاً وسهــلاً بعــده بجهنم

هذه في الحقيقة وإن رضي عنها المنهج العلماني، وأجها لتكون بديلاً عن الدين، من أشد المبالغات التي لا تعني بحال أن أصحابها يحبون بلادهم أكثر من المتدينين، بل إن قطرة من وطنية المتدين أنفع للوطن من بحر المواطنة بلا أساس عقدي وأخلاقي، سرعان ما تتحول مع المصالح الخاصة قضية المواطنة إلى سلعة كما يصر الأستاذ نادر كاظم في قوله: «إن ظهور الموالاة يعني أن التقديس انتهى زمنه وحلّ التسليع محله. وفي التسليع تعطى للولاء قيمة تهبط وتعلو بحسب الظروف ومتطلبات العرض والطلب. وفي حال صار الولاء ذا قيمة عالية فإنه يكون من مصلحة الفرد أن يظهر مشاعر وطنية أعلى من حجمها الطبيعي؛ وذلك ليحظى بمكاسب أعلى، إلا أن التعبير المبالغ فيه عن المشاعر الوطنية ينتهي إلى المزايدة على الآخرين في ولائهم ووطنيتهم. وعندئذ تظهر حالات التشكيك في الولاء.



بما يعني أن الولاء بلا دين يسهل معه تحويل هذا الولاء المبالغ فيه إلى سلعة يُقضى بها الغرض، فمن يدفع أكثر فسيباع الوطن له، لكن الولاء الديني يبقى ضابطاً للإنسان حافظاً له من المزايدة والتسليع وبيع مصالح بلده وقومه لمصلحة خاصة، بل الدين يجعل الإنسان يفدي بلده بروحه ويدافع عنه بكل ما يملك من نفس ومال وأهل وأولاد، وها هي

فلسطين خير شاهد فهناك من يتاجرون باسمها، ويكسبون على حطامها، ويبيعون حطامها بأبخس الأسعار، ويتزلفون لأعدائها، وهناك رجال صامدون مثابرون مجاهدون يضحون بالنفس والمال والولد في سبيل تحرير الأرض وصيانة العرض، وتحرير الأقصى، فهذا هو الفرق العملي بين ولاء مصدره فكر علماني مستورد وولاء مصدره الإسلام العظيم مستوحي من رب العباد.

أما عن الولاء للدين قبل الولاء للوطن فهذا أمر الله تعالى ولا يغض من الوطنية كماً وكيفاً، لأن أساس العقيدة أن يكون الله ورسوله أحب إلى الإنسان من نفسه وأهله وماله وولده والناس أجمعين والله تعالى يقول في وضوح كامل: ﴿قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقترفتموها وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللهِ وَرَسُولِهِ وجهاد في سبيله فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللهُ بِأَمْرِهِ وَاللهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الفاسقين [التوبة : ٢٤].



بل الإسلام جعل ترك الوطن إذا استحال عليه أن يمارس شعائر دينه واجباً في الهجـرة إلى الله تعالى ومن الأدلة على ذلك ما يلي:

قولة تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أنفسهمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوْا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّه واسعةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مصير الا الْمُسْتَضْعَفِينَ من الرِّجال وَالنِّسَاء وَالْوِلْدَانِ لا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سبيلا﴾ [النساء: ٩٧، ٩٨]

وقد أورد الطبري وابن الجوزي والشوكاني والجلالين وابن العربي في سبب نزول هذه الآيات ثلاثة أقوال:



أحدهما: أن أناساً كانوا بمكة قد أقروا بالإسلام، فلما خرج النبي ﷺ إلى بدر لم تدع قريش أحداً إلا أخرجوه معهم، فقُتل الذين أقروا بالإسلام، فنزلت فيهم هذه الآية، رواه عكرمة عن ابن عباس. وقال قتادة: نزلت في أناس تكلموا بالإسلام، فخرجوا مع أبي جهل، فقُتلوا يوم بدر، واعتذروا بغير عذر، فأبى الله أن يقبل منهم.

والثاني: أن قوماً نافقوا يوم بدر وارتابوا، وقالوا: غَرَّ هؤلاء دينهم! وأقاموا مع المشركين حتى قُتلوا، فنزلت فيهم هذه الآية. رواه أبو صالح عن ابن عباس.

والثالث: أنها نزلت في قوم تخلفوا عن النبي ﷺ، ولم يخرجوا معه، فمن مات منهم قبل أن يلحق بالنبي ضربت الملائكة وجهه ودبره، رواه العوفي عن ابن عباس.

هذه الآيات في مجموعها مع أسباب نزولها تفيد عدم جواز البقاء في أرض يفتن فيها عن دينه، إنما يتركها لبلد يعطيه حرية التدين.

وفي هذا يقول الشيخ جاد الحق علي جاد الحق شيخ الأزهر السابق بناء على سؤال ورد إلى مكتبه من مدير معهد علوم الشريعة الإسلامية بجنوب أفريقيا [خطاب بتاريخ المحرم ١٤١١، أغسطس ١٩٩٠م] يطلب فيه الإجابة عن أسئلة عديدة منها: هل يصح للمسلم العيش تحت نظام كافر، وإن صح فعلى أي شروط؟

فكان جواب فضيلة شيخ الأزهر: «إذا أمن المسلم على دينه، ومارس شعائر الإسلام في بلد ليس له دين أصلاً، أو له دين غير الإسلام تصح إقامته، أما إن خاف على دينه وخلقه أو ماله وعرضه وجب عليه أن يهاجر إلى بلد يجد فيه الأمان، ففي الحديث الشريف: « البلاد بلاد الله والعباد عباد الله فحيثما أصبت خيراً فأقم». كما صح أن بعض المسلمين الأوائل هاجر إلى الحبشة وأقام بها بأمر من رسول الله ﷺ، ولم تكن الحبشة دار الإسلام.



ويقول محمد رشيد رضا: «لا خلاف في وجوب الهجرة من الأرض التي يمنع فيها المؤمن من العمل بدينه، أو يؤذي إيذاء لا يقدر على احتماله، أما المقيم في دار الكافرين لا يُمنع ولا يُؤذَى إذا هو عمل بدينه، بل يمكنه أن يقيم جميع أحكامه بلا نكير، فلا يجب عليه أن يهاجر.

ويرى الشيخ محمد علي التسخيري أن المواطنة في أية دار، سواء دار الإسلام أو كفر لا حرج منه في نفسه، ولا مانع إذا أدى المسلم شعائر دينه، إلا إذا ترتب عليه عمل محرم، فإذا أمكن التخلص منها فلا مانع وإلا فلا يجوز أن تكون ضرورة.



نظرات في
المسألة التركية



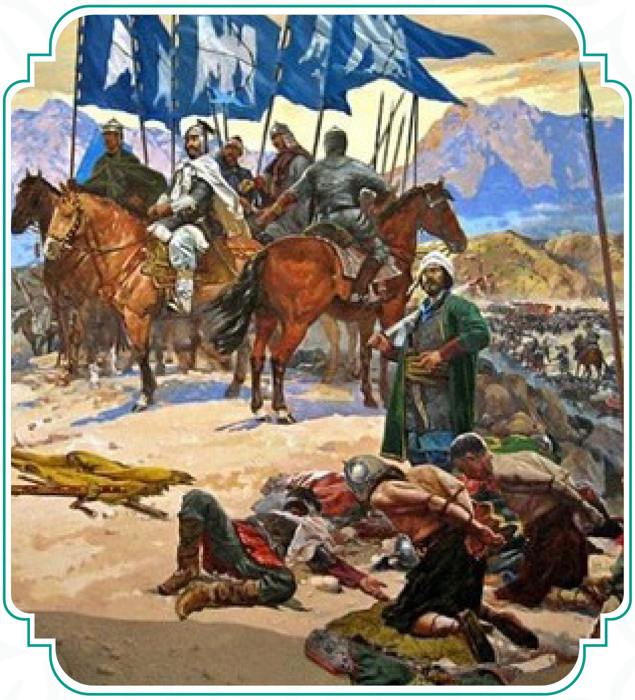
د. سفر الحوالي
فك الله أسره*

التركُ أمة عظيمة خلقها الله للجهاد وليس للترف، وأصلهم القبائل الوثنية في أواسط آسيا، وقد جاء الترك في السنة بمعنى التتار، وأخبر النبي ﷺ أن المسلمين سوف يقاتلون الترك، ونهى عن استثارتهم وقال: «اتركوا الترك ما تركوكم».

---

* المقال منتقى من كتاب: د. سفر الحوالي، فك الله أسره، المسلمون والحضارة الغربية، ص١٢٤٥-١٢٥٣.

ومعلوم أنه لما مال العرب للترف جعل العباسيون محلهم الفرس، ولما مال الفرس للترف اتخذ المتوكل الترك، وقد تحدث الجاحظ عن فروسيتهم وشجاعتهم. ولهم اليوم امتداد لغوي وبشري هائل في تركستان وتركمانستان وخراسان وغيرها، وليسوا محصورين فيما نسميه اليوم الدولة التركية فقط.



وكان منهم السلاجقة الذين هزموا الروم في معركة (ملاذكيرد). ومن السلاجقة كان السلاطين العظام مثل السلطان نور الدين محمود، الذي أرسل صلاح الدين وعمه للقضاء على العبيديين، وكان منهم الظاهر بيبرس وقطز. والأتراك سُنة أحناف.

وفي تركيا اليوم صحوة إسلامية عظيمة ومحبة للقرآن والنبي ﷺ، وتلقى كتب شيخ الإسلام ابن تيمية ومدرسته رواجاً كبيراً وأنصاراً هذه الأيام، لا سيما وهو من مواليد حران التركية، ولا يخلو مجتمع الأتراك من بدع وجهل ويحتاجون مزيداً من الجهود في الدعوة إلى الله، وهم الآن يكرهون الصليبيين الأوروبيين، ونرجو أن يعودوا إلى دينهم وجهادهم.

وأعظم أمجاد الأتراك أن (السلطان محمد) فتح القسطنطينية بعد أن عجز عن ذلك كثيرون قبله، فتم عليه الحديث الذي رواه الإمام أحمد والحاكم وغيرهما: «لتفتحن القسطنطينية، فلنِعم الأمير أميرها، ولنعم الجيش ذلك الجيش». وأن السلاطين كانوا يقودون الجيوش بأنفسهم، وأنهم حولوا المعركة من

حلب إلى فيينا، والناس عند الأتراك قسمان (مؤمن وكافر) كما في القرآن، وليس كما عندنا هنا «مواطن وأجنبي» بل «الأجنبي» عندهم هو الكافر، وفيها مشروعات تنموية هائلة واقتصادها تضاعف مرات، والأسلحة تركية الصنع، وقد جاءني بعض الإخوة الأمريكان وقالوا الآن فرص العمل في أمريكا قليلة، ولكننا سوف نسافر إلى تركيا.

والأتراك هم الشعب الإسلامي الوحيد الذي استطاع أن يقف من أمريكا موقف الند، وينتقد أوباما علانية، وينتقدون إسرائيل، وهم يملأون المسجد الأقصى ويغيثون أهل فلسطين، وخوفاً من مواجهتهم أعلن ترامب انسحابه من سوريا.



ولهم فضل في نشر العقيدة السلفية وكان من ينكر التصوف والشركيات والبدع قبل دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ومن هؤلاء الشيخ (بر كلي) صاحب كتاب (الطريقة المحمدية) وهو أستاذ الشيخ (قاضي زاده) الذي كان أحد قادة الجيش العثماني المحاصر لفيينا. وقد طبعت وزارة الشؤون الإسلامية في السعودية كتاب الشيخ البر كلي عن زيارة القبور.

وليس للأتراك قبل الإسلام حضارة جاهلية كالبابليين والفراعنة، وإنما فخرهم الوحيد بالحضارة الإسلامية، وبالإسلام وحده تحولوا من قبائل بدوية مغمورة في أواسط آسيا إلى أقوى قوة في الأرض، يرتجف أباطرة الغرب عند ذكرها، ولما طعن الصفويون العثمانيين من الخلف واضطروهم لإنقاذ العراق، فعلوا ذلك وأحاطوا بغداد ببلدات سنية تسمى حزام بغداد.

ومن الأتراك أئمة كثيرون في الجهاد والعلم منهم الإمام الشهير عبد الله بن المبارك والذهبي، وفيها في (حران) وُلد شيخ الإسلام ابن تيمية، وحران اليوم تقع في محافظة أورفة، وكان أمير الشعراء أحمد شوقي يفخر بأن فيه عرقاً تركياً، وكاد الأتراك أن يسيطروا على كل أوروبا، وشرّفهم الله أنْ فتح على أيديهم مدينة هرقل كما سبق (القسطنطينية) التي حولوا اسمها إلى (إسلام بول).

ولا يزال الغرب يحقد عليهم ويبث فيهم روح الفرقة.. يقول نعوم تشومسكي: «النموذج التركي لم يعد مرحباً به في الغرب وصارت أمريكا في حيرة من هذه التجربة». والغرب يقرض اليونان ويساعدها جهراً وسراً لحرب تركيا مع أنه لما كان الأتراك متمسكين بالإسلام لم تكن اليونان إلا ولاية عثمانية.



كما أن شيخ دونالد ترامب المدعو «ستيف بانون» قال: «أخطر شيء على أمريكا هو تركيا». وقد أفتت هيئة كبار العلماء في السعودية أن الأتراك إخوة لنا في الدين، وهم رسمياً يتجنبون الإساءة للسعودية مهما فعلت، وقد عبر «جون فيفر» عن خوف أمريكا من تركيا.

وأنا لا أعتقد أن تركيا هي القوة الثانية في (حلف الناتو) كما يقولون، ولا أنها الجيش الرابع في العالم، ولا أنها زعيمة العالم الإسلامي في مواجهة الهيمنة الأمريكية فقط، بل أن الجيش التركي إذا قوي إيمانه يغلب كل الجيوش الأخرى، وقد قال الله تعالى: ﴿فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓاْ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: ٦٦].

فإذا أضفت إلى ذلك هلع اليهود وضعف الجيش الأمريكي حالياً، علمت أن المستقبل الذي ينتظر الأتراك أعظم مما يتوقعون.

ومما يؤهل الأتراك إلى قيادة العالم أنهم ليس لهم حضارة جاهلية، والذي أظهر الله به الأتراك إنما هو الإسلام، وإنما يعرف قدر الأتراك وشجاعتهم أهل جزيرة العرب الذين يسمون أبناءهم وبناتهم تركي وتركية تيمناً.



والأتراك هم الأمة الوحيدة التي استطاعت دخول صنعاء، وهم يحبون العرب كثيراً، ومن أمثلة ذلك القريبة أنه لما كان مؤتمر الدول العشرين في أنطاليا أراد أوباما أن يتقدم فدفعه أردوغان بيده، وقدّم عليه الملك سلمان.

وربما كان أقوى والٍ حكم جزيرة العرب منذ القرون الإسلامية الأولى هو حيدر باشا العثماني.

وما لدى الأتراك من بدع وأخطاء إنما يصححها أهل الدين وليس العلمانيون، على أن عهد الحريم العثماني مما افتروا عليه وأطنبوا في مساوئه خير من الدياثة الغربية، ولو أن الأتراك جعلوا العربية هي لغة الشعب لضيقوا الخناق على العلمانيين والقوميين العرب، وكانوا أكثر تقدماً.

ولله الحكمة البالغة وينصر دينه بمن شاء، فلما تولى عنه السيسي جاء الله بالأتراك.

ولا ريب أن محمد الفاتح بل السلطان عبدالحميد الثاني خير من كمال أتاتورك، وأن أردوغان أذكى من ترامب، وأن الغرب ارتكب أخطاء فادحة حين عامل الأتراك من منطلق العناد والتحدي، وإذا استمر الأتراك في الصعود واستمر الغرب في الهبوط فسوف تتحول تركيا من قوة إقليمية إلى قوة عالمية، بل إذا رجعت إلى الإسلام كاملاً ستكون أقوى قوة في الأرض، وإن نجح العلمانيون لا قدر الله، فإن الله غني عنها وسوف يستبدل بها قوماً غيرها ممن يشاء.

وقد بلغ التأثير الإسلامي العظيم الشعوب الوثنية المحيطة بتركيا، مثل شعوب القوقاز (قفقاسيا) فكان منها عظماء مثل (ستالين).

وتاريخ الدول الغربية حافل بالصراع مع الأتراك بل بالخضوع والعبودية لهم. ولا يزال الغرب يحقد على الترك ويبث فيهم روح الفرقة باسم القومية الطورانية أو القومية الكردية أو القومية العربية.

ونذكر بإيجاز الإيجابيات التي لتركيا

- التطور الكبير والوثبة الاقتصادية، إذ ارتفع دخل المواطن التركي نحو ثلاثة أضعاف غير الفائض الكبير في الميزانية.
- الموقع الاستراتيجي بين ثلاث قارات.
- العمق التاريخي الممتد إلى القرن الثالث الهجري وكونها موطن الخلافة الأخير.



- العمق البشري اللغوي في آسيا وأوروبا.

- التراجع الأمريكي الملحوظ، ليس اجتماعياً فقط بل عسكرياً، وليس عند العرب فقط، بل هزمهم الأفغان مع أن حلف الناتو يحارب مع أمريكا، بل بعض العرب أيضاً، ولكن البنادق القديمة عند الأفغان هزمت أُم القنابل الأمريكية، وقد مضى حتى الآن بضعة عشر عاماً والقوات الأمريكية في هزائم متتالية.

- الهزيمة الروسية القريبة على يد أبطال الشام مع الهرم السكاني الأرثوذوكسي في روسيا وانتشار الإسلام فيها.

- الإفلاس الأوروبي الوشيك أخلاقياً واقتصادياً وعسكرياً.

- حرية السياسة والرأي، فهي لا تتبع أي دولة في الشرق والغرب، ومع أنها عضو في حلف الناتو تتجه إلى الشرق بحرية واستقلال.

- وقوفها مع القضايا الإسلامية في كل مكان، ومساندة الكتلة الهائلة من أهل السنة لها لا سيما الشعوب؛ بل إن المسلمين في فرنسا وبريطانيا وأمريكا وفي كل الغرب معها.

- التغيير الذي لا بد منه في الوضع الدولي وفي هيئة الأمم ومجلس الأمن.

- القوة والشجاعة والأنفة التي يتميزون بها، وقد ظهر جانب من ذلك في الإجماع التركي على قضيتي السفينة (مرمرة) والانقلاب الفاشل.

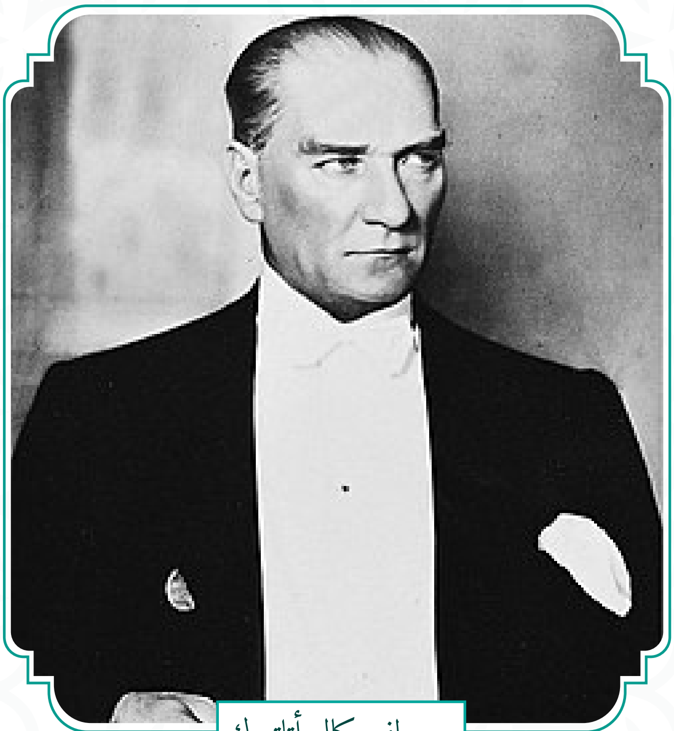
- تكذيبهم الأساطير الإسرائيلية ويرون الحق مع المجاهدين الفلسطينيين.

- **انتشار الصحوة الإسلامية في كل مكان وتعليق الآمال على تركيا.**
- ظهور زيف الشعارات الغربية عن حقوق الإنسان والعدل والوفاء وما يسمى القانون الدولي.
- تركيا تهدد من شاءت وتحاربه منفردة؛ مثل داعش وحزب العمال بل تحذر أمريكا.
- الناس عند الأتراك مؤمن وكافر وهكذا نص القرآن وعمل المسلمون طوال التاريخ وليسوا مواطن وأجنبي كما هو الحال عندنا.



وعلى أية حال لا تجد من يخالف من الباحثين بأن العدوان السوفييتي على أفغانستان كان سبباً في تفكك الاتحاد السوفييتي وانهياره، وأظن أن العدوان الأمريكي على العراق والتراجع الأمريكي الحالي، والتفكك الاجتماعي فيها والعنصرية والمظاهرات وإطلاق النار في كل ولاية أمريكية تقريباً، وسيؤدي -والله أعلم- إلى تفكك أمريكا على أنه ليس شرطاً أن تتفكك كتفكك الاتحاد السوفييتي، ولكن لابد أن تتفكك ولو بصورة أخرى، الأمر الذي يمهد في صعود الإسلام وعودة تركيا قوة عالمية وما ذلك على الله بعزيز.

وقد أسهم الغرب دون قصد منه في عودة الأتراك للإسلام، حين جاءهم من باب العناد والتحدي، وجعل البابا يستقبل قادته، وأيد الأحزاب اليمينية فيه، وناصر حزب العمال وسمى الحوادث التفجيرية «الإرهاب الإسلامي».


مصطفى كمال أتاتورك

وأخيراً أنصح الإخوة في تركيا بالتمسك بالكتاب والسنة، وأن يكون معيارهم الإسلام وليس القومية، فإن المجرم «مصطفى كمال» الذي يتلقب بـ«أتاتورك» ليس من أصل تركي وإنما هو بلغاري، وقد قال المؤرخ الغربي «واطسون»: «إنه ليس بين الأعضاء المؤسسين لجمعية الاتحاد والترقي واحد من أصل تركي صافٍ».

كما أنصحهم ألا يكون التقدم الاقتصادي والتنموي هو همهم الوحيد، فأهم منه التقدم العقدي الذي لا يكون إلا بالتوحيد. وإن كان الناس لا يقبلون الحق إلا ممزوجاً بشيء من الدنيا.. الأمر الذي عبر عنه المجدد الأول عمر بن عبد العزيز.

وبعض الناس هداهم الله يكلفون الحكومة التركية بما ليس في وسعها ويلزمونها بإقامة الدين دفعة واحدة، ناسين المخالفين لهم من الأتراك أنفسهم، وناسين سنة التدرج وسنة تخفيف الشر والعمل على تجفيف منابع الفساد، قال ابن تيمية رحمه الله في ج٢٠ من مجموع الفتاوى:

«ومعلوم أن الرسول لا يبلغ إلا ما أمكن علمه والعمل به، ولم تأت الشريعة جملة... فكذلك المجدد لدينه والمحيي لسنته لا يبلّغ إلا ما أمكن علمه والعمل به، كما أن الداخل في الإسلام لا يمكن حين دخوله أن يلقن جميع شرائعه ويؤمر بها كلها، وكذلك التائب من الذنوب، والمتعلم والمسترشد لا يمكن في أول الأمر أن يؤمر بجميع الدين ويذكر له جميع العلم فإنه لا يطيق ذلك، وإذا لم يطقه لم يكن واجباً عليه في هذه الحال، وإذا لم يكن واجباً عليه لم يكن للعالم والأمير أن يوجبه جميعه ابتداء، بل يعفو عن الأمر والنهي بما لا يمكن علمه وعمله إلى وقت الإمكان، كما عفا الرسول عما عفا عنه إلى وقت بيانه، ولا يكون ذلك من باب إقرار المحرمات وترك الأمر بالواجبات لأن الوجوب والتحريم مشروط بإمكان العلم والعمل وقد فرضنا انتفاء هذا الشرط. فتدبر الأصل فإنه نافع» أ.هـ.

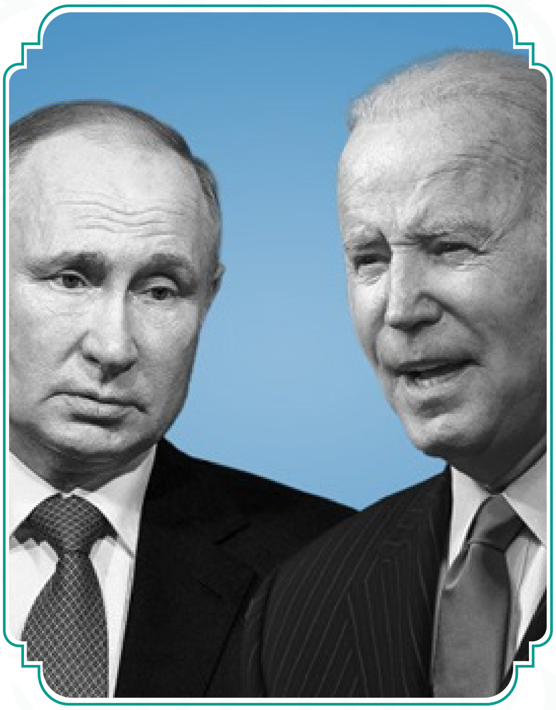
ولا شك عند أي عاقل أن تركيا الآن انتقلت من الكفر الإجباري الذي فرضه أتاتورك، إلى الحرية الدينية، وهذه خطوة على الطريق، وستكون تركيا أكثر حرية بعد انتهاء معاهدة لوزان سنة ٢٠٢٣.



وإنما العبرة بالنية وعمل القلب، فليت القوم يدعون الأتراك لذلك، ولصلاح النية وقوة الإيمان، وقد عدّ النبي ﷺ النجاشي مؤمناً مع أنه لم يستطع أن يقيم الدين كله، وصلى عليه النبي ﷺ لما مات، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها، وقد التحق النبي الكريم ﷺ بالرفيق الأعلى دون أن يعيد بناء الكعبة على قواعد إبراهيم عليه السلام أو يخرج الكفار من جزيرة العرب، فالمصالح والإمكان لهما اعتبارهما في الإسلام.

وحسب الأتراك في هذه المرحلة أن ينقلوا الشعب من عصر الانقلابات العسكرية إلى عصر الاستقرار.

وللأتراك مشروعات تدل على عبقريتهم في المدينتين المقدستين مكة والمدينة، كما أن في تركيا تقدماً كبيراً في البحث العلمي والتجارب العلمية، وفي جيشها قوة حيث يقول الغرب نفسه إن تركيا ثاني دولة في حلف الناتو من حيث القوة العسكرية، ولديها رابع أقوى جيش في العالم.



وكل من القوتين الكبيرتين في العالم «روسيا وأمريكا» يخطب ودها، ويرتعد منها الروافض في إيران وإن اتفقوا في بعض القضايا، وخير من الرافضة في إيران من كان من أصل تركي مثل ملالي خراسان، والسياسة الحكيمة تقتضي التقرب من الأتراك كي يخاطبوا هؤلاء.

والغرب مهما جامل الأتراك ظاهراً فإنه يعيش دائماً عقدة «فيينا»، والويل ثم الويل لمن يعاند الأتراك ويريد أن يفرض عليهم رأيه بالقوة كما يفعل الاتحاد الأوروبي وأمريكا، وانظر كيف عجز الغرب ومعه بعض الدول العربية عن إنزال الهزيمة بالإمارة الإسلامية في أفغانستان «طالبان»، مع فقرها وتأخرها صناعياً فما ظنك بدولة مثل تركيا؟ وما ظنك لو وقف المسلمون كلهم مع الترك؟ لا سيما بعد انتشار موجة الإسلاموفوبيا في الغرب بعد أن كشرت الحركات الكتابية عن وجهها القبيح، واجتمع الاتحاد الأوروبي في الذكرى الستين لتأسيسه في الفاتيكان، واحتفل بتلك الذكرى بحضور البابا وهو يقول لتركيا بلسان الحال ما قالته «انجيلا ميركل» من قبل بلسان المقال: «الأتراك مسلمون ونحن مسيحيون».

وهكذا جعلوا البابا فرانسيس مكان البابا «أوربان» وجعلوا أولاند مكان أرناط.

ومما يدل على صليبيتهم وشدة تعصبهم أنهم لا يرضون أحداً أن يمس رمز ديموقراطيتهم «البرلمان» ويرميه كما فعل انقلابيو تركيا الفاشل، فأين الديموقراطية الغربية، إن كانوا صادقين، ويقولون إنما فاز حزب العدالة التركي في الاستفتاء بأغلبية ضئيلة!! على أن من صوت لجانب حزب العدالة في الاستفتاء أكثر ممن صوت لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي!

والأوروبيون يغضبون جداً حين يصفهم أردوغان بالنازية، مع أنه لم يكن مبالغاً حين وصف هولندا مثلاً بذلك. فلهولندا تاريخ طويل في محاربة المخالفين والعمل كأعمال هتلر وأذكر لذلك مثالين من حال اليهود فيها:



لما هرب إليها الفيلسوف اليهودي «سبينوزا» من الأندلس، حكم حاخامات اليهود الهولنديين عليه بالحرمان والردة.

- لما قتل «هتلر» اليهود في ألمانيا قتل الهولنديين اليهود في هولندا وهكذا، فماذا نتوقع أن يفعلوا بالمسلمين؟

- والأتراك ذوو همة عالية فلا يرضيهم أي مطار أو أي نفق أو أي اقتصاد، بل يريدون أن يتبوأوا المركز الأول عالمياً في ذلك كله.

والعجيب أن الصحف السعودية تهاجم أردوغان كالحياة والشرق الأوسط، وتقول إنه ضد الصحفيين أو ضد جماعة فلان؟ فهذه في الحقيقة ليست صحافة وطنية فضلاً من أن تكون إسلامية، وهذا الكلام إنما هو صدى للإعلام الغربي الذي يصف أردوغان بأنه ديكتاتور!

وإنما يزول العجب حين تعلم أن عكاظ والشرق الأوسط تسمي الروهينجيا (المتمردين) وتصفهم بأنهم أقلية بنغالية. والحمد لله الذي أرغم أنوف الكافرين وأذنابهم ففشل الانقلاب وزار ولي العهد تركيا وفرح بذلك الشعب وبعض القبائل ذكر ذلك في العرضة.



والأتراك لا يزالون في أول الطريق بعد، غير أن المؤمن منهم أصدق وأبر من هؤلاء الغربيين الذين نستقدمهم ونعطيهم الرواتب الضخمة ونحيط مساكنهم بالموانع الصلبة ونحرسهم ونتبع توصياتهم، وقد بدت البغضاء من أفواههم ويحتقروننا هنا أو في بلادهم.

فمن الذي يقرب العدو ويبعد الصديق؟ ومن الذي يطعم الكلاب ويترك الذئاب؟



الشريعة الإسلامية

أحكام إلهية أم أفهام بشرية؟



هشام مشالي

فك الله أسره*

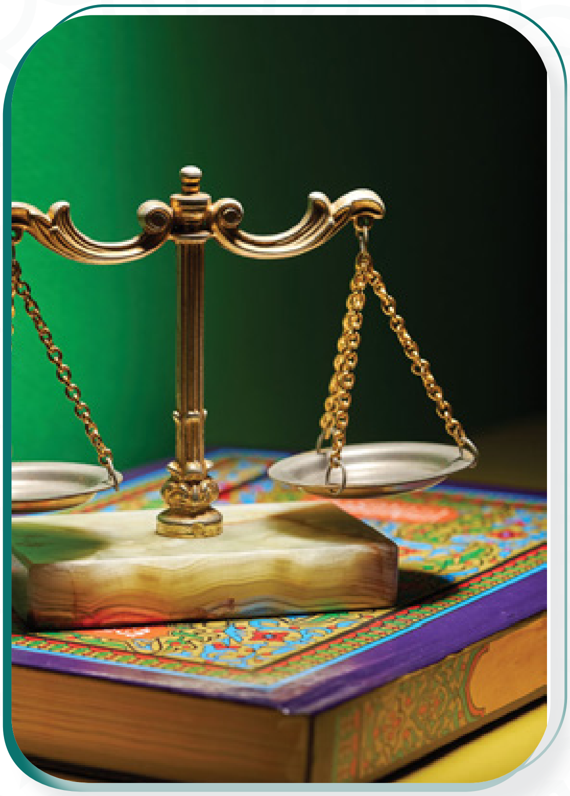
لن يمكن فهم حقيقة الجدل الدائر حول كثير من القضايا، مثل منع برقع المرأة في تونس والنقاب في مصر وتجريم الختان وتوثيق الطلاق... إلخ، إذا لم نربطه بالتدافع الفكري بين الإسلاميين والعلمانيين حول الشريعة.

---

* هشام مشالي، فك الله أسره، مقال: الشريعة الإسلامية أحكام إلهية أم أفهام بشرية، موقع إلكتروني: الجبهة السلفية، ٢٠١٧م.

المعارضون لصلاحية تطبيق الشريعة في عصرنا الحالي يحتجون بحجة مفادها أن الشريعة المراد تطبيقها ليست هي الشريعة الربانية، إنما هي فهم البشر للنصوص ومن ثم فهو تشريع بشري في الحقيقة! ولكنه رغم بشريته يزعم لنفسه قداسة مستمدة من الوحي الرباني، ويهدد بهذه القداسة من يعارض فيتهمه أنه خارج على الدين. بينما التشريع البشري الوضعي الذي يصنعه البشر أنفسهم غير مستندين فيه إلى الدين -أو مستندين إلى البعض دون البعض الآخر- لا قداسة له عند واضعيه ولا عند معارضيه، ومن ثم يناقَش بحرية، ويُعدل أو يُلغى إذا اقتضت الضرورة، بغير تحرج ولا خوف! والأولى أن يعامل ما سموه الفقهاء بـ(الشريعة) كما يعامل القانون الوضعي؛ لأن الشريعة في الحقيقة ما هي إلا تعبير عن فهم أولئك الفقهاء المختلفين فيما بينهم، فينبغي أن نأخذ من اجتهاداتهم ما يناسب عصرنا وندع ما لا يناسبنا دون حرج أو خوف من الاتهام بالكفر والمروق من الدين.

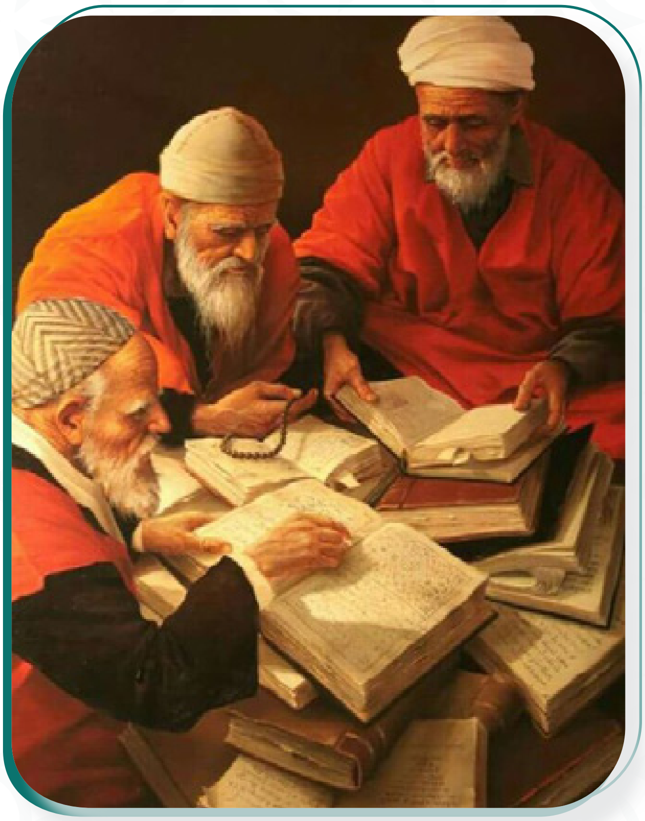
ولا يملك المسلم الواعي إلا أن يعقب على هذه الحجة الواهية بقوله: أي لعب بالعقول أشد من هذا اللعب؟!



من الذي أمرنا بالتوحيد وحرم الشرك.. الله أم الفقهاء؟! من الذي أحل البيع وحرم الربا.. الله أم الفقهاء؟! من الذي أحل الزواج وحرم الزنا.. الله أم الفقهاء؟! من الذي أحل الطيبات وحرم الخمر.. الله أم الفقهاء؟! من الذي أحل الزينة وحرم التبرج.. الله أم الفقهاء؟! من.. ومن.. ومن؟!! ثم أهذه الأحكام في الدين أم في الدنيا؟

وهل من فارق حقيقي بين من رفض اتباع الشرع بحجة بشريةِ مَن نقله إلينا، وبين مَن قالوا لرسلهم: ﴿إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠]؟

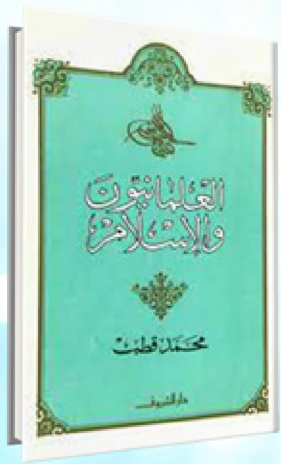
إن اختلاف الأفهام حقيقة واختلاف الاجتهادات حقيقة، ولكن فيما لم ينزل فيه نص قاطع، وحتى في مسائل الاجتهاد من يستطيع أن يقول -مهما اختلفت الأفهام واختلفت الاجتهادات- إنه لا فرق بين الاجتهاد المنضبط بمحكمات الشرع، وآراء الرجال المنفلتة من كل ضابط إلا أهواء الناس التي يسمونها "المصلحة"؟ وهي حقًّا «مصلحة»! ولكن مصلحة فريق معين من البشر يعيشون في الأرض فسادًا ويريدون أن يستحمروا "الأميين" لحسابهم الخاص!



إن اختلاف الفقهاء هو من مزايا هذا الدين، أفتتخذ هذه التوسعة -المنضبطة أولًا وآخرًا بألا تحل حرامًا أو تحرم حلالًا- ذريعة للتسوية بين حكم الله وحكم القوانين الوضعية، بل لتفضيل القوانين الوضعية على حكم الله مع كل ما تحمله تلك القوانين من ألوان الفساد؟!

وكفى بتنزيلها منزلة ما أنزل الله فسادًا وكفرًا بالله العظيم.. وكأني أسمع صوت العلمانيين المطالبين بحرية الرأي واحترام وجهات النظر وهم يطالبون بالاعتراف بالرأي الأخر بدلًا من توزيع الاتهامات بالكفر و المروق من الدين، والجواب كما يقول الأستاذ محمد قطب في كتابه (العلمانيون والإسلام):

«مرحبًا بالرأي والرأي الآخر حين يكون بين بشر وبشر، فليس من حق البشر أن يدعي العصمة لنفسه ولكلامه ويهمل كلام الآخرين لمجرد أنهم يخالفون في الرأي، إنما الدليل هو الذي يقرر أي الرأيين أقرب إلى الصواب. أما حين يكون الأمر بين كلام الله وكلام البشر فمن ذا الذي يبلغ به التبجح أن يقول إنه أعلم من الله، وأن كلام الله لا يلزمه لأنه مجرد وجهة نظر؟!».



«إنهم يريدون أن يكون (الدين) وجهة نظر! إحدى وجهات النظر المعروضة في الساحة! وهناك معه وجهة نظر أخرى ورأي آخر، والإنسان حر يأخذ (بوجهة نظر الدين) أو (بوجهة النظر الأخرى).. وحبذا -لكي يكون حر الفكر- أن يأخذ بوجهة النظر الأخرى وينبذ وجهة نظر الدين بغير تحريج على عمله هذا ولا تأثيم. هذه هي القضية في حقيقتها، يجهر بها بعضهم أحيانًا، ويغلفها الآخرون بغلاف لا يغطي حقيقتها».

وهكذا يتحول كلام الله الحق إلى وجهة نظر، ثم يتحول -بالمواظبة- إلى وجهة نظر منبوذة لا يؤخذ بها، بل يعدل عنها إلى وجهة النظر الأخرى. وبذلك تُسبغ الشرعية على القوانين الوضعية.

إن المدافعة الفكرية بين العلمانيين والإسلاميين تدور حول المعيار والمرجعية، فالإسلاميون يعتمدون مرجعية الكتاب والسنة في جميع التشريعات، بينما يرفض العلمانيون اعتماد النصوص الدينية كمرجعية شاملة وسلطة عليا، فلا صوت يعلو فوق صوت العقل، ولو كان وحيًا من الله، تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا.

يقول الدكتور نصر أبو زيد في كتابه (الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية): «يرتبط بمفهوم "سلطة" النصوص مفهوم "المرجعية الشاملة" للنصوص، وكلاهما وجهان لعملة واحدة، أو تعبيران عن جانبي مفهوم واحد، وفي تقدير الباحث أن هذا المفهوم ليس مفهومًا دينيًا، بمعنى أنه لا ينتمي إلى مجال الدين والعقيدة، بقدر ما ينتمي إلى التاريخ الاجتماعي للمسلمين».



ويقول في كتابه (نقد الخطاب الديني): «وهنا نأتي لالتباس آخر في اشتقاق كلمة "علمانية" هل هي العِلْم أم العالَم، والأساس الاشتقاقي هو من "العالَم" وليس من "العلم"، وإن كان هذا لا يعني أن دلالة الكلمة في تطورها التاريخي مفصولة عن دلالة "العلم"، إن الاهتمام بالعالَم وبشؤونه وبالإنسان بوصفه قلب العالم ومركزه، هو جوهر دعوة "العلمانية"، وكان هذا الموقف مناقضًا لموقف الكنيسة الذي يجعل من "الآخرة" ومن "العالم الآخر" الهدف والغاية».

ويقول الدكتور حسن حنفي في كتابه (التراث والتجديد): «نشأت العلمانية استردادًا للإنسان لحريته في السلوك والتعبير وحريته في الفَهم والإدراك، ورفضه لكل أشكال الوصايا عليه ولأي سلطة فوقه إلا من سلطة العقل والضمير. العلمانية إذن رجوع إلى المضمون دون الشكل، وإلى الجوهر دون العرض، وإلى الصدق دون النفاق وإلى وحدة الإنسان دون ازدواجيته، وإلى الإنسان دون غيره. العلمانية إذن هي أساس الوحي، فالوحي علماني في جوهره والدينية طارئة عليه من صنع التاريخ، تظهر في لحظات تخلف المجتمع وتوقفها عن التطور».



ويقول أحمد عبد المعطي حجازي في مقاله (نحن في حاجة إلى فقه جديد): «وبوسعنا أن نحدد مواقع الصدام بيننا وبين الحضارة الحديثة فيما يلي: الحكومة الدينية، وتطبيق الشريعة أو إقامة الحدود، حقوق الإنسان، ووضع الأقليات الدينية في المجتمعات الإسلامية، ووضع المرأة المسلمة، علاقة المسلمين بالمجتمعات الأخرى، وبوسعنا أن نجمل هذا كله في مسألة واحدة جامعة هي: العلمانية وفصل الدين عن الدولة. إن الاتفاق على إبعاد الدين عن السياسة وعدم الخلط بينهما إجابة أولى أساسية لابد من الوصول إليها والاتفاق عليها، حتى يمكن أن نجيب بعدها على بقية المسائل التي تعتبر فرعية بالقياس إلى المسألة الأولى وهي العلمانية».

إن الإصرار على إخراج أمور الدنيا من الدين، ما هو إلا محاولة لتمرير العلمانية في ديار المسلمين فكريًا بعد أن طُبقت واقعيًا في مجال التشريع والحكم في جل بلاد المسلمين؛ إنها محاولة لانتزاع العقيدة الإسلامية من الصدور بعد انتزاع تطبيقها في الواقع، فالمسلمين وإن أُجبروا على الحكم بغير ما أنزل الله، فما زالت جوانب حياتهم تخضع لتلك الشريعة، وهذا ما يفزع العلمانيين ويقلقهم.

أنصار النبي صلى الله عليه وسلم

﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾

رئيس الهيئة

د. محمد الصغير

رئيس التحرير

محمد إلهامي